جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
قسم اللغة العربية

النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته

رسالة تقدّم بها

زاهد حميد عبيد

إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية ، جامعة كربلاء

وهي من متطلبات نيل درجة الماجستير في لغة القرآن وآدابها / لغة

بإشراف

أ . د . عبّاس علي إسماعيل

2019م 1440هـ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

((إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ))

[يوسف : 2]

صدق الله العلي العظيم

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (النحو القرآني في فكرِ ابن مالك عبرَ مؤلفاتِه) التي قدّمها الطالب (زاهد حميد عبيد) قد جرى تحت إشرافي في كليّة العلوم الاسلامية ، جامعة كربلاء ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير لغة القرآن وآدابها / لغة .

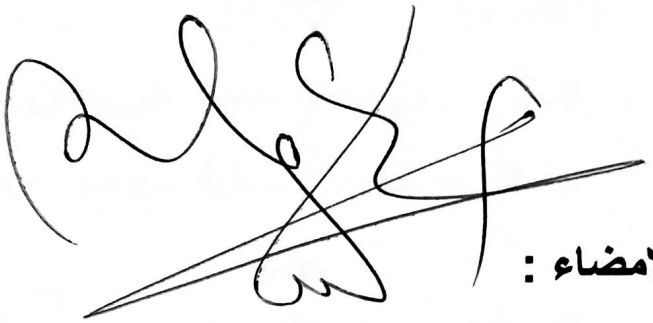

الإمضاء :

الاسم : أ . د. عباس علي إسماعيل

التاريخ : ١/٨/٢٠١٨

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

الإمضاء :

الاسم : أ . م . د . مسلم مالك الاسدي

التاريخ : ١٨/١١/٢٠١٨

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أنّنا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (النحو القرآني في فكرِ ابنَ مالك عبرَ مؤلفاته) التي قدّمها الطالب زاهد حميد عبيد وناقشناه في محتوياتها وفي ما له علاقة بها ، ونرى أنّها جديرة بالقبول بتقدير (جيد جداً) لنيل درجة الماجستير في لغة القرآن وآدابها / لغة .

الإمضاء :

الاسم : أ . م . د خالد حوير شمس

كلية الآداب – جامعة ذي قار

عضوًا

التاريخ : ٢٠١٩/١/٢٨م

الإمضاء :

الاسم : أ . د . محمد حسين علي زعين

كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء

عضوًا

التاريخ : ٢٠١٩/١/٢٢م

الإمضاء :

الاسم : أ . د . عباس علي إسماعيل

كلية العلوم الإسلامية – جامعة كربلاء

عضوًا ومشرفًا

التاريخ : ٢٠١٩/١/٢٢م

الإمضاء :

الاسم : أ . د . علي ناصر غالب

كلية التربية – جامعة بابل

رئيس اللجنة

التاريخ : ٢٠١٩/١/٢٢م

صدقتْ من مجلس كلية العلوم الإسلامية – جامعة كربلاء

الإمضاء :

الاسم : أ . م . د جاسم عبد الواحد راهي

عميد كلية العلوم الإسلامية

وكالةً

التاريخ : 2019/2/5

الإهداء

إلى مَن أنار لي طريق العلم ... والدي

إلى كل من قدّم لي الدعم من داخل عائلتي وخارجها

إلى الدكتور عبّاس علي إسماعيل الذي كان نِعم الرفيق

في إنجاز هذا العمل

الخلاصة

تحاول هذه الدراسة بيان النحو القرآني عند ابن مالك في مؤلفاته ومعرفة ملامحه في كتب التفسير ومعانيه وغريبه بشكل عام وفي مؤلفات ابن مالك بشكل خاص متتبعين في ذلك فكر الدكتور عبد العال سالم مكرم في كتابه القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية . وبعدها عمد الباحث الى معرفة الفوارق الخاصة بهذا المصطلح عند كل من احمد مكي الانصاري وجميل احمد ظفر واخيراً التطرق الى ماجاءت به الدكتورة هناء محمود اسماعيل من فرائد هذا العلم . تتكون هذه الدراسة من تمهيد وثلاث فصول اهتم الاول بدراسة منزلة القران الكريم بين اصول النحو السماعية ، جاء الفصل الاول بعنوان المنصوبات تكلم فيه الباحث عن المفعول به والمفعول فيه والمصدر والحال وجاء الفصل الثاني مهتماً بدراسة الادوات النحوية كالجر وغيرها ، اما الفصل الثالث فاهتم بدراسة مباحث نحوية اخرى كالشرط وجوابه وحذف الموصول . اما الخاتمة فكانت مهتمة بدراسة اهم ماتوصل اليه البحث ومنها ان مباحث النحو القرآني عند ابن مالك كانت متداخلة مع مباحث النحو الاخرى (النحو المألوف) لان النحو القرآني جزء من النحو العربي.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	أ- ب – ت – ث – ج- ح
التمهيد / منزلة الشاهد القرآن الكريم بين أصول النحو السماعيّة	١- ١٨
الفصل الأول : المنصوبات	١٩
المفعول به	٢٠
تقوية المفعول به بالاسم	٢٠- ٢٣
مجيء مفعولين مع الفعل سمع	٢٣- ٢٦
مجيء المفعول به متعديّاً بنفسه مع الفعل استغاث	٢٦- ٢٩
مجيء ثلاثة مفاعيل مع الفعل (نبّأ) ، وحرمان أثنين منهما من علامة النصب بسبب التعليق	٢٩- ٣١
دلالة الظرف (الآن) على الاستقبال	٣١-٣٣
إعمال المصدر المعرف بـ (أل)	٣٤-٣٦
مجيء المفعول لأجله معرفاً بـ (أل)	٣٧-٣٩
الحال	٣٩-٤٠
الحال غير المشتق	٤٠- ٤٤
تقديم الحال على صاحبها	٤٤- ٤٨
وقوع الفعل الماضي حالاً بدون قد	٤٨- ٥٢
مجيء الحال من المضاف إليه	٥٢- ٥٥
مجيء المستثنى قدر المستثنى أو أكثر	٥٥- ٥٧
مجيء المستثنى قدر النصف	٥٧- ٥٨
نصب الفعل المضارع في جواب الترجي	٥٨- ٦١
الفصل الثاني : الأدوات	٦١
الادوات التي تقوم بوظيفة الجرّ	٦٢-٦٤
حرف الجرّ (مِن)	٦٤- ٦٥
مجيء (مِنْ) لبيان الجنس	٦٥- ٦٨
مجيء (من) فصليّة	٦٨- ٧٠
مجي (مِن) زائدة ومجرورها معرفة في كلام مثبت	٧٠- ٧٤
(مِن) لابتداء الغاية الزمانية	٧٤- ٧٦
مجيء (مِن) بمعنى (على)	٧٦- ٧٧
مجيء اللام للتعدية	٧٧- ٧٨
مجيء اللام بمعنى (في)	٧٨ – ٨٠
(الباء) بمعنى (على)	٨٠ – ٨٢
مجيء (عن) للبدل	٨٢- ٨٣
مجيء (عن) للتعليل	٨٣- ٨٤
مجيء (في) دالة على التعليل	٨٤- ٨٥
مجيء (الكاف) دالة على التعليل	٨٥- ٨٧
الادوات التي تقوم بوظائف غير الجرّ	٨٧
مجيء (الواو) زائدة	٨٧- ٩١

دلالة لام الابتداء على المستقبل	٩١ـ٩٤
حذف لام الأمر وإبقاء عملها	٩٤ـ ٩٦
استعمال (ليس) في النفي العام المُستغرق به الجنس	٩٧ـ ٩٨
مجيء السين وسوف متساويتين في الدلالة الزمنية	٩٨ـ ١٠٢
الفصل الثالث : مباحث نحوية أخرى	١٠٣
المرفوعات	١٠٣
وقوع المبتدأ جملة	١٠٣ـ ١٠٨
مجيء الفاعل جملة	١٠٨ـ١١٢
تقدّم الفعل على الفاعل والمطابقة بينهما	١١٢ ـ ١١٧
الإضافة	١١٧ ـ ١١٩
إضافة (إذا) إلى الجملة الإسمية	١١٩ ــ ١٢١
مجيء الإضافة بمعنى (في)	١٢١ـ ١٢٤
التوابع	١٢٤
جواز الفصل بين العاطف والمعطوف بشبه الجملة	١٢٥ ـ ١٢٨
جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ	١٢٨ ـ ١٣١
التوكيد بـ (أجمع) من غير أن يسبق بـ (كلّ)	١٣١ـ١٣٣
مجيء الجملة بدلاً من المفرد	١٣٣ـ١٣٧
مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً	١٣٧ ـ ١٣٩
جواز حذف الموصول الإسمي	١٤٠ ــ ١٤٣
الخاتمة	١٤٣ـ ١٤٦
روافد البحث	١٤٧ـ ١٦٥

المقدمة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين أحمدُ حمداً يليق بعظمته وسلطانه ، وأصلي على خير خلقه البشير النذير حبيب إله العالمين أبي القاسم محمد ، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين .

لم يردْ مصطلح النحو القرآني في الدراسات العربية القديمة ، ولايعني هذا أنَّ ملامح النحو القرآني كانت غائبة تماماً في هذه الدراسات ، إذ وردت مسائل النحو القرآني في كتب تفسير القرآن واعرابه ومعانيه وغريبه وكذلك وردت مسائل هذا النحو في كتب النحو القديمة ، ولا سيّما المتأخرة منها ؛ فبعض المحققين من النحويين كانوا حريصين في أثناء معالجتهم مسائل النحو على ذكر بعض الشواهد القرآنية التي جاءت مخالفة القواعد التي وضعوها ، ووقفوا من بعض قواعد النحويين موقف الرافض المُنكر ، استئناساً بتراكيب القرآن الكريم وشواهده ، ومن هؤلاء : الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) ، و الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، و رضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) و ابن هشام (ت٧٦١هـ) ، [ينظر مفهوم النحو القرآني في المؤلفات التي حملت عنوان النحو القرآني : ١١١] .

وفي العصر الحديث ظهرت دعوات تنادي بإصلاح منهج النحو العربي ، وإعادة تشكيله من جديد ، وتيسير قواعده ، وتخليصه من كلّ الشوائب التي علقت به والإفادة الجادة من أسلوب القرآن الكريم وتراكيبه وشواهده ، وجعله المصدر الأول في تقعييد قواعد النحو ، فظهر فيما بعد مصطلح النحو القرآني في كتابات بعض الدارسين المحدثين ، وهذا يدلُّ على أنَّ الدعوة إلى النحو القرآني قد أرتبطت بدعوات تيسير النحو ، التي نادى بها الكثير من الدارسين .

ويعدّ الدكتور عبد العال سالم مُكرَّم أول مَنْ أستعمل مصطلح النحو القرآني ؛ وذلك في كتابه (القرآن الكريم وآثره في الدراسات النحوية) والنحو القرآني عنده تلك القواعد النحوية المُستنبطة من نصوص القرآن الكريم بقراءاته المختلفة ، سواءُ أكانت هناك شواهد من كلام العرب تسندها أم لم تكن ، وسواء أكانت تلك القواعد تتماشى مع القواعد التي اتفق عليها النحويون أم تتعارض معها [ينظر القرآن الكريم وآثره في الدراسات النحوية : ٣٠٦] .

ومعنى ذلك أنَّ النحو القرآني عند الدكتور عبد العال سالم مُكرّم يشتمل على قواعد النحو العربي زائداً القواعد النحوية الخاصة التي نشأت على أساس القرآن الكريم بقراءاته المختلفة ، فالنحو القرآني عنده إذن يساوي النحو في لغة القرآن الكريم بقراءاته العديدة المتواترة والشاذة .

ورأى الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، أنَّ النحو القرآني هو الاعتماد على تراكيب القرآن وأساليبه في إقامة القاعدة النحويَّة ، وعدم اللجوء إلى التأويل والتقدير المتكلف ، والابتعاد عن الفلسفة والمنطق في دراسته ، فضلاً على الإعتماد على المعنى في دراسة النحو [نحو القرآن: ٦] ومن الواضح أنَّ الدكتور أحمد عبد الستار الجواري قد ربط مسألة الدعوة إلى النحو القرآني بتيسير النحو .

والنحو القرآني عند الدكتور أحمد مكي الأنصاري ينقسم إلى قسمين : قسم ارتضاه النحويون ووافقوا عليه ، كما وافقوا على نظائره من كلام العرب ، وقسم لم يرتضوه ، ويتمثل هذا القسم في الأساليب والاستعمالات التي وردت في القرآن الكريم بقراءاته المتواترة ، وجاءت مخالفة قواعد النحو المألوف. [نظرية النحو القرآني : ٤٩] .

إذن مصطلح النحو القرآني على رأي الدكتور أحمد مكي الأنصاري – يتطلب الاعتماد على القرآن بقراءته المختلفة في استنباط القواعد النحوية .

وقد تابع الدكتور جميل أحمد ظفر مفهوم النحو القرآني الذي سار عليه الدكتور عبد العال سالم مُكرّم ؛ إذ النحو القرآني عنده هو الاعتماد على الشواهد القرآنية بقراءتها المختلفة في دراسة مسائل النحو العربي ، وهو بهذا الصنع لم يفصل بين النحو العربي والنحو القرآني ؛ لأنّ النحو القرآني جزء من النحو العربي ، وكانت طريقته في ذلك ذكر القاعدة النحوية ، ثم الاستشهاد بما يوضحها من الأمثلة القرآنية مع الاستعانة بالقراءات القرآنية الأخرى ، وبذلك يكون الكتاب عبارة عن دراسة نحوية في ضوء لغة القرآن الكريم بقراءاته المختلفة [النحو القرآني قواعد وشواهد : ١٢] .

وربطت الدكتورة هناء محمود إسماعيل النحو القرآني بالقراءات القرآنية ؛ فعدّت الاستشهاد بالقراءات من النحو القرآني ، وعندها أنَّ كل كتاب استشهد بالنصوص القرآنية مثل : كتاب سيبويه فهو من مؤلفات النحو القرآني ، وكذلك عدّت الاهتمام بمعاني القراءات وإعراب النصوص القرآنية مظهرين من مظاهر النحو القرآني ، وذهبت الباحثة إلى أبعد من ذلك ؛ إذ رأت أنّ الكتب التي تحدثت عن إعجاز القرآن من كتب النحو القرآني ، وكذلك خاضت في بعض المسائل التي تتصل بالبلاغة والأسلوبية ، وذهبت إلى أنَّ ذلك يدخل في باب النحو القرآني [ينظر النحو القرآني في ضوء لسانيات علم النص : ٣٣-٣٤-٣٨- ٥٢-٩١-٩٤-١٠٤- ١٠٥- ١٢٩، ومابعدها] .

وعلى هذا أنّ مصطلح النحو القرآني أو نحو القرآن لم يكن دقيقاً فيما يُراد به في أذهان كثير من هؤلاء الباحثين ؛ فالدكتور صباح علاوي السامرائي قام بدراسة سمّاها (دراسات في النحو القرآني) ونظرة عجلى في هذه الدراسة يتضح لنا أنَّ أكثر المباحث التي تناولها لا علاقة لها بالنحو القرآني ؛ ذلك لأنّ عمله يدخل في إطار اختلاف آراء النحويين والمفسرين في إعراب آيات سورة الواقعة المباركة ودلالتها ، وقيام اللام مقام بعض الأدوات ، فضلاً على أنّه تناول القراءات القرآنية لبعض القرّاء ودلالة كلّ قراءة [ينظر دراسات في النحو القرآني ، ٤، ٤٥، ٩٩، ١٤٩] .

ومثل ذلك يقال عن الدكتور عبد الجبار فتحي زيدان ، إذ كتب كتاباً أطلق عليه اسم (دراسات في النحو القرآني) ، طبعه سنة ٢٠٠٦ ، درس فيه (ما) ومعانيها واستعمالاتها في القرآن الكريم محوراً لهذه الدراسة [ينظر دراسات في النحو القرآني ، المقدمة : ٥] .

ومما يلاحظ على الكتابات التي حملت عنوان النحو القرآني أيضاً أنَّ الكثير من أصحابها ماكانوا يميزون بين مصطلحات النحو المألوف ، و النحو العربي ، والنحو القرآني ، والنحو في لغة القرآن فنرى كثيراً منهم يأتي بالقاعدة النحوية التي اتفق عليها النحويون ، ويمثل لها بشواهد قرآنية ، ويسمي هذا الصنع نحواً قرآنياً . [مفهوم النحو القرآني في المؤلفات التي حملت عنوان النحو القرآني : ١١١] .

ويبدو لي أنَّ من الخطأ تسمية عمل كهذا نحواً قرآنياً ، والصحيح بالنحو المألوف ، على حين أنَّ النحو العربي : كلّ الآراء النحوية التي تناولتها كتب النحو سواء أكانت تتفق مع قواعد النحو المألوف أم تختلف معها ، أمَّا النحو في لغة القرآن في رأينا فيقصد به شيئان مجتمعان ، هما النحو القرآني زائداً الشواهد التي جاءت متفقة مع القواعد التي اتفق عليها النحويون . [مفهوم النحو القرآني في المؤلفات التي حملت عنوان النحو القرآني : ١١١] .

أمّا النحو القرآني فنحن نفهمه أساليب وظواهر نحوية وردت في القرآن الكريم ، وأغفل النحويون الحديث عنها ، أو وقفوا منها موقف الرافض أو الراد لها ، أو وصفوها بالقلَّة أوالندرة أو الشذوذ ، أو حملوها على الضرورة أو لجأوا إلى تأويلها لتستقيم مع قواعدهم التي وضعوها . [مفهوم النحو القرآني في المؤلفات التي حملت عنوان النحو القرآني : ١١٣]

ومن هنا فكرتُ في تطبيق هذا المفهوم على دراسة في النحو القرآني ؛ فكان عنوان رسالتي (النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته) .

تتكون هذه الدراسة من تمهيد وثلاثة فصول ، تسبقها مقدمة ، وتليها خاتمة ، وقد تحدثت في التمهيد عن مزلة القرآن الكريم بين أصول النحو السماعيّة ، وجعلت الفصل الأول بعنوان المنصوبات ، تكلمت فيه عن مسائل النحو القرآني الواردة في كتب ابن مالك ، وهذه المسائل تتصل بموضوعات : المفعول به ، والمفعول فيه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز والاستثناء ، والفعل المضارع المنصوب في جواب الترجي .

وكان الفصل الثاني بعنوان الأدوات النحوية ، تحدثت فيه عن الأدوات التي تقوم بوظيفة الجرّ ، والأدوات التي تقوم بوظائف أخر غير الجرّ .

وجعلت الفصل الثالث بعنوان : مباحث نحويّة أخرى ، عرضتُ فيه مسائل النحو القرآني الواردة في كتب ابن مالك ، وهذه المسائل تتصل بموضوعات : المرفوعات ، والإضافة ، والتوابع ، فضلاً على الكلام على مجيء فعل الشرط مضارعاً وجواب الشرط ماضياً ، وحذف الموصول الاسمي ، وبعد أن انتهيت من ذلك كلّه كتبت خاتمة ، ضمّت أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

وقد سرتُ في كتابه فصول الرسالة على منهج واحد ، وهوأن أعرض رأي جمهور النحويين في المسألة القرآنية ، ثم اذكر الرأي الذي تبناه ابن مالك في المسألة ، وأدلته القرآنية وغير القرآنية التي اعتمد عليها في مخالفته رأي جمهور النحويين ، وبعد ذلك اذكر الذين أيّدوا ابن مالك ، والذين رفضوا رأيه ، ولم يغفل البحث التأصيل للرأي الذي تبناه ابن مالك .

ولايسعنا بعد هذه الكلمات إلاَّ أن نتضرع بالشكر لله تعالى على توفيقه وهدايته أنّه نعمَ المولى ونعم النصير ، والشكر موصول إلى الإستاذ الدكتور عبّاس علي إسماعيل الذي قدّم الكثير الكثير لي من النصح والارشاد والتوجيه سائلين الله تعالى أن ينعم عليه بالعلم الوافر والصحة والعافية .

التمهيد :

منزلة الشا هد القرآني بين أصول النحو السماعية

التمهيد :

منزلة القرآن بين أصول النحو السماعيَّة

اتَّفق الدارسون القدماء والمحدثون على أنَّ اختلاط العرب بغيرهم من الأجناس والقوميات أدَّى إلى ظهور اللحن وشيوعه في ألسنة العامة والخاصة ، ووصل هذا اللحن إلى قراءة القرآن الكريم ، ففكَّر ولاة الأمور وعلماء المسلمين بوسائل تحفظ كتاب الله مِن اللحن في قراءته ، وتحميه من التحريف في أحرفه ، وتعصم ألسنة العرب من الزيغ والخطأ ، فنشأ النحو[١] .

فأول علاقة ربطت القرآن الكريم بالنحو هي أنَّه السبب القوي والعامل المباشر الذي أدى إلى التفكير في وضع النحو وإنشائه [٢] .

وقد مرَّت نشأة النحو بمراحل ، هي[٣] :

١- جمع القرآن الكريم ، وتوحيد نصه في عهد الخليفة الثالث عثمان ابن عفان .
٢- العناية بإقراء القرآن الكريم ، والعمل على تفسيره .
٣- نقطه نقط إعراب ، وقد قام بهذا العمل أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٨هـ) .
٤- نقطه نقط إعجام على يَّد نصر بن عاصم الليثي (ت ٩٠هـ) .

إذن النحو نشأ من أجل ضبط النص القرآني ، وإتقان قراءته ، وفهم أحكامه ، وحين تحقَّقت لهم الغاية من نشأة النحو لم يتوقفوا عند هذا الحدّ ؛ إذ نَضُجت عندهم في أثناء قيامهم بعملهم القرآني فكرة وضع علم يبحث في علل التركيب والإعراب[٤] . فابتعدوا عن الغاية من نشأ النحو ، وأدخلوا الفلسفة والمنطق في دراسة النحو ، وشرعوا يكثرون من الاستشهاد بالشعر على حساب الاستشهاد بالقرآن الكريم . ومن هنا أخذ الدراسون يتساءلون عن موقع القرآن الكريم بين أصول النحو السماعية .

وأصول النحو : علم يبحث في أدلة النحو الإجمالية[٥] ، وأدلة النحو المشهورة ثلاثة ،هي : السماع ، والقياس ، والإجماع[٦] ، ومايهمنا من هذه الأصول الثلاثة هو السماع ويُعدُّ السماع الأصل الأول من أصول النحو ، ويُراد به الاحتجاج بكلام عربي موثوق بفصاحته

---

(١) ينظر في أصول النحو ، الأستاذ سعيد الأفغاني :٦ ، ينظر المدارس النحوية ، الدكتورة خديجة الحديثي : ٣٦، ينظر المدارس النحوية – أسطورة وواقع ، الدكتور أبراهيم السامرائي : ٩
(٢) ينظر آثر القرآن والقرآءات القرآنية في النحو العربي ، الدكتور محمد سمير اللَّبدي : ٣٠
(٣) ينظر المدارس النحوية : ٤٠-٤١
(٤) ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : الدكتور مهدي المخزومي : ٢٠
(٥) ينظر الاقتراح في أصول النحو ، السيّوطي : ١٣
(٦) ينظر الخصائص ، ابن جني : ١/ ١٨٩

لإثبات قاعدة معينة ، أو صحة استعمال لفظ أو تركيب ، وذلك الكلام الفصيح أو الدليل النقلي هو ما أطلق عليَّه اسم الشاهد[١] . والكلام الفصيح الذي يحتجَّ به يشمل : القرآن الكريم ، والحديث النبوي ، وكلام العرب الموثوق بفصاحته من شعر ونثر[٢].

ولم يختلف أحد من الدارسين القدماء والمحدثين في أنَّ القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو ، غير أنَّ البصريين استبعدوا من منهجهم الاحتجاج بالقراءات القرآنية إلاَّ إذا كان هنالك شعر يساندها ، أو كلام نثري يؤيدها ، أو قياس يدعمها[٣] .

وفي العصر الحديث تساءل اللغويون المحدثون عمَّا إذا كان القرآن هو المصدر الأول في السَّماع أم إنَّه المصدر التالي لكلام العرب ، واختلفوا في ذلك على رأيين :

الرأي الأول : ويمثله عدد غير قليل من الباحثين ، وهم يذهبون إلى أنَّ القرآن الكريم يُعدُّ المصدر الأول من مصادر السَّماع في وضع قواعد النحو ، ومنهم : الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور عبد العال سالم مكرَّم ، والدكتورة خديجة الحديثي ، والدكتور محمد خيري الحلواني ، والدكتور محمد سمير نجيب ، والدكتور محمد جيهان الدليمي ، والدكتور محمد صالح التكريتي ، والدكتور عايد كريم الحريزي ، والدكتور محمد مختار وَلَد أبَّاه والدكتور مُطير بن حسين المالكي ، والدكتور محمد حسن عواد ، والدكتور أحمد مكي الانصاري ،والدكتورة هناء محمد اسماعيل ، والدكتور محمد بن حجر .

(١) ينظر في أصول النحو : ٦ ، الإغراب في جدل الإعراب ، أبو البركات الانباري : ٣٥
(٢) ينظر الاقتراح في علم اصول النحو : ١٤
(٣) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، عبد العال سالم مكرَّم : ٩٦- ٩٧

قال الدكتور مهدي المخزومي في حديثه عن مصادر الدراسة عند البصريين : إنَّ القرآن الكريم " أصدق مرجع ، وأصحَّ مصدر يرجع النحاة إليه في تقنيين القوانين ، واستخراج الاصول ؛ لأنَّ العربية لم تشهدْ كتاباً أحيط بالعناية وأكتُنِفَ بالرواية منذ زمن بِكر[١] .

ومثل ذلك فعل في كتابه قضايا نحوية ، فقال :" القرآن الكريم في مقدمة المصادر اللغوية للدرس النحوي...."[٢] .

وقال الدكتور عبد العال سالم مكرَّم :" إذا قارنا بين الاستشهاد بالقرآن الكريم وبين أصول الاستشهاد الأخرى من الشعر وحديث وغيرهما فإنَّنا نجد إنَّ القرآن الكريم هو الأصل الأول لهذه الأصول ، وهو الدعامة التي ترتكز عليها أصول الاستشهاد الأخرى .... والنحاة أنفُسُهم كانوا يؤمنون بهذا الاتجاه ، ويعتقدون أنَّ الشعر دون القرآن في موطن الاستشهاد ، وفي مجال بناء القاعدة"[٣] .

وأكدت الدكتورة خديجة الحديثي هذا الرأي بقولها :" لقد نال القرآن اهتماماً كبيراً ، وضُبِط نصه ... ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم ، وأصولهم وكان سيبويه من أكثر النحاة تمسكاً بالشاهد القرآني وإجلالاُ له ، وكان يضعه في المرتبة الأولى[٤] .

فالدكتورة خديجة الحديثي ترى أنَّ سيبويه أكثر النحاة تمسكاً بالشاهد النحوي القرآني ونظرة عجلى في كتاب سيبويه نجد ما يقارب (١٠٥٠) بيتاً من الشعر يعتمد عليها في تقعيد القاعدة ، مقابل ما يقارب (٤٠٠) شاهد قرآني ، فكيف يكون سيبويه متمسكاً بالقرآن في أخذ شواهده النحوية ؟[٥] .

ويستشف من كلام الدكتور محمد خيري الحلواني على أصول النحو في كتابه (أصول النحو العربي) أنَّه عدَّ القرآن الكريم الأصل الأول من أصول الاحتجاج السماعيَّة ، فقد قال :" وتوالى النحاة بعد هذين العلمين – أي بعد سيبويه والأخفش الأوسط يحتجون بلغة القرآن الكريم ، ويستنبطون منها ما فات أسلافهم من قواعد ، أو يصحَّحون ما سُبقوا إليه من أصول حتى بات النحو القرآني أغزر المصادر في هذا العلم"[٦] .

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ٥٢
(٢) قضايا نحوية ، الدكتور مهدي المخزومي : ٥٥
(٣) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : ٣٢٩- ٣٣٠
(٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، الدكتورة خديجة الحديثي : ٦١
(٥) النحو القرآني بين الحقيقة والخيال ، الدكتور محمد بن حجر : ٣٤
(٦) أصول النحو العربي : ٣٧

وذكر الدكتور محمد سمير اللبدّي أنَّ النحويين قد اعتمدوا " الاعتماد المطلق على القرآن الكريم في تثبيت قواعدهم وبنائها ..... وأنَّه حاز قصب السبق ، أمَّا أصول السماع الأخرى فلم تكن بنفس الحجم والقدر والمدى الذي توفر للقرآن"[١] .

وكذلك تبنى هذا الرأي مؤلفو كتاب (النحو العربي مذاهبه وتيسره) ، وهم الدكتور مجهد جيهان الدليمي ، والدكتور محمد صالح التكريتي ، والدكتور عايد كريم الحريزي ؛ فقد قالوا في كتابهم المذكور ما نصه : " النص القرآني أفصح النصوص وأصحَّها وأوثقها ، فلم يلقَ نص ما من العناية والصيانة والتثبيت ، ما لقيه القرآن الكريم ، ولذا عدَّ الشاهد القرآني أقوى الشواهد ، وأصحها في هذا الصدد"[٢] .

وتناول الدكتور محمد مختار وَلَد أبَّاه في كتابه (تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب) قضية السَّماع ، وعدَّ القرآن المصدر الأول بقوله " لقد أنتقى النحاة نموذجاً معيناً للعربية الفصيحة ، ويتمثل هذا النموذج في أعلى درجاته في لغة القرآن ، الذي هو المثل المعجز ، فهو أرقى حدود البلاغة ، واهتم النحاة الأوائل بسماع قراءاته التي وصلتهم على عدَّة حروف ، فصاروا يعتمدون من هذه الحروف ما هو أقرب لسماعهم من فصحاء العرب"[٣] .

فالدكتور يذكر أنَّ النحويون اهتموا بسماع قراءته التي وصلت إليهم على حروف عدّة ، فصاروا يعتمدون من هذه الحروف ماهو أقرب لسماعهم من فصحاء العرب ، هذا يعني أنّهم لم يعتمدوا في سماعهم على القرآن الكريم الموجود بين أيدينا ، وإنّما كانوا يعتمدون في سماعهم على القراءات القرآنية السبعة التي تناقلتها الروايات أنّ القرآن نزل بها ، وهذه القراءات لم يثبت أحد صحة سندها عن الرسول (صلى الله عليه واله) ، ولو قلنا بصحتها وصحة سندها ، فإنّنا نقع في إشكال آخر ، هو اعتماد النحويون على الحرف الأقرب إلى سماعهم ، لا الحرف الذي ثبت أنّه الأفصح الذي يمكن الاعتماد عليه في صحة القراءة .

ولوأجمع النحويون على الأخذ بالقراءات القرآنية جميعها ، لما استطعنا توحيد القواعد النحوية ، ولوقعنا في إشكال التعارض بين القواعد ، فلابّد من وجود قراءة واحدة صحيحة .

فذكر الدكتور مُطير بن حسين المالكي في كتابه (موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي) أنَّ " للقرآن الكريم مكانة خاصة في نفوس العرب والمسلمين بصفة خاصة لذا تواصلت الجهود في خدمته والحفاظ على نصه ، فكان النص الأول الذي احتج به النحاة في إثبات قواعدهم "[٤] .

---

(١) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ، محمد سمير اللبّدي : ٣٢
(٢) النحو العربي مذاهبه وتيسيره ، الدكتور مجهد جيهان الدليمي ، الدكتور محمد صالح التكريتي ، الدكتور عايد كريم الحريزي : ٢٤
(٣) تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، الدكتور محمد المختار وَلَد أبَّاه : ٢٩
(٤) موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي ، الدكتور مُطير بن حسين المالكي : ٦

وإلى هذا الرأي ذهب الدكتور محمد حسن عواد في بحثه (قراءة في نظرية النحو القرآني) ؛ إذ ذكر " أنَّ هنالك نظرية للنحو القرآني تعتمد في قواعدها على القرآن أولاً والحديث ثانياً ، وكلام العرب من شعر ونثر ثالثاً"[١] .

وذهب إلى هذا الرأي أيضاً الدكتور محمد خان ؛ فهو يقول :" اتّفق العلماء على أنّ القرآن في أعلى درجات الفصاحة ، وجعلوه المرجع الأول فيها ، وقاسوا كلّ كلام العرب عليه ، فما وافقه قبلوه ، وماخالفه ردّوه[٢] .

وتسيرُ في المسار نفسه الدكتورة هناء محمود إسماعيل في كتابها (النحو القرآني في ضوء لسانيات النص) الذي تناولت فيه قضية النحو القرآني والسَّماع ؛ فقالت : اعتَّد النحاة بالنص القرآني ، واتَّخذوه دليلاً قويَّاً من أدلة الاستشهاد النحوي ، ونال الشاهد القرآني وقراءاته المكانة المتميِّزة ، والحظ الأوفر بين شواهد النحو الأخرى كالشعر والكلام المنثور[٣] .

وذكرت في موضع آخر من كتابها أنَّ سيبويه جعل " النص القرآني المصدر الأول في الاستشهاد والاحتجاج النحوي"[٤] .

ولم يخالف هذا الرأي الدكتور محمد بن حجر ؛ فذكر أنّه " ليس من الغلو في شيء إذا قلنا : إنَّ اعتماد النحاة على القرآن الكريم في استنباط أحكام اللغة العربية والتقعيد لها ، وكونه مصدرهم الأول هو من المعلوم بالضرورة عند الدارسين قديماً وحديثاً "[٥] .

وفي موضع آخر من بحثه قال : " وخلاصة القول : إنَّ النحاة الاوائل بعد أن استقرأوا النص القرآني عملوا على استقراء لسان العرب بمختلف تنوعاته ..... وكان القرآن حجتَّهم الأولى "[٦] .

ويحتاج هذا الكلام وقفة للحديث عنه ، ولا سيّما أنّنا وجدنا الكثير من النحويين لم يخالفوا كلام العرب ، بل اعتمدوه ، ووجدنا أنَّهم لم يَردوا كلام العرب بشكل عام ، إلاَّ قد يكون في بعض الموارد ، وهو في الابيات الشعرية المجهولة القائل ، أمَّا كون القرآن الكريم مصدرهم الأول فهذا لم يثبت ، ودليلنا عليه كتب النحويين التي جاء فيها الشعر أضعافاً مضاعفة على حساب الاستشهاد بالآيات القرآنية ، وهذا الأمر واضح ، ولايحتاج إلى دليل لإثباته .

---

(١) قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الانصاري ، الدكتور محمد حسن عواد : ١٣٧
(٢) أصول النحو العربي : الدكتور محمد خان : ١٧
(٣) النحو القرآني في ضوء لسانيات النص ، الدكتورة هناء محمود إسماعيل : ١٤٢
(٤) المصدر نفسه : ٤١
(٥) النحو القرآني بين الحقيقة والخيال : ٣١
(٦) المصدر نفسه : ٥٣

ويمكننا هنا أن نسجل بعض الملحوظات على الباحثين الذين يقولون : إنَّ القرآن هو المصدر الأول من مصادر السَّماع التي اعتمد النحويون عليها في تقعيد القاعدة النحوية وهذه الملحوظات هي :

- إنَّهم يؤكدون على أنَّ المصدر الأول هو السَّماع ، ولكن الملاحظ من أقوالهم إنَّهم يمزجون بين القرآن والقراءات ؛ إذ جعلوا القراءات هي القرآن ، وهذا مخالف للحقيقة ، فالقرآن شيء والقراءات شيء آخر ، ذلك أنَّ " القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو الوحي المُنزل على محمد (صلى الله عليه واله) للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف الفاظ الوحي المذكور في كتابه الحروف ، أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها"[١] .
ويقولون " إنَّها متواترة عن الأئمة السبعة ، أمَّا تواترها عن النبي (صلى الله عليه واله) ففيه نظر"[٢] .
- عندما تناولنا كلام النحويين في القرآن ، واعتمادهم على القراءات ، رأينا أنَّهم يتبنون قول السيَّوطي في اتِّباع جميع القراءات حتى الشاذ منها ، وهذا يعني وجود التعارض في استنتاج القاعدة النحوية ، كما هو واضح .
- نقلت الروايات المستفيضة أنَّ القرآن جمع في مصحف واحد وتحت قراءة واحدة في زمن عثمان ، وقد سمي بالمصحف الإمام ، فاذا كان القرآن قد جمع في مصحف واحد وتحت قراءة واحدة ، فمن أين جاءت هذه القراءات ؟ وكيف أخذوا بها ؟ .
- إنَّ وجود التعدد في القراءات خلاف التيسير ، بل فيه تعقيِّد على الناس ، والله تعالى يقول في كتبه ((وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ))[القمر : ١٧] .

<u>الرأي الثاني :</u>

يرى فريق من الباحثين إنَّ القرآن الكريم لم يكن المصدر الأول الذي اعتمد عليه النحويون في وضع قواعد اللغة العربية الفصحى ، وأنَّ النحويين قد بَنوا قواعدهم على كلام العرب ، ثم عرضوها على القرآن الكريم ، أو كان اعتمادهم على كلام العرب أكثر من اعتمادهم على القرآن الكريم ، ويمثل هذا الرأي أو الاتجاه بعض الباحثين ، منهم الدكتور إبراهيم أنيس .

قال الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) :" نراهم في غالب الأحيان يعتمدون على الشواهد الشعرية مع قليل من آيات القرآن الكريم في النادر من الأحيان ونراهم

---

(١) البرهان في علوم القرآن ، الزركشي : ١/ ٣١٨
(٢) الاتقان في علوم القرآن ، السيوطي : ١/ ٨٠

يقتنعون في الكثير من الأحيان بتلك الأمثلة التي اصطنعوها هم اصطناعاً وافترضوها افتراضاً تأييداً لرأي يحرصون عليه ، أو حكم يعتزون به "[1] .

ومن الذين أكدوا هذه الفكرة وساروا في ركابها الأستاذ سعيد الافغاني ؛ إذ قال " الحق أنَّ النقد يجد في صف النحاة ، وفي قواعدهم ثَغَواً عدَّةً ينفذ فيها إلى الصميم ، فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب .... ويصنعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع ، ثم يسدّدون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطّرادها في الكلام ، حتى إذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند تخالف قاعدته قياسية ، طعن بها ، وإن كان قارئها أبلغ وأعرب من كثير ممَّن يحتج اللغوي بكلامهم !! فلا استقراء كامل أو كافٍ ، ولا الشواهد التي استند إليها بعض ما للقراءة الصحيحة من القوة ، ولا اللغة تخضع للمقاييس التي ابتدعها"[2] .

أمَّا الدكتور عبد الخالق عضيمة ؛ فقد بيّن رأيه في موقع الاستشهاد بالقرآن الكريم بين أصول النحو السماعيّة ؛ فقال " ولو أراد دارس النحو أن يحتكم إلى أسلوبه وقراءاته في كلِّ ما يَعرض له من قوانين النحو والصرف ، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ذلك لأنَّ الشعر قد استبدَّ بجُهد النحاة ، فركنوا إليه وعوَّلوا عليَّه . بل جاوز كثيرُ منهم حدَّه ، فنسب اللَحن إلى القرَّاء الأئمِة ، ورماهم بأنَّهم لايدرون ما العربية وكان تأويَّل النحويون على الشعر ثغرةً نفذ منها الطاعنون عليهم ؛ لأنَّ الشعر رُوِي بروايات مختلفة ، كما أنَّه موضع ضرورة[3] .

وعلى الرغم من أنَّ ما قدمه الدكتور عبد الخالق عضيمة في موسوعته يعدُّ جُهداً كبيراً لايغفل عنه القاصي والداني فإنَّه يمكن أن نورد عليه جملة من الملحوظات ، ومنها :

- واكب الدكتور عضيمة الذين يقولون : إنَّ القاعدة النحوية تؤخذ من القراءات القرآنية المختلفة المتواترة ، وغير المتواترة ، فهو يرى أنَّ القراءات القرآنية هي القرآن نفسه .
- أمَّا قوله الأخذ بالشعر في الضرورة ؛ لأنَّه روي بروايات مختلفة ، وفي مقابل ذلك نقول إنَّ القراءات رويت بروايات مختلفة ، وعلى بعض رواتها أشكال ، فما يُردُّ على الشعر يُردُّ على القراءات أيضاً .

وقد تناول الدكتور أحمد عبد الستار الجواري القرآن الكريم ومنزلته في تقعيد القاعدة النحوية فقال" وقد برزت من خلال ظواهر وحقائق تنبئ بتقصي النحاة على استقصائها والوقوف عندها ، حين وصفوا قواعد النحو مستنبطين إيَّاها ممَّا لا يرقى إلى المألوف الجيد بل الوضع من الكلام ، أو حين أعملوا القياس والاستنتاج الذي لايقوم على اساس موضوعي ... والقرآن إذن هو الخليق بأن تكون أساليبه وتراكيبه المثال الذي يُقتدى به وي، ويُنحى نحوه

([1]) من أسرار اللغة ، الدكتور ، إبراهيم انيس : ٢٨٨
([2]) في أصول النحو : ٣١
([3]) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة : ١/ ٢

ويُهتدى به ، ولكن الذي كان ممَّن وضعوا النحو في أول الأمر غير ذلك . بل عكس ذلك من بعض الوجوه ، فقد اشتطت بهم السبل ، وعميَّت عليهم المسالك ، فتنكبوا سبيل القصد ، واعتمدوا في وضع قواعد النحو على ما بلغهم من كلام العرب شعره وزجره ومثله ، أو آثروا جانب المنطق فتصوروا القاعدة قبل استقراء المادة اللغوية ، وركبوا مركب الشطط ، فحاولوا أن يجعلوا للقواعد المجردة سلطاناً على المروي المأثور ، يحَكمونها فيه ويحسبون أنَّ ذلك هو الصواب ، وما هو إلاَّ مجانبة الصواب ، وقد بلغ بعضهم في هذا المجال مبلغ إلى الإيغال والغلو ، فحَكموا على مواضع من آي القرآن بخروجها على نحو العربية ، وركنوا التأويل والتخريج حتى تنسجم تلك المواضع بأساليبها الرائعة وتراكيبها الدقيقة مع ما افترضوا من قواعد ومارسوا للنحو من حدود"[١] .

وكذلك تبنى هذا الرأي الدكتور محمد عيد في كتابه (الرواية والاستشهاد) ، والدكتور إميل بديع يعقوب في كتابه (فقه اللغة العربية) ، والأستاذ عالم سبيط النيلي في كتابه (النظام القرآني – مقدمة في المنهج اللفظي) .

قال الدكتور محمد عيد : إنَّ " كتب النحو التي فيها الممارسة العملية للشواهد تشير بوضوح إلى أنَّ دارسي اللغة قد صرفوا أنفسهم قصداً عن استقراء النص القرآني لاستخلاص قواعدهم منه "[٢] .

وقال في موضع آخر من كتابه " إنَّ النحاة لم يأخذوا في اعتبارهم نص القرآن في استنباط القواعد ، فإذا وجدت فيه ظاهرة لاتتفق مع ما أقروه اضطروا إلى التوقف فيها ، أو تخريجها تخريجاً خاصاً ، أو التفريق بينها وما يماثلها من نص أخر كالشعر مثلاً ..."[٣].

وذكر الدكتور أميل بديع يعقوب أنَّ استقراء النحويين للقاعدة النحوية كان ناقصاً ، وقد فرضوا هذا الاستقراء على اللغة ، " فأخضعوا الصواب والخطأ في الاستعمال لمجموعة من القواعد فرضوها على اللغة ، وكانوا كلَّما داهمتهم الأمثلة التي تعارضهم لجأوا إلى التأويل أو وصفها بأنَّها شاذة ونادرة ، أو إنَّ صاحبها قد أخطأ ، وهكذا كانوا يذكرون القاعدة ، ثم يُتبعونها بأمثلة خارجية عليها متناولين ايَّاها بالتأويل النافر والتَّمحل البعيد ؛ كي تستقيم مع قواعدهم ، فإنْ أعياهم التأويل والتَّمحل حكموا بالقلَّة أو الشذوذ أو الخطأ ، والغريب العجيب أنَّ القرآن الكريم نفسه لم يسلم من تمحُلات النحويين وتأويلاتهم وتحرياتهم ، مع اجماعهم على أنَّه أفصح كلام العرب على الإطلاق ، وأنَّه في ذروة البلاغة "[٤] .

---

(١) نحو القرآن ، أحمد عبد الستار الجواري : ٧
(٢) الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، محمد عيّد : ١٠٣
(٣) المصدر نفسه : ١٠٥
(٤) فقه اللغة وخصائصها ، أميل بديع يعقوب : ٩٦-٩٧

فالنحويون إذن اعتمدوا على الشواهد العامة اعتماداً كليَّاً ، وبعدها طبقت على القرآن بالقوة والقهر ، هذا ما أكده الباحث عالم سبيط النيلي ؛ عندما تناول مسألة تقعيد القاعدة النحوية بقوله " وقد وجدنا نماذج مُستلَّة من مؤلفات القوم أنَّ اكثر القواعد وضعت على أساس الشواهد العامة ، ثم طبقت على القرآن بالقوة القاهرة ، تقديراً وحذفاً ونقلاً لِجُملةِ الكاملة ، وبتقديم وتأخير لألفاظه ، وبإزالة ألفاظ ووضع أخرى مكانها ، لأجل أن تطابق العبارة المقدرة أخيراً القواعد الموضوعة "[١] .

وممَّن أيدوا هذا الرأي الدكتور كاصد الزيدي في كتابه (دراسات نقدية في اللغة والنحو) ؛ إذ ذكر في معرض حديثه عن كثرة قواعد النحو المألوف وتشعبها أنَّ " النحاة لم يعتمدوا الاعتماد الكامل على النص القرآني في وضع قواعد النحو وأصوله ، بل اعتمدوا كثيراً على الشعر وسائر الكلام"[٢] .

وبيَّن أنَّ المنهج " العدل يقتضي منهم العكس ، وهو أن يبيِّنوا قواعدهم ابتداءً على نصوص القرآن ، ويجعلوه حكماً على ماسوى ذلك من كلام"[٣] .

وكذلك تبنى هذا الرأي الدكتور علي كاظم أسد في كتابه (المُفسر ومستويات الاستعمال اللغوي) ؛ إذ أشار صراحة إلى أنَّ الشاهد العام والمثال الذي يستشهدون به على صحة القاعدة ليس الاستعمال القرآني ، وإنَّما كان الشاهد القرآني بمنازل أخرى بعد الشعر والنثر الجاهلي ؛ لأنَّ الاستعمال القرآني عنده استعمال معجز للغة ، فوق كلّ إبداع ، ومن ثمَّ لا يمكن الاعتماد على شيء معجز في صياغة القوانين[٤] .

وهذا الرأي في حقيقته الأمر يعود إلى ابن حزم (ت- ٤٥٦) في كتابه (الفصل في الملل والأهواء والنحل) ، وفيه ذكر صراحةً أنَّ النحويين فضلوا كلام العرب على كلام الله سبحانه وتعالى ؛ إذ قال : " ولا عجب أعجبُ ممَّن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيأة أو الطرماح أو لأعرابي أسديّ أو سُلَميّ أو تميميّ أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم إذا وجد لله خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرّفُهُ عن موضعه ، ويتحيَّل في إحالته عمَّا أوقعه الله عليه". "[٥].

وبهذا الرأي قد قال الفخر الرازي (٦٠٦هـ) في تفسيره المسمى التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب ؛ فقال :" إذا جوزَّنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتُها بالقرآن الكريم أولى ، وكثيراً ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريرها

---

(١) النظام القرآني – مقدمة في المنهج اللفظي ، عالم سبيط النيلي : ١٩١
(٢) دراسات نقدية في اللغة والنحو ، الدكتور كاصد الزيدي : ٨٦
(٣) المصدر نفسه : ٨٨
(٤) المفسر ومستويات الاستعمال اللغوي ، الدكتور علي كاظم أسد : ٣٠
(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ابن حزم الاندلسي : ٣/ ٢٣١

ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد العجب منهم ، فإنَّهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها فلَأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى"[١] .

وأصحاب هذا الرأي لهم بعض الحقّ فيما ذهبوا إليه ؛ ذلك لأنَّ النحويين في تعريفهم النحو كانوا يشيرون إلى كلام العرب ، ويغفلون الإشارة إلى القرآن الكريم ، فإبن السراج (ت- ٣١٦هـ) في كتابه (الأصول في النحو) عرَّف النحو بأنَّه " علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب ... "[٢] .

وابن عصفور (ت- ٦٦٩هـ) في كتابه المقرَّب عرَّف النحو بأنَّه " علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة اجزائه التي ائتلف منها "[٣]

وفي الحقيقة أنَّ النحويين قد نظروا إلى القرآن الكريم وكلام العرب بعين واحدة ، أي إنَّهم عدّوهما مصدراً واحداً ، ولم يميزوا في الاستشهاد بين مدونة مغلقة من عند الله ، وهو القرآن الكريم ، ومدونة مفتوحة من صنع البشر ، وهو كلام العرب[٤] .

ولعل هذه الحقيقة دفعت بالدكتور خليل بنيان الحسون في مقدمة كتابه (النحويون والقرآن) إلى القول : " فلا نكاد نجدُ عندهم فرقاً في سياق ما يقررونه من الأصول والفروع وما يوجهونه من توجهات ، بين قال تعالى وقال الشاعر ، فكلٌّ منهما متبوع بشاهد ، وهما سواء في ذلك"[٥] .

وقال أيضاً " ولا نلمح تمييزاً للشاهد القرآني أو اجلالاً في رتبة تُعلَّيه على الشاهد الشعري ؛ إذ لا يكتفى به في إقرار الأحكام ، وإنَّما نجد أنَّهم حريصون على أن يعضدّوا ما يمثله بما قال الشاعر ، فاذا أصابوه كان ذلك عندهم أمثل وأحضى بالقبول وأرسخ لما يقررون ... ولم يكن الجدال ينقطع ويحسم إذا قُدِّم الشاهد القرآني ، وإنَّما نجدهم يعمدون إلى حرفة التأويل ، كما يدلُّ عليه ظاهره ، وهو بذلك لا يختلف عن الشاهد الشعري إذا كان حجة بيد المذهب المُخالف ؛ إذ يحمل على الضرورة أو يرد بأنَّه مجهول القائل ... وكانوا حريصين كلّ الحرص على أن يجدوا للشاهد القرآني ظهيراً مؤيداً أو شفيعاً ممَّا قال الشاعر إذا جاء منفرداً فيما مثله ، فإذا لم يجدوا له شيئاً من ذلك ظلوا في حيرة ؛ إذ قد يمنعونه ، وقد يحكمون عليه بالشذوذ ، وقد يحملون ما فيه على الضرورة ، وقد يقضون بأنَّه مخالف للقياس ، أو يحملونه على التوهم ، أو يحكمون عليه بما هو أشدُّ من ذلك "[٦] .

---

(١) مفاتيح الغيب ، الرازي : ٣/ ١٩٣
(٢) الأصول في النحو ، ابن السراج : ١/ ٣٩
(٣) المقرب ، ابن عصفور : ١/ ٤٥، الاقتراح في علم أصول النحو : ١٣
(٤) محاضرات مادة النحو القرآني ، للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، الدكتور عباس علي اسماعيل ، مدونتي
(٥) النحويون والقرآن ، الدكتور خليل بنيان الحسون : ١٠
(٦) النحويون والقرآن : ١٠

ثُمَّ إنَّ النحويين طبقوا على هذين المصدرين اللذين عدَّهما مصدراً واحداً نظريتهم المشهورة ، وهي الاعتماد على المطَّرد الكثير الغالب من الكلام ، ولهذا أقاموا قواعدهم على الأفشى والأشيع ممَّا جاء في هذين المصدرين[١] .

ومن هنا يمكن القول : إنَّ النحو في لغة القرآن ينقسم إلى قسمين ، قسم ارتضاه النحويون ووافقوا عليه ، كما وافقوا على نظائره من كلام العرب ، وهذا القسم لايدخل في باب النحو القرآني ، وإنَّما يدخل في باب النحو المألوف أو مايسمى النحو التقليدي .

وقسم لم يرتضوه ، فوقفوا منه مواقف متعددة ؛ إذ وصفوه بالقلّة أو الندرة ، أو سكتوا عنه ، ولم يذكروه ، وهذا القسم هو الذي يصح تسميته بالنحو القرآني[٢] .

وسوف نتَّخذ من موضوعي : العدد ، وتوكيد الفعل بالنون وعدم توكيده بها دليلاً على صحة الرأي الذي ذهبنا إليه .

ففي موضوع العدد يمكن ملاحظة مايأتي :

١- ذكر النحويون أنَّ العدد (أحد) يستعمل في الكلام المسبوق بنهي أو نفي أو استفهام أو شرط [٣] ، كما هو موضَّح في الأمثلة الآتية :

- قال تعالى ((وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَداً وَلاَ تَقُمْ عَلَىَ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُواْ وَهُمْ فَاسِقُونَ))[التوبة : ٨٤] ، فجاء العدد (أحد) مسبوقاً بنهي .
- وقال تعالى ((آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ))[البقرة : ٢٨٥] ، فجاء لفظ (أحد) مسبوقاً بنفي .
- وقال تعالى ((وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُواْ صَرَفَ اللّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَفْقَهُون))[التوبة : ١٢٧] ، فجاء لفظ (أحد) مسبوقاً باستفهام .
- وقال تعالى ((وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْلَمُونَ))[التوبة : ٦] ، فجاء لفظ (أحد) مسبوقاً بشرط .

وقد أجاز النحويون أن يأتي لفظ (أحد) في الكلام الخالي من النهي والنفي والاستفهام والشرط ، بشرط إضافته إلى ضمير ؛ لأنَّه حينئذٍ ستكون بمعنى الواحد[٤] ، نحو قوله تعالى ((وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ

---

(١) محاضرات مادة النحو القرآني للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، الدكتور عبّاس على إسماعيل ، مُدوّنتي
(٢) المصدر نفسه .
(٣) شرح الرضي على الكافية ، الرضي الاسترابادي : ٣/ ٢٨٤ ، معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي : ٣/ ٢٣٩
(٤) معاني النحو : ٣/ ٢٣٩

أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَداً))[الكهف : ١٩] ، أي ابعثوا واحداً منكُم .

وقد استعمل القرآن الكريم لفظ (احد) في الكلام الخالي من النهي والنفي والاستفهام والشرط من غير إضافته إلى ضمير في قوله تعالى ((قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ))[الإخلاص : ١] .

وهنا لجأ النحويون والمفسرون إلى التأويل ، فذكروا أنَّ لفظ (أحد) في الآية الكريمة بمعنى الواحد الأحد ، وهي صفة اختص بها الله سبحانه وتعالى ، ولايشاركُه فيها غيره[١] .

ومعنى ذلك أنَّ كلمة (أحد) من غير إضافتها إلى ضمير في الكلام الخالي من النهي والنفي والاستفهام والشرط لاتطلق إلاَّ على الله سبحانه ، فلا يُقال : رجلٌ أحدٌ ، ولادِرهَمٌ أحدٌ[٢] .

٢- واتَّفق النحويون على أنّ معدود العدد (ثلاثة) يأتي جمع تكسير على القلَّة إن كان للاسم جمعان : جمع قلَّة ، وجمع كثرة[٣] ، نحو قوله تعالى ((وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْراً))[الطلاق : ٤] فأشهر جمع قلَّة على وزن أفعل ، وله جمع كثرة وهو مشهور .

فإن كان للاسم جمع واحد فهو يدلُّ على القلَّة والكثرة[٤] ، نحو قوله تعالى ((قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّيَ آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ إِلاَّ رَمْزاً وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيراً وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالإِبْكَارِ)) [آل عمران : ٤١] ، فـ (أيَّام) جمع يستعمل للقلَّة والكثرة .

وقد ورد معدود العدد (ثلاثة) في القرآن الكريم جمع تكسير دالاً على الكثرة مع وجود جمع القلَّة في قوله تعالى ((وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ وَلاَ يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُواْ إِصْلاَحاً وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكُيمٌ)) [البقرة : ٢٢٨] ، وموضع الشاهد (ثلاثَة قروء) ؛ إذ أضاف القرآن الكريم العدد (ثلاثة) إلى جمع الكثرة (قروء) مع وجود جمع القلَّة (أقراء) .

وهنا لجأوا إلى التأويل ، فمنهم من ذهب إلى أنَّ جمع الكثرة (قروء) أكثر استعمالاً من جمع القلَّة (أقراء) ، فاستعمل القرآن جمع الكثرة دون جمع القلَّة[٥] .

---

(١) المصدر نفسه : ٣/ ٢٤٠
(٢) المصدر نفسه : ٣/ ٢٣٩
(٣) ينظر شرح المفصل ، ابن يعيش : ٤/ ١٤-١٥
(٤) شرح الرضي على الكافية : ٣/ ١-٣
(٥) شرح المفصل : ٤/ ١٥

ومنهم من قال : إنَّ جمع (قَرْء) جمع قلَّة على أقراء يعدُّ شاذاً ؛ لأنَّ ماكان على وزن (فَعْل) قياس جمعه على وزن أفْعُلْ ، مثل : نَفسْ وأنْفُس[1] ، وإذا كان الجمع شاذاً أو قليل الاستعمال – على رأيهم – فحكمه حكمَ غير الموجود .

٣- وكذلك اتَّفق النحويون على أنَّ العدد (عشرة) منفرداً يكون مخالفاً للمعدود في التذكير والتأنيث ، نحو قوله تعالى ((أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُواْ مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ))[هود : ١٣] ، وحينَ لاحظوا مجيء العدد (عشرة) مطابقاً للمعدود في التذكير في قوله تعالى ((مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى إِلاَّ مِثْلَهَا وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ)) [الأنعام : ١٦٠] ، قالوا : إنَّ المعدود (أمثال) في الآية الكريمة صفة نائبة عن موصوف محذوف ، تقديره : فلَه عشرُ حسناتِ أمثالها[2] .

٤- وذهب النحويون إلى أنَّ العدد (اثْنَـــيْ عشر) يطابق بجزئه الأول والثاني المعدود في التذكير والتأنيث ، ويكون معدوده مفرداً منصوباً على التمييز[3] ، نحو قوله تعالى ((إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَات وَالأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلاَ تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَاتِلُواْ الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَآفَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ))[التوبة : ٣٦] ، وقوله تعالى((فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُواْ وَاشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ))[البقرة : ٦٠] .

وقد ورد معدود العدد (اثنَـــيْ عشر) في القرآن الكريم جمعاً منصوباً ، وكان مذكراً مع العدد مؤنث في قوله تعالى ((وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً))[الأعراف : ١٦٠] . ومن هنا اختلفوا في توجيه الآية الكريمة على ثلاثة آراء ، إذ رأى الفرَّاء وابن مالك أنَّ (أسباطاً) تمييز ، وهي في حكم المؤنث ، بدليل أنَّ لفظة (أممًا) الواقعة صفة جاءت مؤنثة[4] .

ورأى الزمخشري (٥٣٨هـ) إلى أنَّ (أسباطاً) تمييز ، وفسَّر مجيئه مجموعاً بالحمل على المعنى ، وهو أنَّ لفظ (أسباطاً) تضمَّن معنى القبيلة ، فكأنَّه قال : وقطَّعناهم اثنتيْ عشرةَ قبيلة[5] ، وذهب ابن هشام (٧٦١هـ) إلى أنَّ (أسباطاً) بدل من اثنتي عشرة ، والمعدود محذوف تقديره فرقة[6].

---

(١) شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله ابن عقيل : ٣/ ٦٨
(٢) التبيان في إعراب القرآن ، العكبري : ٢/ ٩١١
(٣) ينظر شرح المفصل : ٤/ ٦
(٤) معاني القرآن ، الفراء : ١/ ٣٩٧ ، شرح الكافية الشافية ، جمال الدين ابن مالك : ٣/ ١٦٦٤
(٥) الكشاف ، جار الله الزمخشري : ٢/ ٥٢٠
(٦) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، ابن هشام الانصاري : ٤/ ٢٥٧

وفي موضوع توكيد الفعل المضارع بالنون وعدم توكيده يمكننا أن نسجل الملحوظات الأتية :

١- لقد لاحظ النحويون في دراستهم توكيد فعل الأمر بالنون ، وعدم توكيده بها أنَّ في كلام العرب بعض الأفعال جاءت مؤكدة بالنون ، وبعضها لم تكن مؤكدة بها ؛ فقالوا " يؤكد بهما الأمر مطلقاً[١] ، أي " تدخل جوازاً على فعل الأمر"[٢] . والقصد بالجواز بدون قيد أو شرط .

وإذا رجعنا نستفتي نصوص القرآن في ما قاله النحويون بشأن توكيد فعل الأمر بالنون وعدمه نجد أنَّ أفعال الأمر قد جاءت غير مؤكدة في القرآن الكريم ، لا في رواية حفص ابن عاصم فحسب ، وإنَّما ذلك في القراءات الأربع عشرة ، مع كثرة أفعال الأمر في القرآن ؛ إذ قد بلغت مواضعها ثمانية وأربعين وثمانمائة وألف موضع "[٣] ، ومع ذلك كلُّه نجد النحويين قد قرروا أنَّه يجوز توكيد فعل الأمر بالنون وعدم توكيده بها من دون قيد أو شرط .

وكان على النحويين أن يوفقوا بين الواقع اللغوي العربي والقرآن الكريم فيحتكموا إلى القرآن الكريم وكلام العرب معاً . ثم يجعلوا القرآن هو المصدر الأول من مصادر السَّماع في تقعيد القاعدة النحوية ، فيقولون على سبيل المثال : يجوز توكيد فعل الأمر بالنون وعدم توكيده بها بناءً على كلام العرب ، والأرجح هو عدم توكيده بالنون ؛ لأنَّ هذا اللون من التوكيد لم يرد في القرآن الكريم .

٢- وذكر النحويون أنّ أتصال نون التوكيد بالفعل المضارع في حالة من حالاته يكون واجوباً ، وذلك يكون وفق ضوابط محدّدة ، بشرط أن تتحقق مجتمعة في الكلام ، فإن لم تتحقق أحد هذه الضوابط أو الشروط يمتنع اقتران الفعل بها ، قال ابن هشام " إنْ يكون توكيده بهما واجباً ، وذلك كان مثبتاً ، مستقبلاً ، جواباً لقسم ، غير مفصول من لامه بفاصل[٤] ، واستشهد بالآية الكريمة ((وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ)) [الأنبياء : ٥٧] .

وقد جاءت هذه القاعدة بشروطها متفقة مع ماجاء في القرآن الكريم ، " وهذه الحالة أكثرُ أنواع التوكيد وقوعاً في القرآن الكريم ؛ إذ بلغت موضعها (٢٠٢) ، وقد بلغ من كثرتها أن وجدت ستة أفعال مؤكدة وجوباً في آية واحدة"[٥] ، وهو قوله تعالى ((وَلأُضِلَّنَّهُمْ وَلأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الأَنْعَامِ وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللّهِ وَمَن يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيّاً مِّن دُونِ اللّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَاناً مُّبِيناً)) [النساء : ١١٩] .

---

(١) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : ٩٤/٤
(٢) الكتاب ، سيبويه : ٣/ ٥١١ ، المقتضب ، أبو العباس المبرد : ٢/ ١٢
(٣) دراسات لإسلوب القرآن الكريم : ٣/ ٤٤٦
(٤) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : ٤/ ٩٤
(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٣/ ٢٥٤

٣- وذهب النحويون إلى جواز توكيد الفعل المضارع بالنون وعدم توكيده بها ، إذا وقع الفعل المضارع بعد إن الشرطية المدغمة بـ (ما) ، وقد لاحظ النحويون بأنّه قريب من الواجب ، ومّن ذكر ذلك ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ؛ فقال :" أنْ يكون قريباً من الواجب ، وذلك إذا كان شرطاً لـ (أنَّ) المؤكدة بـ (ما)"[١] ، واستشهد لذلك بآيات قرآنية ، منها قوله تعالى ((وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاء إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ الخَائِنِينَ [الأنفال : ٥٨] ، وقوله تعالى ((فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً)) [مريم : ٢٦] .

وذهب سيبويه وتبعه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، أنَّ توكيد الفعل بعد (إمَّا) أحسن من ترك توكيده "[٢] ، وأكثر النحويين المتأخرين يؤكدون هذا المذهب ، ويرون المذهب الصحيح الحري بالقبول[٣] .

وكان على النحويين أن يوجبوا توكيد الفعل المضارع بعد (إمّا) بالنون بالاعتماد على القرآن الكريم ؛ " فقد وقع الفعل المضارع في القرآن الكريم بعد (إنْ) الشرطية المدغمة بـ (ما) الزائدة في عشرين موضعاً في القرآن ، وكان مؤكداً بالنون الشديدة في جميع المواضع"[٤]. على أنَّ هنالك قراءة شاذة جاء المضارع غير مؤكد[٥] .

ومن نماذج ماورد في القرآن الكريم من اتصال النون بالفعل المضارع المسبوق بـ (إمَّا) قوله تعالى ((قُلْنَا اهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعاً فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)) [البقرة : ٣٨] ، وقوله تعالى ((يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)) [الأعراف : ٣٥] ، وقوله تعالى ((وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلاَ تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)) [الأنعام : ٦٨].

---

(١) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : ٤/ ٩٦ ، مغني اللبيب من كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري : ٤/ ٩٤

(٢) ينظر البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي : ١/ ٣٢١ ، ينظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، أبو علي الفارسي : ٣١٠-٣١١

(٣) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ، جمال الدين ابن مالك : ١/ ٣٢٧ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٤/ ٩٤ ، شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري : ٢/ ٣٠١

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٣/ ٤٥٣

(٥) ينظر المحتسب ، لأبي الفتح عثمان ابن جني : ٢/ ٤٢

وذكر بعض النحويين أنّ المبرد (ت ٢٨٥هـ) والزجّاج (ت ٣١١هـ) قد عدّا توكيد الفعل المضارع الواقع بعد (إمّا) بالنون واجباً ، ولايجوز تركه إلاَّ أن يضطر الشاعر إلى تركه ، فيع له ذلك[١] ، وإذا صحَّ ما نُسب لهما فإنَّهما موفقان تمام التوفيق فيما ذهبا إليه .

٤- ولم يرَ النحويون من ضير في توكيد الفعل المضارع بالنون وعدم توكيده بها ، إذا وقع المضارع بعد (لا) الناهية الجازمة . وقد جاء رأيهم في هذه المسألة منسجماً مع ما جاء في القرآن الكريم ، إذ تشير الإحصائيات التي قام بها الدكتور عبد الخالق عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) " إلى أنَّ الفعل المضارع بعد (لا) الجازمة قد ورد في أكثر من (٤٠٠) موضع ، وأكد منها في خمس وأربعين موضعاً "[٢] ، ومن تلك المواضع قوله تعالى ((وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ))[إبراهيم : ٤٢] ، وقوله تعالى ((لاَ يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُواْ فِي الْبِلاَدِ))[آل عمران : ١٩٦] .

٥- إنَّ النحويين أجازوا توكيد الفعل المضارع بالنون وعدم توكيده إذا جاء الفعل المضارع بعد أداة طلب : لام الامر ، والتمني ، والترجي ، والعرض ، والتحضيض وإذا ذهبنا نستطلع نصوص القرآن الكريم في هذه المسألة – بحسب إحصائية الدكتور عبد الخالق عضيمة – نجد أنّ الفعل المضارع قد وقع بعد (لام الأمر) في ثمانين موضعاً ، ولم يكن مؤكداً بالنون ، ووقع بعد (ليت) في موضعين ، ولم يؤكد بالنون ، وجاء بعد (لعلّ) في (١٢٤) موضعاً ، وكان خالياً من التوكيد في جمع القراءات[٣] .

أمَّا بعد الفعل المضارع بعد (ألا) و (لولا) فقد ورد في ستين موضعاً ، وجاء بعد (لوما) في موضع واحد ، وكان المضارع خالياً من التوكيد في جمع القراءات . وكان يفترض بالنحويين أن يجيزوا توكيد الفعل المضارع بالنون وعدم توكيده بها بعد أدوات الطلب المذكورة ، ويفضلون عدم التوكيد اعتماداً على القرآن الكريم .

٦- واتفق النحويون أيضاً على جواز توكيد الفعل المضارع بالنون وعدم توكيدها بها ، إذا وقع بعد أداة من أدوات الاستفهام ، ووقع الفعل المضارع بعد أدوات الاستفهام في القرآن الكريم كثيراً ، حتى إنَّ مواضعه قد وصلت إلى مايقارب (٣٢٠) موضعاً ، ولم نلاحظ وجود النون في الفعل المضارع الواقع بعد أدوات الاستفهام إلاَّ في موضع

---

(١) ينظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٣١١ ، البحر المحيط : ١/ ٣٢٠ – ٣٢١ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي : ٢/ ٥١١ ، ينظر المقتضب : ٣/ ١١ ، الكامل ، المُبرد : ١/ ٢٣٠

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٣/ ٢٤٦

(٣) المصدر نفسه : ٤/ ٤٩٩-٤٥٠

واحد [١] ، وهو قوله تعالى ((مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاء ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ))[الحج : ١٥] .

وكان يفترض بالنحويين أن يجيزوا توكيد الفعل المضارع بالنون وعدم توكيده مع (هل) ، وأمَّا بقية أدوات الاستفهام فكان عليهم أن يفضلوا عدم توكيد الفعل المضارع على توكيده .

٧- ووصف النحويون توكيد الفعل المضارع بعد (لا) الناهية بالقليل ، وذكروا حين وقفوا قوله تعالى ((وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ))[الأنفال : ٢٥] أنَّ الفعل (تُصِيبَنَّ) انَّما أكد بـ (لا) تشبيهاً لها بالناهية صورة ، وجملة (لاَّ تُصِيبَنَّ) في موضع الصفة لـ (فتنة) ، فتكون الإصابة عامة للظالمين وغيرهم ، لا خاصة بالظالمين ؛ لأنَّها قد وصفت أنَّها تصيب الظالمين خاصة ، فكيف تكون هذا خاصة بهم "[٢] .

ومن النحويين من قال : إنَّ (لا) ناهية ، وأقيم المسبب مقام السبب ، والأصل مقام : لاتتعرضوا للفتنة فتصيبكم ، " ثم عَدِل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة ، لأنَّ الإصابة مسببة عن التعرض ، وأسند المسبب إلى فاعله ، فالإصابة خاصة بالمتعرضين ، وعلى هذا لايكون التوكيد هنا قليلاً بل كثيراً ، ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع ، فوجب إضمار القول ، أي : واتقوا فتنة معمولاً فيها ذلك"[٣] .

وقد أجاز ابن مالك توكيد الفعل المضارع بـ (لا) النافية ، واستشهد بقوله تعالى ((وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)) [الأنفال : ٢٥] ، وذكر أنَّ مَن قال : إنَّ هذا نهي لم يكن مصيباً ، ومثله قول الشاعر[٤] :

فلا الجارةُ الدَّنيا بِها تَلحُنَّها ولا الضيفُ فِيها أنْ أناحَ معوّلُ

وبيّن أنّ توكيد (تُصِيبَنَّ) في النص القرآني أحسن لاتصاله بـ (لا) النافية ، فهو بذلك أشبه بالنهي ، كقوله تعالى ((يَا بَنِي آدَمَ لاَ يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَاتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاء لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ [الأعراف : ٢٧] ، " بخلاف قول الشاعر (تلحَنَّها) ؛ إذ إنّه غير متصل بـ (لا) فبَعُد شبهُه بالنهي ، ومع ذلك سوغت توكيده (لا) وأن كانت منفصلة ، وإن كان الأمر كذلك فتوكيد (تصيبَنَّ) لاتصاله بـ (لا) أحق واولى[٥] .

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٣/ ٤٩٩-٤٥٠
(٢) شرح التصريح على التوضيح : ٢/ ٣٠٣
(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٤) شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٤٠٣
(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها

وقد أيّد الرضي (ت ٦٨٦هـ) الرأي الذي ذهب إليه ابن مالك ؛ فقال :" وتجيء النون بعد المنفي بـ (لا) ، إذا كانت (لا) متصلة بالمنفي قياساً عن ابن جني ؛ لأنّها إذن تشبه النهي ، واستشهد بقوله تعالى ((وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ))[الأنفال : ٢٥] ، وقد تجيء مع (لا) النافية منفصلة ، نحو : لا في الدار يضربنَّ زيد ، وعند أبي علي لاتجيء بعد النفي اختياراً لَعُرِيَّة من معنى الطلب ، وتجرده من (ما) المؤكدة في الأول[١] .

وجمهور النحويين لايجيزون توكيد الفعل المضارع المنفي بـ (لا) ، ويدخلون ما جاء من ذلك في باب الضرورة أو الندرة[٢] ، وكان عليهم أن يجيزوا هذا النوع من التوكيد لوروده في القرآن الكريم .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٤٨٧

(٢) ارتشاف الضرب من كلام العرب ، أبو حيان الاندلسي : ٢/ ٦٥٧

الـفـصل الأول

الـمـنـصوبـا ت

الفصل الأول :

المنصوبات

تعدُّ المنصوبات أوسع موضوعات النحو العربي ، حتى إنَّ الخليل وصفها بأنّها خزانة النحو[١] .

والذي يبيَّن لنا السعة في المنصوبات أنَّ المجرورات محدودة ، وكذلك المرفوعات ، إلاَّ أنَّنا نجد أنَّ المنصوبات تشمل مواضيع متعددة ، وهي " لا يربط بينهما رابط معين من معنى أو حكم سوى حالة النصب التي تعمها جميعا[٢] .

والمنصوبات في نظر اللغويين العرب من مكملات الجملة أو عناصر توسعيَّة ، وعلامة ذلك أنَّهم أطلقوا على المفاعيل وماشابهها مصطلح الفضلات[٣] ، وعرفها ابن الحاجب (٦٤٦هـ) بأنّها الأسماء التي تشتمل على علم المفعولية[٤] .

والمنصوبات في العربية كثيرة ، منها الفعل المضارع المنصوب ، والمفعول به والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له ، والحال والتمييز[٥] .

والذي يهمنا في هذا الفصل هو بيان القاعدة المرتكزة على الفهم القرآني للمنصوبات التي وقع فيها الخلاف بين جمهور النحويين و ابن مالك ، الذي خالفهم في تقعيد القاعدة على سبيل الجواز من أجل توسيع القاعدة النحوية ، أو على سبيل الرفض معتمداً على التراكيب الواردة في كتاب الله تعالى ، ومن الموضوعات التي سوف نسلط البحث والدراسة عليها هي :

- تقويه المفعول به باللام .
- مجيء مفعولين مع الفعل سَمِعَ .
- مجيء المفعول به متعديا بنفسه مع الفعل استغاث .
- مجيء ثلاثة مفاعيل مع الفعل (نبَّأ) ، وحرمان اثنين منها من علامة النصب بسبب التعليق .
- دلالة الظرف الآن على الاستقبال .

---

(١) ينظر الخلاف النحوي في المنصوبات ، منصور صالح محمد علي : ١٠
(٢) دراسات في نظرية النحو القرآني ، الدكتور صاحب أبو جناح : ٢٥
(٣) ينظر المباحث الصرفيَّة والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي لفضل الله الراوندي ، عبَّاس علي إسماعيل : ٢٩
(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٩٤
(٥) ينظر المحلّى ، ابن شقير : ٢-٤ ، شرح المفصل : ٤/ ٢٢٤ ، شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٣٠

- إعمال المصدر الْمُعرّف بـ (أل) .
- مجيء المفعول لأجله معرف بـ (أل) .
- الحال غير المشتقة .
- تقديم الحال على صاحبها الجار والمجرور .
- وقوع الحال فعلاً ماضياً بدون قد .
- مجيء الحال من المضاف إليه .
- مجيء المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر .
- مجيء المستثنى قدر النصف .
- نصب الفعل المضارع في جواب الترجي .

المفعول به

المفعول به : اسم يدلّ على شيء وقع عليه فعل الفاعل ، ومايهمني من المفعول به : تقوية المفعول به باللام ، ومجيء مفعولين مع الفعل سَمِعَ ، ومجيء المفعول به متعديًّا بنفسه مع الفعل استغاث ، ومجيء ثلاثة مفاعيل مع الفعل (نبَّأ) وحرمان اثنين منهما من علامة النصب بسبب التعلِيق .

تقوية المفعول به باللام :

قد يضعف العامل ، فيحتاج إلى تقوية له ، والسبب في ضعفه يرجع إلى سببين ، إمَّا بسبب تأخره عن معموله ، وإمَّا لفرعيته في العمل ، فإنْ تقدَّم المعمول وتأخر العامل فقد احتاج إلى تقوية ، فقوي باللام ؛ بسبب ضعف المعمول عن نصب معموله .

وعدَّ ابن مالك اللام الجارة زائدة ، ولاتزاد إلاَّ مع المفعول به ، واشترط لهذا الاقتران أن يكون عامله متعدّياً إلى واحد بقوله " ومن لامات الجرّ الزائدة ، ولاتزاد إلاَّ مع مفعول به ، بشرط أن تكون عامله متعديّا إلى واحد ، فإن كانت زيادتها لتقوية عامل ضعف بالتاخير ... أو بكونه فرعاً في العمل"[1] .

([1]) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٣/ ١٤٨

واستشهد للسبب الأول ، وهو تقوية العامل الضعيف[١] ، بقوله تعالى ((وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلاَتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ [يوسف : ٤٣] .

واستشهد لمجيء العامل فرعاً في العمل[٢] بنصين قرآنيين ، أحدهما أجراه مجرى القياس ، وهو قوله تعالى ((خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ))[هود : ١٠٧] ، بقوله " جاز القياس على ماسمع فيها"[٣] .

واستشهد بنص قرآني آخر جاء بخلاف القياس على السماع بقوله" وإن كانت بخلاف ذلك قصرت على السماع"[٤] ، نحو قوله تعالى ((قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ))[النمل : ٧٢] .

وكان لجمهور النحويين اتجاه مغاير في توضيح هذه المسألة ، فذكروا العامل أنَّ " اللام تتعلق بالعامل المعنوي ؛ لأنَّ التحقيق أنَّها ليست بزائدة محضة ، لما يتخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر ، ولا معديَّة محضة لاطّراد صحة إسقاطها ، فلها منزلة بين منزلتين"[٥] ، أي إنَّ البصريين عدّوا المفعول به الداخلة عليه اللام متعديّاً بالأصل ، ولم تكن اللام في المفعول للتقوية ، بقولهم " المعنى الثالث : التعدية إلى المفعول به نحو (ما أضربَ زيداً لعمرو) ؛ لأنَّ ضرب متعدٍ في الأصل ، ولكن لما بني من فعل التعجب نقل إلى فعُل ، بضم العين فجاء قاصراً ، فتعدى بالهمزة إلى زيد ، وباللام إلى عمرو ، وهذا مذهب البصريين "[٦] .

أمَّا الكوفيون الذين سار على نهجهم ابن مالك فقد " ذهب إلى أنَّ الفعل باقٍ على تعديته ولم ينقل ، وأنَّ اللام ليست للتعدية ، وإنَّما هي مقويَّة للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب[٧] .

وقدّم الزمخشري احتمالات متعددة ، ولم يقتصر على رأي واحد ، من خلال تفسيره لقوله تعالى ((وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلاَتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)) [يوسف : ٤٣] ، فذكر أنَّ اللام بقوله " إمَّ أن تكون للبيان ... وإمَّا أن تدخل ؛ لأنَّ العام إذا تقدم عليه معموله لم يكن في قوته على العمل فيه مثله إذا تأخرت عنه ، فعضد بها كما يعضدُ بها اسم الفاعل ، إذا قلت هو عابر

---

(١) شرح التسهيل : ٣/ ١٤٨
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيّوطي : / ١٣٤
(٦) شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٦٤٢
(٧) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

للرؤيا ؛ لانحطاطه عن الفعل في القوة ، ويجوز أن يكون للرؤيا خبر ثان ، كما تقول : كان فلان لهذا الامر إذا كان مستقبلاً به متمكناً منه "[1].

لكن الزمخشري أشار في تفسيره لقوله تعالى ((قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ))[النمل : ٧٢] إلى كونها للتوكيد ، وهذا يعني أنّها زائدة ، إذ إنَّه عدّها كالباء ، في قوله تعالى ((وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوَاْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ [البقرة : ١٩٥] ، أو " ضمن معنى فعل يتعدى باللام نحو (ودنا لكم وأردف لكم)"[2]

وذهب العكبري(ت ٦١٦هـ) إلى احتمالين ، أحدهما كونها زائدة للتقوية والثاني : أنَّها بمعنى (دنا) ، وذلك من خلال توضيحه قوله تعالى ((قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ))[النمل : ٧٢] ، إذ قال " واللام زائدة ، أي رَدِفَكُم ، ويجوز أنَّ تكون زائدة ، ويُحمل الفعل على معنى (دنا لكم) ، وقرب من أجلكم "[3].

وقد جعل المرادي (ت ٧٤٩هـ) اللام على ضربين : أحدهما مُطَّرد ، والآخر غير مُطَّرد ، والمطرد خصصه في زيادتها مع المفعول به ، ووضع لها شرطين ، أحدهما أن يكون العامل متعدياً ، والثاني أن يكون قد ضعف بتأخيره ، أي ضعف العامل من خلال تأخيره ... أو بفرعيته ، فزياتها مقيّسة ؛ لأنَّها مقويَّة للعامل[4] .

ووضح المُرادي من خلال كلامه رأي ابن مالك بقوله " قال ابن مالك : ولا يُفعل ذلك بالمتعدي إلى اثنين ، ؛ لأنَّها إن زيدت في مفعولية لزم منه تعدية فعل واحد إلى مفعولين بحرف واحد ، وإن زيدت في أحدهما فيلزم منه ترجيح غير مُرجَّح وإيهام غير موجود "[5].

وإلى معنى التعدد ذهب السميَّن الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ، بعد أن ذكر خمسة وجوه ، وكان أوضحها عنده أنَّ (رَدِف) قد تضمن معنى فعل متعدٍ باللام ، والثاني أنَّ اللام للعلة وأنَّ المفعول به محذوف وتقديره (لأجلِكم ولشؤمكم) ، والثالث : خروجه لمعنى التوكيد وإنّها زائدة ، والرابع : إنَّ فعل اللفظ (رَدِف) هو ضمير الوعِد ، بمعنى قربُ ودنا ، والخامس : خروج الفعل إلى كونه محمول على مصدرٍ ، أي بمعنى (الرَّدفة لكم)[6].

وقد تناول ابن هشام هذه المسألة وكان له رأيان في كتابين له ، فقال في المغني " وهي أنواع ، ومنها اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومعموله "[7] ، وهذا ما أكدَّه في كلامه على قوله تعالى ((قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ))[النمل : ٧٢] ، بقوله "

---

(1)) الكشاف : ٣/ ٢٨٩
(2)) المصدر نفسه : ٤/ ٤٧٠
(3)) التبيان في اعراب القران : ٦١٦
(4)) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسين بن القاسم المرادي : ١٠٥- ١٠٦
(5)) المصدر نفسه : ١٠٦
(6)) ينظر الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، السميّن الحلبي : ٨/ ٦٣٩
(7)) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ٣/ ١٨٣- ١٨٤

وليس منه "[1] ، أي ليس من الزائدة ، وبيَّن رأيه بوضوح وصراحة حين ذكر أنَّ الفعل (رَدِفَ) تضمن معنى اقترب[2] .

وذهب في كتاب سابق على المغني وهو أوضح المسالك إلى عدم الجزم بعنوان اللام وعملها ، فوصفها بأنَّها ليست " المقوية زائدة محضة ولا مُقويَّة محضة ، بل هي بينهما "[3] .

وقد نقد أبو حيَّان (ت ٧٤٥هـ) رأي الزمخشري ، وذهب إلى أنَّ الآراء التي ذكرها الزمخشري فيها تكلف ، أو وجوه متكلفة[4] ، وسار في ركاب ابن مالك مؤيداً أيَّاه بقوله " واللام في الرؤيا مقويّة لوصول الفعل إلى مفعوله إذا تقدم عليه ، فلو تأخرت يحسن ذلك بخلاف اسم الفاعل ، فأنّه لضعفه قد تقوى بها"[5] .

ومن النحويين المحدثين الذين ردوا رأي ابن مالك الدكتور عبّاس حسن ، فقد قال : بعدم خروج اللام للتقوية ، بسبب ضعف العامل ، وقد ردَّ على النحاة بقوله " وكيف تكون اللام للتقوية مع أنَّ الاسم قبل مجيئها كان مفعولاً به منصوباً ، فلما جاءت جرّته ، فصار مفعولا به في المعنى دون اللفظ ، ولاشك أنَّ العامل الذي يؤثر في مفعوله لفظاً ومعنى أقوى من العامل الذي يؤثر فيه معنى اللفظ فقط ، وكان الأولى بالنحاة أن يقولوا إنَّ هذه اللام تزاد جوازاً في المفعول به إذا تقدم على عامله الفعل ، كما تزاد في المفعول به ، إذا كان عامله وصفاً ينصب المفعول به متقدماً أو مُتأخراً[6] .

مجيء مفعولين مع الفعل سَمِعَ :

حدَّد النحويون مجموعة من الأفعال التي مِن حقها أن تتعدى إلى مفعولين ، وكان لهم موقف المنع من الفعل (سَمِعَ) في تعديته إلى مفعولين ، فذكروا أنَّ الفعل (سَمِعَ) من حقه أن يكون متعدياً إلى مفعول واحد فقط [7] .

ولم يكتفِ النحويون بمنع تعدي الفعل إلى مفعولين ، بل قيَّدوه بدخوله على مسموع ، ولم يقع الخلاف في المسموع ، بل وقع في حالة مجيء اسم عين بعد الفعل ، أو لم يصح أن يسمع ، وهذا ما اختلف فيه النحويون فيما بينهم .

ويتضح رأيهم في الفعل (سَمِعَ) بقولهم : " وأمّا سمعتُ فلا يخلو أن يكون الواقع بعدها ممَّا يسمع أو من قبيل ما لايسمعُ ... فإنَّ كان من قبيل المسموعات تعدَّت إلى واحد باتفاق ...

---

(1) شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٦٤٢
(2) ينظر المصدر نفسه ، الصفحة نفسها
(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣/ ٣٢
(4) ينظر البحر المحيط : ٥/ ٣١١
(5) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(6) النحو الوافي : ٢/ ٤٧٦
(7) ينظر شرح جمل الزجَّاجي ، ابن عصفور ١/ ٢٧٦، شرح التسهيل : ٢/ ٨٤

وإن كان من قبيل ما لايُسمع ... فإنَّ في ذلك خلاف بين النحويين ، فمنهم من جعلها ممَّا تتعدى إلى اثنين كـ (ظننتُ) ، وحجته أنَّ (سمعتُ) لمَّا دخلت على ما لا يُسمع أتيت لها بمفعولٍ ثانٍ يُعطي معنى المسموع ... ومنهم من جعلها متعديَّة إلى مفعول واحد ... فلو كانت ممَّا يتعدى إلى مفعولين لم تخلُ أن تكون من باب (أعطيتُ) ، أو من باب (ظننتُ) فباطل أن تكون من باب (أعطيتُ) ، وباطلُ أن تكون من باب (ظننتُ) ، فثبتَ أنَّها ممَّا تتعدى إلى واحد[١] .

وبيَّن رأي النحويين صاحب ارتشاف الضرب بقوله " وأمَّا (سّمِعَ) فإنَّ دخلت على مسموع تعدَّت إلى واحد ... وإنْ دخلت على غير مسموع ، فمذهب الجمهور أنَّها تتعدى إلى واحد ويكون ما بعدها حالاً ، نحو : (سمعتُ زيداً يتكلم) ، أي في حال التكلم ، وهو على حَذف مضافٍ ، أي صوت زيد في حاله تكلمه"[٢] .

وأفصح ابن مالك عن رأيه الذي خالف فيه جمهور النحويين ، فلم نجد أحداً قبله قال بقاعدة تعدي الفعل (سَمِعَ) إلى مفعوليه إلاَّ الاخفش وأبا علي الفارسي ، قال ابن مالك :" وألحقَ الأخفش والفارسي بـ (علِمَ) ذات المفعولين (سَمِعَ) الواقعة على اسم عين ، ولايكون ثاني مفعوليها إلاَّ فعلاً يدلُّ على صوت"[٣] .

وجمع ابن مالك بين تقعيد القاعدة وذكر من قال بها قبله ، وأثبت ابن مالك صحة ماذهب إليه معتمداً على القرآن الكريم ، فقدَّم[٤] دليلاً وهو قوله تعالى ((قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ))[الأنبياء : ٦٠] .

ولم يكتفِ ابن مالك بالنص القرآني بل عضَّده بالمأثور الشعري ؛ إذ عرض شاهداً شعريّاً يقوي ما ذهب إليه وهو قول الشاعر :

سمعت النّاسُ ينتجعون غيثًا فقلت لِصَيدح انتجعي بلالا

والبيت الشعري عدَّ شاهدا إنَّ الفعل التالي لاسم العين بعد (سمع) يجوز أن لايكون بمعنى النطق .

وقد وجه هذا البيت الذي عدَّ دليلاً على ماذهب إليه ابن مالك " على أنَّ الفعل التالي لاسم العين بعد (سَمِعَ) يجوز أن لايكون بمعنى النطق ، كما في البيت ، فإنَّ الانتجاع التردد في طلب العُشب والماء وليس قولاً ، والمسموع مطلق الصوت سواء كان قولاً أوحركة"[٥] .

---

(١) شرح جمل الزجَّاجي ، ابن عصفور : ١/ ٢٧٦-٢٧٧
(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٢١٠٦
(٣) شرح التسهيل : ٢/ ٨٤
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٥) خزانة الادب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر البغدادي : ٩/ ١٦٧

وقد تناول النحويون الرأي الذي ذهب إليه ابن مالك من خلال تناول النص القرآني بالشرح والتأويل ، وهم بين مؤيد وبين معارض له ، وكلٌّ قدَّم دليله الذي اعتمد عليه في ذكر ما ذهب إليَّه ، فقال السيّوطي (ت ٩١١هـ) :" وألحقَ الأخفش ب ـ (علِم) : (سَمِعَ) المعلَّقة بعين المخبر بعدها بفعل دالّ على صوت ... بخلاف المعلَّقة بمسموع"[١] .

وبيَّن السيّوطي حجتهم في هذا القول بقوله : " واحتجوا بأنَّها لمَّا دخلت على غير مسموع أتي لها بمفعول ثانٍ يدلُّ على مسموع ، كما أنَّ (ظنَّ) لمَّا دخلت على غير مظنون أتي بعد ذلك بمفعول ثانٍ يدلُّ على المضنون"([٢]) .

وقد أيَّد البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) في تفسيره ما ذهب إليه ابن مالك ، فعندما ذكر قوله تعالى ((قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ)) [الأنبياء : ٦٠] ، بيَّن أنَّ لفظ (يذكرهم) بقوله :" يعنيهم ، فلعله فعله ، ويذكر ثاني مفعولي سمع ، أو صفة لـ (فتى) ، مصححة لايتعلق به السمع فهو أبلغ في نسبة الذكر إليه "[٣] .

وتطرق إلى هذه المسألة الزمخشري بصيغة توجيه السؤال ، وهو يتناول النص القرآني الذي ذهب إليه ابن مالك " فإن قلت : ماحكم الفعلين بعد (سمعنا الفتى) ، وأيُّ فرق بينهما ؟ قلت : هما صفتان لـ (فتى) ؛ إلاَّ أنَّ الأول ، وهو (يذكرهم) لابد منه السمع ، ؛ لأنَّك لا تقول : سمعتُ زيداً وتسكت ، حتى تذكر شيئاً ممَّا يسمع ، وأمَّا الثاني : فليس كذلك[٤] .

والملاحظ من كلام الزمخشري في تفسيره أنَّه قد منع مجيء الفعل (سَمِعَ) ناصباً مفعولين ، وهذا ماوجدناه في تأويله للنص القرآني .

وقد ردَّ أبو حيّان على رأي الزمخشري ، ولكنَّه لم يحدّد لنا رأياً واحداً ، وإنَّما ذهب إلى وجود رأياً آخر مغاير لما ذهب إليه الزمخشري ، وهو رأي ابن عقيل في الفعل (سَمِعَ) ، إذ قال " وأمَّا قوله : هما صفتان فلا يتعين ذلك لما أذكره ، أمَّا (سَمِعَ) ، فأمَّا أن يدخل على مسموع أو غيره ، إن دخلت على مسموع فاختلفت فيها : فقيل إنَّها تتعدى إلى شيئين ، وهو مذهب الفارسي ، ويكون الثاني ممَّا يدلُّ على صوت ، فلاتقول (سمعتُ زيداً يركب) ومذهب غيره أنَّ (سمع) يتعدى إلى واحد"[٥] .

وكان من المناصرين للجمهور في قولهم هو ابن السيَّد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، وهو القول الذي تناوله صاحب همع الهوامع بقوله :" بأنَّها من أفعال الحواس ، وأفعال الحواس كلّها تتعدى إلى واحد ، وأنَّها لو تعدَّت إلى اثنين لكانت إمَّا من باب أعطى ، أو من باب ظنَّ ، ويبطل

([١]) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ٤٨٥
([٢]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
([٣]) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ناصر الدين البيضاوي : ٤/ ٥٤
([٤]) الكشاف : ٥/ ١٥٢
([٥]) البحر المحيط : ٦/ ٣٠٢

الأول كون الثاني فعلاً ، والفعل لايكون في موضع الثاني من باب أعطى ، ويبطل الثاني ، أنَّها لايجوز الغاؤها ، وباب ظنَّ يجوز فيه الالغاء"[١].

ولم يأتِ الحلبي بجديد ، فقد عرض رأي الزمخشري ، وكذلك ما ردَّه عليَّه أبو حيّان ، وبيَّن الرأيين بوضوح من خلال قوله:" وقد وأخذه الشيخ في تمثيله بقوله و (سَمِعَ) قال : لم أعلم أحداً ذكر أنَّ (استمع) يُعلق ، وإنَّما ذكروا من غير أفعال القلوب(سلْ – وأنظر)[٢] .

وقد ذكر السميَّن الحلبي توضيحاً لعمل الفعل (سَمِعَ) ، وعلق على الآية الكريمة بقوله : " (يذكرهم) في هذه الجملة لها وجوه :

أحدهما : أنَّ (سَمِعَ) هنا تتعدى لاثنين ؛ لأنَّها متعلقة بـ (عين) ، فيكون (فتى) مفعولاً أول ، و (يُذكرهم) هذه الجملة في محل نصب مفعولاً ثانياً .

والثاني : أنَّها في محل نصب أيضاً صفة لأبراهيم"[٣] .

وكان للسميَّن الحلبي رداً على قول الزمخشري بعد أن عرض الآراء في المسألة فقال :" قلتُ : هذا الذي قاله لا يتعيَّن ؛ لما عرفت أنَّ (سَمِعَ) إن تعلقت بما يُسمع نحو (سمعت مقالة بكر) ، فلاخلاف أنَّها تتعدى إلى واحد ، وإن تعلقت بما يُسمع فلا يُكتفى به أيضاً بلا خلاف ، بل لا بدَّ من ذكر شيء يُسمع ، فلو قلت (سمعتُ زيداً) وسكت ، أو (سمعتُ زيدا يركب) لم يجز ، فإن قلت : (سمعته يقرأ) صَحَّ"[٤] .

ومن هنا كان لابدَّ من ادراج مثل هذه القاعدة في كتب النحويين واعتمادها ، ويمكن أن يكون السبب الرئيسي في اعتمادها استناداً إلى النص القرآني .

مجيء المفعول به متعديَّاً بنفسه مع الفعل استغاث :

ذهب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلى أنَّ الفعل (استغاث) يتعدى بوساطة حرف الجر ، وهذا ما أكده سيبويه بقوله :" فاستغاث بهم لينشروا له كُلِيباً ، وهذا منه وعيدُ وتهديد ، وأمَّا قوله (يالبكر اين اين الفرار) ، فإنَّما استغاث بهم لهم ، أي لِمَ تَفرّون ؟! استطالة لهم ووعيداً[٥].

---

(١) همع الهوامع في جمع الجوامع : ١/ ٤٨٥
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٨ / ١٧٥
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٤) المصدر نفسه : ٦/ ٢٩٠
(٥) الكتاب : : ٢/ ٢١٥

ولم يذهب النحويون بعيداً عمَّا ذهب إليه سيبويه ، وقد اشار إلى رأيه أبو حيّان بقوله :" ويتعدى بحر جرّ في لفظ سيبويه في باب الاستغاثة[١] ، وقد مثلوا لتعديته بحرف الجرّ بالشعر العربي ، وهو قول الشاعر[٢] :

حتى استَغاثَ بماءٍ لا رشاءَ له مِنْ الاباطحِ في حافاتِه البرك

ولم يستشهدوا بالقرآن الكريم ؛ لأنّه لم يرد كذلك فيه . وذكر ابن مالك أنَّ الفعل(استغاث) يتعدى بنفسه ، وقد تناول رأيه في شرح التسهيل ، فقال :" والمعروف في اللغة تعدّي فعله بنفسه ، نحو : استغاث زيدُ عمراً "[٣] .

وقد اعتمد ابن مالك في إثبات رأيه على القرآن الكريم ، ومن الأدلة القرآنية التي اعتمد عليها هي قوله تعالى((إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلآئِكَةِ مُرْدِفِينَ))[الأنفال : ٩] ، وقوله تعالى ((وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلاَنِ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ)) [القصص : ١٥] .

وقد ذكر ابن عادل الدمشقي (ت٨٨٠هـ) رأي ابن مالك بعد أن تناول رأي النحويين بقوله :" واستغاث يتعدى بنفسه بالباء ، ولم يأتِ في القرآن إلاَّ متعديَّاً بنفسه ، حتى نقل ابن مالك عن النحويين قولهم : المستغاث له أو به ، والمستغاث من أجله"[٤]

وبيَّن صاحب تفسير روح المعاني أنَّه لم يرد في القرآن إلاَّ متعديَّاً بنفسه ، ولكنه لم يجزم برأي القرآن ، وإنَّما قال برأيين ، وهو " وهو متعدٍ بنفسه ، ولم يقع في القرآن إلاَّ كذلك ، وقد يتعدى بالحرف"[٥] .

وحاول الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) أن يجمع بين رأي جمهور النحويين والرأي الذي قال به ابن مالك فقال وهو يتحدث عن الفعل (استغاث) " ولم يتعد في القرآن إلاَّ بنفسه ... وقد يتعدى بالحرف "[٦] .

وقد تناول المفسرون الآيات القرآنية التي جعلها ابن مالك دليلاً على قاعدته ، ووقفوا موقف المعارض والقائل بالتأويل ، ولم نلاحظ أنَّ أحداً منهم قد جزم برأي واحد ، بل وجدنا

---

(١) البحر المحيط : ٤/ ٤٥٩
(٢) التحرير والتنوير ، محمد الطاهر ابن عاشور : ٩/ ١٧٢
(٣) شرح التسهيل : ٣/ ٤٠٩
(٤) اللباب في علوم الكتاب ، ابن عادل الدمشقي : ٨/ ٦٢
(٥) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، الالوسي : ٩/ ١٧٢
(٦) تاج العروس من جواهر القاموس ، الزّبيدي : ٥/ ٣١٤

أنَّهم قد وافقوا جمهور النحويين فيما ذهبوا إليه ؛ فقال الرازي يجوز أن يقال :" إنَّ الباء حذف ؛ لأنَّه بالاستغاثة الدعاء ، فحذف الجار، لأنَّ الجار لايقتضيه"[١] .

وقد ردَّ أبو حيان رأي ابن مالك القائل :" إنَّ العرب لم تأتِ بالفعل (استغاث) متعديَّاً بالحرف"[٢] .

وبيَّن أبو حيان أنَّ العرب قد جاءت بالفعل استغاث متعديّاً بحرف الباء ، ومن ذلك قول الشاعر :

حتى استَغاثَ بماءٍ لا رشاءَ له مِنْ الاباطحِ في حافاتِه البرك[٣]

ويستشف من قول النحويين أنَّهم يجعلون الشعر العربي نداً للقرآن الكريم ، وهم يعترفون أنَّ الرأي الذي جاء به ابن مالك معتمداً على القرآن ، وأنَّه لم يرد رأي النحويين في القرآن ، وإنَّما ماورد هو تعديته بنفسه ، وهذا يعني أنَّ القرآن عندهم لم يكن الأصل الأول في تقعيد القاعدة النحوية ، بل جعلوا له نداً ينافسه في تأصيل القاعدة .

ويمكن أن نقدم تصحيحاً للقاعدة النحوية التي ذهب إليها النحويون أو ابن مالك بالقول إنَّه يصح مجيء الفعل (استغاث) متعديّاً بنفسه أو بواسطة ، ولكن الأصح هو ما جاء في القرآن الكريم أنَّه متعدٍ بنفسه ، أي بدون واسطة .

مجيء ثلاثة مفاعيل مع الفعل (نبّأ) ، وحرمان اثنين منها من علامة النصب بسبب التعليق :

تتمتع الأفعال القلبية بنوع من المرونة في الاستعمال اللغوي ، ومن مظاهر هذه المرونة أنَّها تتميّز وظيفيّاً بخصيصة التعليق .

والأفعال التي تتأثر بهذه الخاصية ، هما أفعال القلوب المتصرفة ، أي أفعال اليقين ما عدا (تَعلَّم) ، وأفعال الشك ماعدا (هَبْ)[٤] .

---

(١) تفسير مفاتيح الغيب ، فخر الدين الرازي : ٢٨/ ٢٤
(٢) البحر المحيط : ٤/ ٤٥٩
(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها
(٤) ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ابن الناظم : ٧٧ ، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، الاشموني : ١/ ٣٧٣-٣٦٤

والتعليق : عدم عمل الفعل في اللفظ دون المعنى لموانع لفظية ، وتتمثل هذه الموانع بوجود الأدوات التي حقّها الصدارة في الكلام بعد فعل اليقين أو الشك ، مثل لام الابتداء ، وأداة الاستفهام ، و(إنْ) و(ما) و(لا) النافيات[١] .

وقد أجاز ابن مالك حصول ظاهرة التعليق في أفعال أخرى ممكن أن تكون جارية على نسق أفعال القلوب ، ومن هذه الأفعال الفعل (نبَّأ)[٢] .

وعزّز ابن مالك رأيه الذي ذكره في كتبه بدليل قرآني ، وهذا الدليل هو قوله تعالى ((وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ))[سبأ : ٧] فالكاف (يُنَبِّئُكُمْ) في محل نصب مفعول به أول ، ووقوع لام الإبتداء بعد الفعل (نبَّأ) أدى إلى عدم ظهور الأثر اللفظي أو الإعرابي للفعل (نبّأ) على جملة (إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) ، بيّد أنَّ الأثر يمكن لحظه من ناحية المحل ، إذ إنَّ جملة (إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) في موضع نصب سدّت مسدّ مفعولي (ظن) ، ولكنَّ دخول لام الابتداء على الخبر (لفي خلق جديد) أدى إلى جعل (إنَّ) مكسورة بدلاً من فتحها .

ولم يكتفِ ابن مالك بالنص القرآني ، بل أكد فيما ذهب إليه بالمأثور الشعري العربي ، وهو قول الشاعر[٣] :

حذار فقد نبّئت إنَّك للّذي ستجزى بما تسعى فتسعدَ أو تَشقى

وقد وضَّح ابن هشام الدليل الشعري الذي قدَّمه ابن مالك بخصوص تعليق الفعل (نبَّأ) بقوله :" فقد استعمل (نبئ) ، وهو فعل قلبي ينصب ثلاثة مفاعيل ، وعدَّاه إلى واحد من هذه المفاعيل الثلاثة ، وهو الضمير المتصل الواقع نائب فاعل ، وعلقه عن العمل في الثاني والثالث منها باللام الواقعة في خبر (إنَّ) ، وتعليقه عن العمل فيهما معناه إبطال عمل العامل في لفظيهما مع كونه عاملاً[٤] .

وقال الزجاج (٣١١هـ) :" و(إذا) في موضع نصب ، والعامل فيها (مُزقتم) ، ولايجوز أن يكون العامل (نُبئتم) ؛ لأنَّه ليس يخبرهم ذلك الوقت ، ولايجوز أن يكون العامل فيها ما بعد أنَّ ؛ لأنَّه يعمل فيما قبله[٥] .

---

(١) ينظر شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الانصاري : ٣٧٧- ٣٧٨ ، شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٣٧٠-٣٧٢

(٢) ينظر شرح التسهيل : ٢/ ١٠٣

(٣) شرح التسهيل : ٢/ ١٠٣

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢/ ٨٢

(٥) معاني القرآن واعرابه ، ابو اسحاق الزجّاج : ٢/ ٣٣٣

وقد أيَّد أبو حيّان ماذهب إليه ابن مالك ، وأكّد موافقته لرأيه بقوله :" ويحتمل أن يكون (إنَّكم لفي خلق جديد) معمولاً ل (يُنبئكم) و (يُنبئكم) متعلق ، ولولا اللام في خبر (إنَّ) لكانت مفتوحة ، فالجملة سدّت مسدّ المفعولين"[١] ، كما أيّد ابن هشام ما ذهب إليه ابن مالك[٢] .

وكان للسميّن الحلبي رأي في هذه المسألة ، ويتجلى هذا الرأي بقوله :" (إذا مُزقتم) (إذا) منصوب مقدر ، أي : تبعثون ، وتجزون وقت تمزيقكم ، لدلالة (إنَّكم لفي خلق جديد) عليّه ، ولايجوز أن يكون العامل (يُنبئكم) ؛ لأنَّ التنبئة لم تقع ذلك الوقت ، ولا (خلق جديد) ؛ لأنَّ ما بعد (إنَّ) لايعمل فيما قبلها ، ومَنْ توسع في الظرف اجازه ، هذا إذا جعلنا (إذا) ظرفاً ، فإنْ جعلناه شرطاً كان جوابها مقدر ، أي : تبعثون ، وهو العامل في (إذا) عند جمهور النحاة[٣] .

وقد منع الأستاذ محي الديّن درويش (١٤٠٢هـ) ماذهب إليه ابن مالك ، بل منع تعليق الفعل الوارد بالنص القرآني ، بقوله :" وجملة ينبئكم : صفة لرجل ، وإذا : ظرف مستقبل متعلق بمحذوف تقديره : تبعثون ، أو تحشرون خلقاً جديداً ، ولايجوز تعليقه بـ (ينبئكم) ؛ لأنَّ التنبئة لم تقل ذلك الوقت ، ولا بـ (مُزقتم) ؛ لأنَّه مضاف إليه ، والمضاف إليّه لايعمل في المضاف ، ولا بجديد ، ؛ لأنَّ إنَّ ولام الابتداء يمنعان من ذلك ؛ لأنَّ لهما الصدر وأيضاً : فالصفة لاتعمل فيها قبل الموصوف ولايسوغ أن يقال : قدرها خالية من معنى الشرط ، فتغني عن واجبها ، وتكون معمولة لما قبلها ، وهو قال (أوينبئكم) ، لأنَّ هذه الافعال لم تقع وقت التمزيق ، فلا تكون إذاً ظرفاً لها ، إذ لايقال لهم بعد تمزيقهم ، وإنَّما وضعت حال (حياتهم)[٤] .

دلالة الظرف الآن على الاستقبال :

لم يختلف النحويون في كون (الآن) من الظروف ، ولم يكن الأمر مختلفاً عند جمهور النحويين في كونها دالَّة على الزمن ، وهذا ما أكدوه عندما تناولوا الظروف ودلالاتها الزمنية ، قال صاحب اللّباب :" وهو اسم للزمن الحاضر ، وقد قال قوم (الآن) حدُّ مابين الزمانيين ، أي طرف الماضي وطرف المستقبل"[٥] .

---

(١) البحر المحيط : ٧ / ٢٥٠
(٢) ينظر أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : ٢/ ٨٢
(٣) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٩/ ١٥٤
(٤) اعراب القرآن الكريم وبيانه ، محيي الدين الدرويش : ٢١ / ٢١٦- ٢١٧
(٥) اللباب في علل البناء والاعراب ، العكبري : ٢/ ٨٨

وقال ابن يعيش (٦٤٣هـ):" الآن ظرف من ظروف المستقبل ، معناه الزمن الحاضر وهو الذي يقع في كلام المتكلم بين ما مضى ، وما آت ، وهو مبني على الفتح[١] .

وذكر الفرَّاء " أنَّه منقول من الفعل ، وهو (آن) بمعنى (حان) ، وقد استصحبت فيه الفتحة ، وسمي (الآن) الوقت الحاضر جميعه أو بعضه"[٢] .

ولم يعارض ابن مالك رأي جمهور النحويين في كون (الآن) دالاً على الحال ، غير أنَّ هذه الدلالة عنده وعند بعض العلماء ليست على سبيل الوجوب ، بل يصحُّ عنده أن يكون دالاً على المستقبل ، وأكَّد ذلك من خلال قوله :" وبعض العلماء يجيز بقاء المقرون بـ (الآن) مستقبلاً "[٣] .

والملاحظ أنَّ ابن مالك أدلى بهذا الكلام ، ونسبه إلى علماء العربية ، وقد أيدهم في ذلك ، فعندما قال برأي بعض العلماء أكد ماذهبوا إليه من خلال بيان الحجة في كون (الآن) ممكن أن تكون دالة على المستقبل ، بقوله :" لأنَّ (الآن) قد تصحب فعل الأمر مع أنَّ استقباله لازم "[٤] .

وكان لابن مالك دليلاً لتأييد ما أراد تأكيده من دلالة (الآن) على المستقبل ، وقد أعتمد في دليله على الاساس الذي يمكن أن تنطلق منه القواعد النحوية ، وهو القرآن الكريم ؛ فذكر في كتابه شرح التسهيل[٥] نصين من القرآن الكريم ، الأول قوله تعالى ((أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ عَلِمَ اللّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُواْ مَا كَتَبَ اللّهُ لَكُمْ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ))[البقرة : ١٨٧] .

والثاني قوله تعالى ((وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَّصَداً)) [الجن : ٩] .

وقد بيَّن ابن مالك في قوله تعالى (فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ) استعمال الظرف في زمن المستقبل بقوله وهو يوضحه " فعبَّر بـ (الآن) عن المدة التي رفع فيها الحرج عن المباشرين نساءهم في ليالي الصوم ، وعن مدة بلوغ ذلك المخاطبين ، وعن المدة التي تقع بها المباشرة ، لأنَّ (الآن) ليس عبارة عن المدة المقاربة لنطق الناطق فحسب ، بل (الآن) عبارة عن مدة ما حصر كونه ، فلو أنَّ الكائن لايتم كونه إلاَّ في شهر فصاعداً جاز أن يقال فيه : (الآن هو كائن)"[٦] .

---

(١) شرح المفصل : ٣/ ١٣١
(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١٤٢٣
(٣) شرح التسهيل : ١/ ٢١
(٤) شرح التسهيل : ١/ ٢١
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

ونجد في النص القرآني الثاني أنَّ (الآن) أراد بها ابن مالك المستقبل ، وأنَّ الاستماع سيكون في المستقبل .

ولم نجد أحداً من النحويين قد بيَّن دلالة (الآن) على المستقبل ، بل اقتصروا على كونها دالة على الحاضر ، ومن هنا يمكن القول : إنَّ لابن مالك دور الريادة والسبق في التأصيل لهذه القاعدة النحوية .

وتناول لفظ (الآن) ودلالتها الكثير من النحويين والمفسرين في أثناء تفسيرهم النصوص القرآنية ، وبيَّنوا الخلاف فيها ، ووضحوا رأيهم فيها ، ومن جملة من تناولها ، وهو يوضح الآيات القرآنية هو الفرَّاء في كتابه معاني القرآن ، وعدَّها في حال الرخصة التي منحت لهم ، وهو تأكيد على حاليتها ، وعدم خروجها عن الحال إلى الاستقبال وأشار إلى هذه الفكرة من خلال تفسير الآية القرآنية ، وقوله تعالى (فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ) فقال " عند الرَّخصة التي نزلت ، ولم تكن قبل ذلك لهم "[1] .

وقد رجّحَ السميَّن الحلبي بين الأمرين : الحالية والاستقبال اثناء حديثه عن (الآن) في قوله تعالى ((وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَّصَداً)) [الجن : ٩] ؛ إذ ذكر أنَّ (الآن) ظرف يدل على الحال بقوله " (الآن) هو ظرف حالي واستعير هنا للاستقبال[2] .

وكأنَّ السميّن الحلبي من خلال توضيحه للظرف (الآن) يبيّن أنَّ الأصل فيها هو الحال ، وخرجت على نحو الاستعارة إلى المستقبل ، فخروجها قد أعطاها دلالة أخرى بالعارض لا بالأصل .

ولم يكن الدكتور عضيمة في رأيه قد ذهب بعيداً عن رأي السميّن الحلبي ، وذلك عندما جعل الأصل في الظرف (الآن) هو الدلالة على الحال ، ولكنَّه استُعمل للمستقبل ، ونجد ذلك عندما وصف الظرف (الآن) بقوله :" من الظروف المبينة ، ظرف الزمان للحال ، واتَّسع فاستعمل في المستقبل"[3] .

ويمكن أن نرصد اختلافاً بين الخروج الذي قال به السميَّن الحلبي ، وهو خروج استعارة ، مع بقاء الظرف دالاً في الأصل على الحال ، وبين السعة في الاستعمال التي أشار إليها الدكتور عضيمة ، فإنَّ السعة في الاستعمال هو التطور في الاستعمال ، بحيث يمكن أن يكون لها أصلان ، دلالتها على الحالية ، ولاقتضاء الاستعمال الجديد أصبح يمكن استعماله في المستقبل ، وبهذا قد ملك الدلالتين ليس على سبيل الاستعارة ، وإنَّما للسعة في الاستعمال ، وقد

([1]) معاني القرآن ، الفرّاء : ١/ ١١٤
([2]) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون : ١٠/ ٤٩٠
([3]) دراسات لإسلوب القرآن الكريم : ج٢/ ق٣/ ٦٣٢

أشار[1] إلى تأكيد قوله وهو يبيّن المدلول الزماني للظرف (الآن) بنص قرآني ، وهو قوله تعالى ((وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَّصَداً))[الجن : ٩] .

واتسع مفهوم (الآن) عند الدكتور عباس حسن ، إذ ذكر أنَّه يستعمل للماضي القريب والمستقبل القريب ، إلاَّ أنَّه قصد المستقبل القريب ، ولم يكن الاستقبال المطلق ، والقريب يقصد به القريب من الحال ، وذلك من خلال قوله " وهو اسم للوقت الحاضر جميعه – وهو الوقت الذي يستغرقه نطق الانسان بهذه الكلمة ... وقد يقع على الماضي القريب من زمن النطق ، أو على المستقبل القريب منه ، تنزيلاً للقريب في الحالتين منزلة الحاضر"[2] .

إعمال المصدر المعرف بـ (آل) :

المصدر : كلمة تدّل على حدث غير مقترن بزمان (مصدر) نحو الذهاب ، والإعطاء والالتزم والاستخراج من ذهَب وأعطى والتزم واستخرج . ويعمل المصدر الصريح عمل فعله في موضعين (راجع شرح ابن عقيل – اوضح المسالك) هما :

١- أن يكون نائباً مناب الفعل ، نحو((فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا)) [محمد : ٤] ، فَـ (ضَرْبَ) مصدر نائب عن فعل الأمر ، والتقدير : فاضربوا الرَّقاب .
٢- أن يصحّ إحلال (أن والفعل) و (ما والفعل) محل المصدر الصريح ، فإذا قلت : يسرُّني عملُكَ الخيرَ ، صحّ أن تقول : يسرُّني أن تعمل الخير ، وإذا قلت : كَرِهتُ خروجَك صحّ أن تقول كَرِهتُ أن تخرُجَ .

" والمصدر العامل عمله فعله يأتي على ثلاثة أضرب : المصدر المنوّن ، المصدر المضاف ، والمصدر المعرّف بالألف واللام"[3] .

والذي يعنينا من هذه الانواع الثلاثة المصدر المعرف بالألف واللام ، فجمهور النحويين يضعفون عمل المصدر المعرف بالألف واللام ، وقدّموا حجتهم على ذلك بـ " أنَّ الألف واللام لاتكون في أسماء الأجناس ، التي هي الأصول إلاّ المعرَّفة ، فلذلك ضُعف أعمالها"[4] .

---

(1)) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(2)) النحو الوافي : ٢/ ٢٨١
(3)) شرح المفصل : ٤/ ٧٥
(4)) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

وفسَّر رضي الدين قلَّة عمل المصدر المعرّف بأل بقوله " إنَّما قلَّ لتعذر الكلام على مايقدّر المصدر العامل به ، وهو الحرف المصدري ، وليس كذا : اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول ؛ لأنَّها موصولة داخلة على الفعل ، وأمَّا اللام في الصفة المشبهة فلم تضعف بها ؛ لأنَّ عملها لمشابهة اسم الفاعل"[١] .

وقد أنكر النحويون وجوده في القرآن الكريم ، جاء في شرح الرضي على الكافية " قيل : ولم يأتِ في القرآن الكريم شيء من المصادر المعرَّفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح ؛ بلى قد جاء مُعَّدى بحرف جر "[٢] .

وقد أكد قوله بالنص القرآني ، وهو قوله تعالى ((لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللّهُ سَمِيعاً عَلِيماً))[النساء : ١٤٨] .

والذي نلاحظه أنَّ النحويين قالوا بصحة وقوع المصدر عاملاً عمل الفعل ، وهو معرّف بالألف واللام ، ولكنّهم حكموا عليه بالضعف أو القلّة ، واستشهدوا بنص شعري تداوله النحويون ، وهو قول الشاعر[٣] :

ضعيفُ النكايةِ أعداءَهُ يخالُ الفرارَ يُراخى الأجل

وقد علَّق المُبرد (٢٨٥هـ) على البيت الشعري ، ومنع مجيء المصدر عاملاً وهو معرف بالألف واللام بقوله :" لاستفحال الاسمية فيه ، وقال في قوله : أعداءَه ، أي في اعداءه ، قال : أو يكون منصوباً بمصدر منكر مقدَّر ، أي : ضعيف النكاية نكايةِ اعداءَه ، فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه"[٤] .

وكان الكوفيون يمنعون إعمال المصدر المعرَّف بأل ، ولكنَّ الفرّاء " كان يجيز إعماله ، ولكن على استقباح ، وأنَّ مذهب سيبويه وكافة البصريين أنَّه مستقبح ، وهذا معروف عن الفارسي وجماعة من البصريين"[٥] .

أمّا ابن مالك فقد ذهب إلى احتمال في مجيء المصدر المعرّف بالألف واللام عاملاً عمل الفعل ، وهذا يعني أنَّ ابن مالك لم يجعل مجيئه قليلاً ولا ضعيفاً ، بل جعله من باب الاحتمال ، والاحتمال من الممكن أن يتحقق ، وقدَّم ابن مالك لذلك نصاً قرآنياً ، وهو قوله تعالى ((لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللّهُ سَمِيعاً عَلِيماً)) [النساء : ١٤٨] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٤٠٩
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٣) شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٤١٠ ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الانصاري : ٢٠٠ ، شرح التصريح على التوضيح : ٢/ ٦
(٤) المقتضب : ٤/ ٣٣٥
(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين ابن عقيل : ٢/ ٢٣٤-٢٣٥

قال ابن مالك : " فيحتمل أن يكون (مَنْ) في موضع رفع بالجهر ، على تقدير (لاَّ يُحِبُّ اللّهُ أن يجاهر بالسوء من القول إلاَّ مَنْ ظلم) ، ويحتمل أن يكون الكلام قد تمَّ قبل (إلاَّ) ، وتكون في موضع نصب على الاستثناء"[١] .

ولم يكتفِ ابن مالك بالنص القرآني ، بل عضد دليله بالنص الشعري الذي يقول[٢]:

لَقد علمتُ أولى المَغيرة أنَّني لَحِقتُ فَلَمْ أنْكل عَنِ الضَربِ مَسْمَعَا

ومثله قول الشاعر[٣] :

ضعيفُ النكايةِ أعداءَهُ يخالُ الفرارَ يُراخى الأجل

وبيَّن ابن مالك رأي بعض النحويين في تأويلهم مواطن الشاهد في البيتين بقوله:" ومن النحويين من يزعم أنَّ العمل بعد المقترن بالألف واللام بفعل مضمر ، فيقدّر في الأول (ضربتُ سمعاً) ... ويقدَّر في الثاني (ينكى أعداءه)"[٤] .

ولم يكتفِ ابن مالك بنقل آرائهم القائلة بالتأويل والرفض فحسب بل إنَّه رفضه ، ووصفها بالتكلف من خلال قوله " وهذا مافيّه من التكلف مردود بإتيان النصب في مواضع لايصلح فيها إتيان فعل"[٥] .

وقد تابع رضي الدين ابن مالك فيما ذهب إليه ، فأجاز أن يكون المصدر المعرّف بـ (ال) عاملاً عمل الفعل بقوله:" ويجوز أن يقال : إنَّ (مَنْ ظلمَ) فاعل المصدر ، أي أنَّ يجهر على البناء للفاعل ، والاستثناء متصل ، ويجوز أن يقال هو متصل ، والمضاف محذوف ، أي (إلاَّ جهرَ من ظَلَمَ)"[٦] .

ولم يكن القبول والرفض للرأي الذي قال به النحويون أو ابن مالك بمنأى عن المفسرين الذين تناولوا النصوص القرآنية بالتحليل سواء من حيث الإعراب أو القاعدة النحوية أو دلالات الألفاظ ، فذهب السميّن الحلبي الذي تناول النص القرآني الذي بنى عليه ابن مالك قاعدته النحوية ، والتي عدّها جمهور النحويين واقعة موقع الضعف او الاستقباح ، وكان موقف السميّن الحلبي من هذه المسألة هو الرفض لعمل المصدر المُعرّف بالألف واللام بعد أن أشار إلى رأي الفارسي بجواز ذلك .

---

(١) شرح التسهيل : ٣/ ١١٦
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٤) شرح التسهيل : ٣/ ١١٦
(٥) المصدر نفسه : ٣/ ١١٧
(٦) شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٤٠٩

قال السميّن الحلبي " (بالسوء) متعلق بـ (الجهر) ، وهو مصدر مُعرّف بـ (أل) استدل به الفارسي على جواز إعمال المصدر المعرف بـ (أل) ، قيل : لا دليلَ فيه ؛ لأنَّ الظرف والجار يعمل فيهما روائح الأفعال ، وفاعل هذا المصدر محذوف أي :(الجهر أحد) ... ويجوز أن يكون الجهر مأخوذاً من فِعْل مبني للمجهول على خلاف ذلك فيكون الجار بعده في محل رفع لقيامه مقام الفاعل ؛ لأنَّك لو قلت : (لايحب الله أن يُجهرَ بالسوء) كأنَّ (بالسوء) قائماً مقام الفاعل ، ولا تعلَّق له حينئذٍ به ، و (مِنْ القول) حال من (السوء)"[١] .

ويبدو لي أنَّ الرأي الذي ذهب إليه ابن مالك بخصوص عمل المصدر المُعرّف بأل رأي راجح ، وبذلك يمكن القول : إنَّ ابن مالك ساهم في تأسيس قاعدة جديدة مع أبي علي الفارسي ، الذي نقل عنه أنّه قال بها ، وهذا يعزز توسعة القاعدة النحوية ، ويزيد شيئاً جديداً في النحو العربي من خلال أصدق مصدر يمكن الاعتماد عليّه وهو كتاب الله تعالى .

مجيء المفعول لأجله معرفاً بـ (آل) :

وضع النحويون تسميات متعددة للمفعول لأجله ، فأطلقوا عليه المفعول لأجله ، والمفعول من أجله ، والزجاج والكوفيون ذهبوا إلى أنَّه منصوب على المفعولية المطلقة[٢] ، وسمي بالمفعول له وهذه التسمية أطلقها عليه سيبويه[٣] والمفعول له عذرُ وعلَّة لوقوع الفعل ، ويسمى غرض الفاعل ، ويقع معرفة ونكرة"[٤] .

وعرَّفه ابن عصفور " كلُّ فضلة انتصبت بالفعل أو ماجرى مجراه على تقدير لام العلَّة ، ويكون معرفة ونكرة ، ويشترط فيه أن يكون مصدراً ، وأنْ يكون مقارناً للفعل الذي ينصبه في الزمان ، وأنْ يكون فعلاً لفاعل الفعل المُعلل"[٥] .

والملاحظ من أقوال النحويين أنَّهم جوَّزوا مجيء المفعول لأجله معرفة ونكرة ، ولعلهم متفقين في ذلك ، ونجد أنَّ ابن يعيش أكد فكرة جمهور النحويين بقوله :" لأنَّ بابنا هذا يكون معرفة ونكرة "[٦] .

وذكروا شواهد نحوية شعرية للنكرة ، وكذلك للمعرفة ، وقد ذكروا أيضاً شوهد من نصوص القرآن الكريم على كونه يصح مجيئه معرفة ، كما في قوله تعالى ((أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ واللّهُ

---

(١) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٤/ ١٣٣-١٣٤
(٢) ينظر نزهة الالباب فيما لايوجد في كتاب ، أحمد التيفاشي : ١٥
(٣) ينظر المصدر نفسه : ١٦٠
(٤) المرتجل في شرح الجمل ، ابو محمد عبد الله ابن الخشاب : ١٥٨
(٥) المقرب : ٢٢٧
(٦) شرح المفصل : ١/ ٤٥٤

مُحِيطٌ بِالْكافِرِينَ))[البقرة : ١٩] ، فقوله تعالى (حَذَرَ الْمَوْتِ) منصوب ، لأنَّه مفعول له ، وهو مُعرَّفة بالإضافة[١] .

ولم يقتصروا على النص القرآني ، بل أردفوه بنص شعري جمع النكرة والمعرفة في آن واحد ، وهذا ما ذكره ابن يعيش[٢] حين استشهد بقول الشاعر :

وأغفرُ عوراءَ الكريم ادخاره وأعرِضُ عن شتم اللئيم تكرما

وجعلوا (ادخاره) مفعول لأجله من المعرفة ، وهو مضاف والهاء في محل جرّ بالإضافة ، ولفظ (تكرماً) مفعولاً لأجله من النكرة .

وقد أكّد ابن عصفور هذا المعنى بقوله : " فإن كان مقارناً للفعل في الزمان ، وفعلاً لفاعل الفعل المُعلل فلايخلو من أن يكون معرفة أو نكرة ، فإن كان نكرة وصل إليه بغير اللام فتقول : (قمتُ إجلالاً) ، وإنْ كان معرفة جاز فيه الوجهان : أن يصل باللام أو بنفسه فتقول : (قمتُ أجلالك) و (قمتُ لإجلالك)[٣] .

وعند ملاحظة الآية القرآنية والنماذج الشعرية التي استشهد بها جمهور النحويين ، ترى أنَّهم يقولون أنَّه يمكن أن يكون المفعول لأجله معرفة ، ولكنَّ شواهدهم القرآنية اقتصرت على المُعرّف بالإضافة ، فلم نشاهد شاهداً نحويّاً واحداً مُعرّف بـ (الألف واللام) ، وكأنّهم بهذا يقتصرون على مجيئه معرفة ، على شكل واحد من أشكال المعرفة ، وهو المُعرّف بالإضافة فقط .

وقد تنبَّه ابن مالك إلى ذلك ، وذكر شواهد قرآنية وشعرية على مجيء المفعول لأجله مُعرفاً بالألف . فمن الشواهد الشعريّة التي ذكرها قول الراجز :

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

فلفظة (الجبن) الواقعة مفعولاً له جاءت معرفة بالألف واللام .

وقال ابن مالك : " وإنَّ انجرار المختص بالألف واللام أكثر من نصبه ، ونصب غير المختص أكثر من جره ، ويستوي الأمران في المختص والإضافة[٤] .

وقصد ابن مالك بالانجرار الجرّ باللام التي اشترطها النحويون ، وهي الداخلة على المفعول لأجله ، فخصَّ الانجرار بالألف واللام وعدَّه كثيراً ، أمَّا غير المختص فإنَّ نصبه أكثر من انجراره ، وبيّن حالة الاستقراء والمعادلة بين المختص بالألف واللام وبين الإضافة .

---

(١) ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : ٣/ ٣٤-٣٥
(٤) شرح التسهيل : ١/ ١٨٨

ولم يكتفِ ابن مالك بالشاهد الشعري ، بل قدَّم نصاً قرآنياً يبيّن ماذهب إليه ، وهذا مافات النحويون ذكره ، والاستشهاد به ، سواء على مستوى النص الشعري أو القرآني ، وكان دليل ابن مالك هو قوله تعالى ((وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ))[الأنبياء : ٤٧] وقال " ويمكن أن يكون القِسْط ... مفعولاً له ؛ لأنَّه مستوفٍ للشروط[١] .

ثم قال :" ويجوز جرّ المستوفِ للشروط ، أي الجامع للمصدريَّة ، وللظهور والمشاركة مع الفاعل ، والزمان ، ثم أشرتُ إلى جرَ المفعول له على ثلاثة أقسام ٬ جرّ مُرجَّح على النصب ، وجرّ مُرجَّح عليه النصب ، وجرّ مُسَوَّى بينه وبين النصب"[٢] .

والذي يُعنينا من هذه الاقسام هو المُعرَّف بالألف واللام ، وهو المُرجَّح بالنصب ، وقد أكدّه ابن مالك بالنص القرآني بقوله:" لأنَّ القسط جامعُ للمصدريَّة وللظهور وللمشاركة والزمان ، وصالح لتعزيز حرف التعليل"[٣]

الحال :

جرت عادة النحويين أن يقدموا لكلِّ موضوع نحوي يخوضون به تعريفاً ، وكان الحال من تلك الموضوعات التي بيَّنوا أسسه بتقديمهم تعريفاً له ، وقد عرَّفوا الحال بأنَّه" وصف هيأة الفاعل أو المفعول به ، ولفظهما النكرة تأتي بعد المعرفة ، تمَّ الكلام عليها ، أي على المعرفة[٤]

وهذا الوصف لهيأة الفاعل والمفعول وإسناده اليهما ، فلابدَّ أن يبيَّن هيأة أحدهما " بلفظة تكون نكرة مشتقة "[٥] ، وهذا يعني أنَّ الحال يأتي نكرة ومشتقاً .

وبيَّن النحويون إنَّ سبب مجيء نكرة بقولهم : " لأنَّها خبر في المعنى "[٦] .

وقد جعل النحويون الحال على أقسام عدَّة ، ومن هذه الأقسام تقسيمهم إيَّاه إلى الحال" المقصودة وهو الغالب ، وموطئة وهي الجامدة الموصوفة ... ومؤكدة لمضمون الجملة"[٧]. وقد

---

(١) المصدر نفسه : ٢/ ١٩٩
(٢) شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : ٣٩٧
(٣) المصدر نفسه : ٣٩٨
(٤) المرتجل في شرح الجمل : ١٦٠
(٥) البحر المحيط : ٧/ ٢٥٠
(٦) المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، جلال الدين السيوطي : ٢/ ٧
(٧) المصدر نفسه : ٢/ ١٤- ١٥

اشترطوا في الحال المؤكدة لمضمون الجملة شرطين ، هما " كون جزءيها معرفتين ؛ لأنَّ التأكيد إنَّما يكون للمعارف ، وكونهما جامدتين لا مشتقتين"[١] .

ومن الشروط الأخرى التي اشترطوها في الحال أيضاً هو " أن يكون مشتقاً أو في معنى المشتق ... أن يكون فيه ضمير أو ما يقوم مقام الضمير ... أن يكون متنقلاً[٢] .

ومايهمنا من موضوع الحال الخوض في المسائل الآتية :

- الحال غير المشتقة .
- تقديم الحال على صاحبها الجار والمجرور
- وقوع الحال فعلاً ماضياً بدون قد .
- مجيء الحال من المضاف إليه .

الحال غير المشتق :

تناول النحويون شروط الحال ، من هذه الشروط التي خاضوا فيها هي أن يكون الحال مشتقاً ، إذ ذكروا بأن الحال لاتكمل في الغالب " إلاَّ بسبعة شروط ... ، منها أن تكون الحال مشتقة"[٣] ، وبيَّنوا السبب الذي جعلها مشتقة بقولهم : " وأمَّا كونها مشتقة ؛ فلأنَّها في الحقيقة صفة والصفة لاتكون إلاَّ مشتقة "[٤] .

وسار النحويون على نفس مقالة الاشتقاق ، وهذا ما أكده صاحب كتاب همع الهوامع بقوله : " والغالب في الحال أن تكون وصفاً مشتقاً"[٥] .

والمقصود بالاشتقاق " أن يكون وصفاً ومأخذاً من فعل قد استعمله العرب ونطقت به[٦] ، وأشار إلى ذلك الدكتور عباس حسن بقوله :" وصف ، منصوب فضلة ، يبيَّن هيأة ماقبله"[٧] .

فالنحويون إذن قد اتَّفقوا على أنَّ الحال يجب أن يكون وصف مشتق ، ولكن لوحظ ورودها جامدة في القرآن الكريم ، وهذا ما أكده ابن مالك حين أغفل الإشارة إلى مصطلح

---

(١) المصدر نفسه : ٢/ ١٥
(٢) شرح اللمع ، ابو الحسن الباقولي : ١/ ٤٦٢
(٣) الغرة في شرح اللمع ، ابن الدهان : ٣٧٦
(٤) المصدر نفسه : ٣٨١
(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ٤٦٢
(٦) شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٥٧٣، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ٦
(٧) النحو الوافي : ٤/ ٣٦٤

المشتق عندما وضع قيوداً لحد الحال بقوله :" وهو مادلَّ على هيأة وصاحبها متضمناً مافيه (في) ، غير تابع ولا عمدة وحقه النصب"[١] .

أمَّا الموضوع الثاني الذي أشار إليّه ابن مالك لكون الحال جامدة بقوله :" وأكثر ورود الحال منفياً عن الاشتقاق إذا كان وصفاً[٢] ، وقدَّم[٣] لذلك نصوصاً من القرآن الكريم ، وهي قوله تعالى ((فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَاباً فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً)) [مريم : ١٧]

وفي موطن أخر من مواطن تقعيد القاعدة أشار ابن مالك إلى الحال الجامدة بصورة جليَّة بقوله :" تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق"[٤] .

وحدَّد ابن مالك لوقوع الحال الجامدة سبعة مسائلٍ ، فمن المسائل التي ذكر فيها دليلاً قرآنياً هي[٥] :

أولاً : أن تكون موصوفة ، وقد أطلق عليها ابن مالك بـ (الحال المُوطئة)[٦] .

ثانياً : أن تكون الحال عدداً[٧] .

ثالثاً : ومن الحالات التي بيَّنها ابن مالك لصحة مجيء الحال جامدة ، وقدَّم لها مسوغاً قرآنياً قوله : " أو فرعاً ... أو أصلاً"[٨] .

والذي يمكن أن نلاحظه إنَّ ابن مالك أثبت رأيه الذي ذهب إليه بنصوص قرآنية عديدة ، وليس نصاً واحداً ، وهذا مايجعل الباحث يؤمن بصحة ما ذهب إليه ابن مالك ، ويمكن لنا أن نبيَّن الحالات التي اعتمدها ، وقواها بالنص القرآني ، وهي :

الحال الموصوفة ، الحال العدد ، أن تكون فرعاً ، أن تكون أصلاً . وقد وثَّق كل ماذهب إليه بنص قرآني يثبت صحة ماذهب إليه ، وذكر خمسة نصوص قرآنية استند عليها في بيان كون الحال جامدة غير مؤولة بمشتق .

---

(١) الفوائد والقواعد في النحو ، عمر بن ثابت الثمانيني : ٢٦٧
(٢) شرح التسهيل : ٢/ ٣٢١
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) شرح التسهيل : ٢/ ٣٢٢
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٧) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٨) المصدر نفسه : ٢/ ٣٢٣

وهذه النصوص هي :

١- قوله تعالى ((إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ [يوسف : ٢] .
٢- قوله تعالى ((وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَاباً مَّسْتُوراً))[الإسراء : ٤٥] .
٣- قوله تعالى ((وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ)) [الأعراف : ١٤٢]
٤- قوله تعالى ((وَاذْكُرُواْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُوراً وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً فَاذْكُرُواْ آلاء اللّهِ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ)) [الأعراف : ٧٤] .
٥- قوله تعالى ((وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً)) [الإسراء : ٦١] .

وفي النصوص أعلاه نجد أنَّ الحال جاءت موصوفة مرة ، أو عددً مرة أخرى .

وقد قال بهذا الرأي ابن الحاجب من قبل ؛ إذ لم يشترط أن يكون الحال مشتقاً ، وهذا ما صرح به بقوله : " وكلُّ ما دلَّ على هيأة صحَّ أن يقع حالاً"[١] .

وعلق الرضي على ماقاله ابن الحاجب عندما شرح قوله في كافيته بقوله :" هذا ردٌّ على النحاة فإنَّ جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال ، وإن كان جامداً تكلفوا ردَّه بالتأويل إلى المشتق ، قالوا : لأنَّها في المعنى صفة ، والصفة مشتقة ، أو في معنى المشتق"[٢] .

وقال ابن الحاجب " وهو الحق ، لا حاجة إلى هذا التكلف ، لأنَّ الحال المُبيَّن للهيأة كما ذُكر في حدَّه ، وكلُّ ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يُختلف تأويله بالمشتق"[٣] .

وقد سار ابن مالك ابن الحاجب في تسمية الحال الجامدة بالحال الموطئة ، وهذا ما أوضحه بقوله :" وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال الحقيقية ، فكانَّ الاسم الجامد وَطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة ، لمجيئه قبلها موصوفاً بها"[٤] .

أمَّا السيوطي فإنَّه ذكر أنَّ الحال صفة يغني عن كونه مشتقاً ، بقوله : " ويغني عن الاشتقاق أمور أحدهما الصفة "[١] .

---

(١) الكافية في النحو ، ابن الحاجب : ٣٢
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٣٢
(٣) المصدر نفسه : ٢/ ٣٢
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

واستشهد بقوله ((فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَاباً فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً)) [مريم : ١٧] .

وقد ذكرها النحويون قبل ابن مالك ، إنَّ تلك القاعدة التي ذكرها ابن مالك ، ودافع عنها وأيَّدها بالدليل القرآني قد ذُكرت ، وهذا ما رأيته في كتب سابقيه ؛ فقد وجد هذا الرأي في كتب تفسير القرآن وإعرابه ؛ إذ بيَّن أصحابها جواز مجيء الحال موطئة ، وقد عرفنا إنَّ الحال الموطئة هي الحال الجامدة ، كما ذكرها وبيَّنها ابن مالك .

ومن الذين ذكروا هذه القاعدة في كتبهم هو أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) وهو يوضح الآية الكريمة ((إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)) [يوسف : ٢] ، فقال : " نصب قرآن على الحال ، أي مجموعاً ، ويجوز أن يكون موطئة للحال "[٢] .

ولم يخالف أبو بركات الانباري(ت٥٥٧هـ) رأي النحاس في ذلك عندما بيَّن النص القرآني الشريف بقوله :" قرآناً : منصوب على الحال من الهاء في (أَنزَلْنَاهُ) أي : أنزلناه مجموعاً ،وعربياً حال أخرى ، ويجوز أن يكون قراناً توطئة للحال ، وعربياً هو الحال "[٣] .

ونقل السميَّن الحلبي عدَّة اراء ، كان منها كون الحال جامدة ، ورأي كون الحال جامدة رفض ، وهذا ما ورد بتفسير قوله تعالى ((وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إَلاَّ إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً)) [الإسراء : ٦١] ، فقال الحلبي :" فيه عدَّة أوجه :

أحدهما : أنَّه حال من (لِمَنْ) ، فالعامل فيها (أأسجد) أو (مِنْ) عائد هذا الموصول أي : خلقته طيناً ،فالعامل فيها (خلقتُ) ، وجاز وقوع ((الطين) حالاً ، وإن كان جامداً ؛ لدلالة الأصالة ، كأنَّه قال متأصلاً من طين .

والثاني : أنَّه منصوب على اسقاط الخافض ، أي / من طين"[٤] .

وقد لقي الرأي الذي تبناه ابن مالك تأييداً عند بعض الدارسين المحدثين ، مثل الدكتور عباس حسن ، ومحي الدين الدرويش ، أمَّا الدكتور عباس حسن ، فقد رأى صحة مجيء الحال جامدة ، وغير مؤولة بالمشتق بقوله :" أن تكون الحال جامدة مسبوقة بمشتق أو شبهه ... والنحاة يسمون هذه الحال الموصوفة بالحال الموطئة ، أي : الممهدة لما بعدها ؛ لأنَّها تمهد الذهن وتهيئه لما يجيء بعدها من الصفة التي لها الاهمية الأولى دون الحال "[٥] .

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ١٠
(٢) اعراب القرآن ، النحاس : ٢/ ٣٠٩
(٣) البيان في غريب اعراب القرآن ، أبو البركات الانباري : ٢/ ٣٢
(٤) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٧/ ٣٧٨
(٥) النحو الوافي : ٢/ ٣٧٣

أمَّا محي الدين الدرويش ، الذي بيَّن بصورة جليَّة صحة مجيء الحال الجامدة من خلال تفسيره لقوله تعالى ((وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إَلاَّ إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً)) [الإسراء : ٦١] ، بقوله : " (لمن) متعلقان بـ (اسجد) ، وجملة (خلقت) صلة ، و (طيناً) حال من الموصول والعامل فيه (أأسجد) ، أو من عائد هذا الموصول ، أي : خلقته طيناً ، فعامل فيه خلقته ، وجاء وقوع (طيناً) وإن كان جامداً ؛ لدلالته على الاطالة ، كأنَّه قال متأصلاً من طين "[١] .

وكذلك نجد نفس الرأي عندما تناول قوله تعالى ((فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَاباً فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً)) [مريم : ١٧] .

تقديم الحال على صاحبها المجرور :

جوز النحويون تقديم الحال إذا كان فعلاً ، ولم يجوزوا تقديم صاحب الحال إذا كان بمعنى الفعل ، هذا ما أكده المبرد بقوله : " فإن كان العامل غير فعل ، ولكن شيء في معناه لم تتقدَّم الحال على العامل ؛ لأنَّ هذا الشيء لايعمل مثله في المفعول ، وذلك قوله : زيدُ في الدار قائماً ، ولاتقل : زيدُ قائماً في الدار ، وتقول : هذا قائماً حسن ، ولاتقل : قائماً هذا حسن[٢] .

وهذا ما أكده ابن يعيش بقوله :" واعلم أنَّه إذا كان العاملُ فيها فعلاً جاز تقديم الحال عليَّه ، وكذلك كان أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليّه إذا كان عاملاً فيها ... فإنْ كان العامل في الحال معنى الفعل لم يجز تقديمها على العامل ، تقول (فيها زيدُ مُقيماً) و (عندك عمرو جالساً) فـ (زيدُ) مرفوع بالابتداء ، و(فيها) الحبر قد قدَّم ، و (مُقيماً) حالُ من المضمر في (فيها) ، والعائد فيها الجار والمجرور ؛ لنيابته عن الفعل الذي هو استقر[٣] .

وقد أفصح العكبري عن عدم التقديم مبيَّناً العلة في ذلك بقوله :" ولايجوز تقديم حال المجرور عليه ؛ لأنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ، والعامل في صاحبها هو الحرف المعلق بالفعل ، فصار كالشيء الواحد ، فتقديمهما على الجار يفصل بين الفعل والحرف ، ولأنَّ حرف الجر لاتصرَّف له ، وهو العامل في صناعة الحال ، وليس له معنى يعمل به[٤] .

---

(١) اعراب القرآن الكريم وبيانه : ٨/ ١٣
(٢) المقتضب : ١٧٠
(٣) شرح المفصل : ٨/ ٢
(٤) اللباب في علل البناء والاعراب : ١/ ١٩١

وذكر ابن مالك منع النحويين لهذا التقديم بقوله :" منع أكثر النحويين تقديم الحال إذا كان صاحبه مجرور بحرف جر "[١] ، وعرض ابن مالك حججهم في المنع بقوله :" ودليلهم في منع ذلك تعليق العامل بالحال شأن لتعلقه بصاحبه ، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل ، وإنَّ فعلاً واحداً لايتعدى بحرف واحد إلى اثنين فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير ، وبعضهم يعلل بأنَّ حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف الجر مضمن معنى الاستقرار "[٢] .

وقد ردَّ ابن مالك على رأي الجمهور برفضه هذا التقديم بقوله : " وهذه شبهة وتخيلات لاتستميل الأنفس من لاتثبت له ، بل الصحيح جواز التقديم ... وإنَّما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً ولضعف دليل المنع "[٣] .

وقدَّم ابن مالك[٤] دليله من خلال الآية التي ذكرها ، وهي قوله تعالى ((وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)) [سبأ : ٢٨] فـ (كافة) حال من المجرور وهو الناس ، فتقدَّم الحال على صاحبه المجرور بالحرف .

ولم يكتفِ ابن مالك بتوثيق رأيه بالقرآن بل أكدَّه بكلام العرب من خلال الشاهد الشعري ، بقوله :" ومن تَقدُّم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر قول الشاعر :

فإن تكُ أزوادُ أصبنَ نسوة فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال

أرد فلن يذهبوا بدم حِبال فرغاً "[٥] . فلفظ (فرغاً) الواردة في النص حال وصاحبه هو المجرور بالباء وهو لفظ (بقتل) ، فقدم الحال على صاحبه المجرور .

ولم يكتفِ بشاهد واحد بل أردفه بقول الشاعر عروة ابن حزام العذري[٦]:"

لئن كانَ بردُ الماءِ هيمان صادياً إليَّ حبيباً إنَّها لحبيبِ

ولعل الرأي الذي عرضه ابن مالك ، والذي خالف من خلاله النحويين قد رصدت أصوله ، فقد ذكره أبو علي الفارسي ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في كتابه شرح التسهيل ، بقوله بتقديم الحال على الجار والمجرور ، فقال :" وقدَّم مثالاً قال به أبو علي وهو

---

(١) شرح التسهيل : ٢/ ٣٣٦
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) المصدر نفسه : ٣٦٦/٢
(٥) شرح التسهيل : ٢/ ٣٣٨
(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(زيدُ خيرُ ماتكون خير منك) على أنَّ (زيدُ منك خير ماتكون) فجعل (خير ماتكون) حالاً من الكاف المجرور وقدَّمها ، وهذا موافق لرأي ابن برهان "[١] .

وإلى نفس الفكرة ذهب صاحب كتاب كشف المشكل في النحو بقوله : " وفي تقديم الحال من المجرور عليه خلاف ، منهم من يجيزه ، ومنهم من يمنع ، وأحسنُ ما في ذلك والله أعلم أنَّ صاحب الحال .... منصوب "[٢] .

وأستشهد اليماني (ت ٥٦٩هـ) بالنص القرآني ، وهو قوله تعالى ((وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)) [سبأ : ٢٨] ، من خلال قوله:" و (كافة) حال من الناس ؛ لأنَّ اللام متعلقة بارسلناك"[٣] .

وقد أيَّد أبو حيان ماذهب إليه ابن مالك ، بعد أن بيَّن رأي جمهور النحويين في هذه المسألة بقوله :" ذهب أكثر النحويين إلى أنَّ ذلك لايجوز ، وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان ، ومن معاصرينا ابن مالك إلى أنَّه يجوز ، وهو الصحيح[٤] .

وقدَّم ابن عطيه (ت٥٤٢هـ) والسمين الحلبي أربعة وجوه تخص الآية الكريمة وهي[٥]" :

أحدهما : أنَّه حالُ من (كاف) أرسلناك ، والمعنى : إلاَّ جامعاً للناس في البلاغة .

الثاني : إنَّ (كافة) مصدر جاء على الفاعلة ، كالعافية والعاقبة ، وعلى هذا فوقوعها حالاً : إمَّا على المبالغة ، وإمَّا على حذف المضاف ، أي : ذا كافة للناس .

الثالث : إنَّ كافة صفة لمصدر محذوف تقديره (إلاَّ إرسالة كافة) .

الرابع : إنَّ قوله (كافة) حال من (الناس) ، أي : للناس كافة .

وأكد المعنى الذي ذهب إليه ابن مالك صاحب كتاب أوضح المسالك وهو النحوي ابن هشام ، ولم يذهب إلى شيء يخالف ابن مالك في رأيه ، وذكر نفس الشاهد القرآني الذي ذكره ابن مالك واستشهد به[٦] .

ولكن ابن هشام حين ذكر قول الشاعر :

---

(١) شرح التسهيل : ٢/ ٣٨٨
(٢) كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان الحيدرة اليمني : ١/ ٤٨١- ٤٨٢
(٣) كشف المشكل في النحو : ١/ ٤٨١
(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٢/ ٢٦٧
(٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ابن عطيه الاندلسي : ٣٤٩/١٣، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٩/ ٨٦
(٦) ينظر أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : ٢/ ٣١٩

تسليتُ حُراً عَنَّكم بعد نبيكم بذكراكم حتى كأنَّهم عندي

قال : " والحق أنَّ البيت ضرورة ، وأنَّ (كافة) حال من الكاف والتاء للمبالغة ، لا للتأنيث ، ويلزمه تقديم الحال المحصورة وتَعدّي (أرسل) باللام ، والأول ممتنع ، والثاني خلاف الاكثر[١] .

وقال الطاهر ابن عاشور(ت ١٣٩٣هـ) في تفسيره :" فإنَّ (كافة) من الفاظ العموم ووقعت هنا حالاً من الناس ، مستثنى عموم الأحوال ، وهي حال مقدمة على صاحبها المجرور بحرف"[٢] .

ولم يكُن الأمر خافياً على النحويين المحدثين ، ومنهم الدكتور عباس حسن الذي تناول المسألة بقوله " إمَّا إذا كان صاحبها مجروراً بحرف جر أصلي ؛ فالأحسن الاخذ بالرأي القائل بجواز تقديمها ؛ لورود أمثلة كثيرة ، ومنها في القرآن الكريم وغيره تؤيده ، ولا داعي للتكلف والتأويل والتقدير ، فإنْ كانت مجرورة بحر جر زائد جاز التقديم"[٣] .

أمَّا محيي الديّن الدرويش فإنّه ذكر ثلاثة احتمالات أشار إليها بقوله " (كافة) حال من الكاف في (أرسلناك) أو من الناس ، أي : للناس كافة ، على رأي من يجيز تقديم الحال على الجار والمجرور أو صفة لمصدر محذوف ، أي إرسالة كافة للناس[٤] .

وكان الزمخشري من الذين منعوا القول بتقديم الحال على صاحبها الجار والمجرور ، وهو بذلك يواكب جمهور النحويين فيما ذهبوا إليه بقوله " ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ ؛ لأنَّ تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار ، وكم ترى ممَّن يرتكب هذا الخطأ ، ثم لايقع به حتى يضم إليه أن يحمل اللام بمعنى (إلى) ؛ لأنَّه لايستوي له الخطأ الأوَّل إلاَّ بالخطأ الثاني ، فلا بَّد له من ارتكاب الخطأين[٥] .

وقد تناول الرضي مسألة تقديم الحال على الجار والمجرور ، ولكنَّه لم يبيَّن رأيه بصورة واضحة ، وإنَّما نقل لنا رأي البصريين وماذهبوا إليه من المنع ، وذكر من يجيز ذلك ، ولم يجزم برأي من الرأيين ، وإنَّما كان عارض لهما بقوله : " وإذا أنجر ذو الحال بحرف جرّ ، فسيبويه وأكثر البصريَّة يمنعونه أيضاً ، وبعضهم جعل (كافة) حالاً من الكاف ، والتاء للمبالغة[٦] .

---

(١) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : ٢/ ٣١٩
(٢) التحرير والتنوير : ٢٢/ ١٩٨
(٣) النحو الوافي : ٢/ ٣٧٩
(٤) اعراب القرآن الكريم وبيانه : ٢٢/ ٢٣٩
(٥) الكشاف : ٥/ ١٢٣
(٦) شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٣٠

ورأينا فيما تقدم اختلاف النحويين في مسألة تقديم الحال على الجار والمجرور بين مؤيد ومخالف ، ورينا حالة التأويل والتقدير عند الذين ذهبوا مذهب المنع ، إلاَّ أنَّنا نظنَّ أنَّ الرأي الذاهب إليه ابن مالك قد أثرى القاعدة النحوية ووسع منها ، وأعطاها بعداً اخر ومنعها من حالة الجمود ، وخاصة أنَّه أعتمد فيه على النص القرآني ، وهو رأي بعيد عن ظاهرة التأويل أو التقدير .

وقوع الفعل الماضي حالاً بدون قد :

منع جمهور النحويين وقوع الفعل الماضي حالاً ، واشترطوا في وقوعه حالاً أن يكون قبله (قد) ظاهر أو مقدرة ، لأنَّ (قد) على رأيَّهم تقربه من الحال ، وهذا ما أكده ابن يعيش بقوله : " الفعل الماضي لايجوز أن يقع حالاً لعدم دلالته عليها ... فإن جئت معه بـ (قد) جاز أن يقع حالاً ؛ لأنَّ (قد) تقربه من الحال"[1] .

وقال صاحب كتاب ائتلاف النصرة (ت ٨٠٢هـ) " ذهب البصريون إلى عدم جواز أن يوضع موضع الحال مع تقدير (الآن) أو الساعة . قلت : وقد اجمعوا على جوازه مع (قد) ؛ لأنَّ (قد) تقرب من الحال"[2] .

وحجة جمهور النحويين في امتناع وقوع الفعل الماضي حالاً بدون (قد) ظاهرةً أو مقدرةً ، هي ما ذكره العكبري بقوله : " إنَّ الحال من الأسماء والأفعال ماكان موجوداً نعت الاختيار أو مَحكيَّة ، كقولك : هذا زيدُ قائماً . أي : في الحال ، والحكاية كقولك : جاء زيدُ راكباً ، فالمجيء ماضٍ و (راكباً) حكاية حاله وقت المجيء ، والماضي هنا قد انقضى ، وماكان قد انقضى وانقطع لايكون هيأة للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به ، وذاك أنَّ الحال : وصف هيأة الفاعل أو المفعول به ، وماكان غيرُ موجود كيف يَصحُ أن يكون هيأة "[3] .

وبيَّن العكبري أنَّ منع النحويين وقوع الفعل الماضي حالاً من غير (قد) يلزم الإجابة على السؤالين الآتيين :"

أحدهما : أنَّكم أجزتم وقوع الماضي مع (قد) حالاً وبـ (قد) لايَصيرُ هيأة في الحال .

---

(1) شرح المفصل : ٢/ ٢٧

(2) ائتلاف النُصرة في آختلاف نُحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشَرجّي الزّبيدي : ١٢٤

(3) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ابو البقاء العكبري : ص٣٨٨

والأخر : أنَّكم أجزتم وقوع المستقبل حالاً ، والمستقبل معدوم في الحال ، كما أنَّ الماضي كذلك"[١] .

ثُمَّ أجاب عن هذين السؤالين بقوله :" أمَّا (قد) فإنَّها تقرب الماضي من الحال ، والقريب من الشيء مجاور له يُعطي حكم المجاور ، وهذا مشهور كثير في أبواب النحو ، فإذا تجرد عن (قد) لفظاً أو تقديراً تمحَّض بعيداً منقطعاً فيبتعد أن يجري مجرى الحال"[٢] .

وقد خالف ابن مالك جمهور النحويين ، ورأى أنَّ الفعل الماضي يجوز أن يكون حالاً غير مقترن بـ (قد) ، لا ظاهرةً ولا مقدرةً[٣] . وأستشهد على ذلك بنصين من القرآن الكريم ، وهما قوله تعالى ((وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ))[يوسف : ٦] وقوله تعالى ((كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ))[البقرة : ٢٨] .

ويمكن القول : إنَّ الرأي الذي ذهب إليه ابن مالك قد ذكره الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) من قبل ، وخالف به جمهور النحويين ، وهو يتناول قوله تعالى ((إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاء اللّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً))[النساء : ٩٠] ، وذلك بقوله :"(حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فَحصِرةً اسم ، نصبته الحال ، وحَصِرت فَعلتْ ، وبها نقرأ"[٤] .

ومعنى ذلك أنَّ الأخفش لايرى وجوب مجيء (قد) مع الماضي الواقع حالاً ، فالجملة الماضوية عنده تقع حالاً ، وتقترن بـ (قد) إن وجدت ، فإن لم توجد إلى التقدير ، ويؤيده قراءة من قرأ (حَصِرةً صدورهم) ، أي حال كونها حِصَرةً ، بمعنى ضيّقة[٥] .

وقد أكد هذا الرأي صاحب الانصاف بقوله :" (فحصرت) فعل ماضٍ ، وهو في موضع الحال وتقديره (حَصِرةً صدورهم) ، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ (أوجاؤكم حَصِرة صُدورهُم) وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل ابن عاصم"[٦] .

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ص٣٨٨
(٢) المصدر نفسه : ٣٨٧
(٣) ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٣٧٣
(٤) معاني القرآن ، الأخفش : ١/ ٢٤٤
(٥) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ٢/ ٢٣٦-٢٣٧
(٦) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ابو البركات الانباري ١/ ٢٥٢-٢٥٣

وفي الحقيقة أنَّ القول بمجيء الفعل الماضي حالاً من دون (قد) ظاهرةً أو مقدرةً ، هو رأي ينسب إلى أهل الكوفة إلاَّ الفرَّاء ، وقد أشار إلى هذا المعنى صاحب كتاب ائتلاف النصرة ، وقدَّم واحدة من حججهم وهو قوله تعالى ((إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاء اللّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً))[النساء : ٩٠] .

وقد بيَّن هذا بقوله :" وأمَّا استدلال الكوفيون بالآية في (حَصِرَتْ) فلا نسلَّم أنَّه حال ، وإنّما هو صفة لـ (قوم) مقدَّر ، أو خبر ثانٍ أو دعاء"[١] .

وأكد أنَّ قولهم في ذلك باطل بقوله :" وقولهم : إنْ كان ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يقع حالاً باطل ؛ لأنَّ مثل (قاعد) اسم فاعل ، واسم المفعول قد يراد به الحال مطلقاً ، وليس كذلك الماضي ، ولذا لايستقيم قولهم : إنَّ الماضي يقع موقع الحال ، إذ لايقع في كل موضع والله أعلم "[٢] .

أمَّا الفرَّاء فقد ذهب إلى التقدير في قوله تعالى ((كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ))[البقرة : ٢٨] ، بقوله : " وقوله : كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ، المعنى والله أعلم (وقد كنتم) ، ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام "[٣] .

وبيَّن أبو جعفر النحاس أنَّ التقدير هو أساس النص القرآني بقوله :" وكنتم أمواتاً ، التقدير (وقد كنتم أمواتاً) ، ثم حذفت (قد)"[٤] .

وقد تكلف الزمخشري كثيراً ، وذهب مذهباً في توجيه الآية الكريمة ، فقد عدَّ جملة (كنتم أمواتاً) جملة اسمية حتى يفرَّ من القول بتقدير (مِن) ، فقد قال الزمخشري (ت- ٥٣٨هـ) :" فإن قلت : فكيف يصح أن يكون حالاً وهو ماضٍ ، ولايُقال : جئتُ وقام الأمير ، ولكن (أو قد قام) ، قلت : لم تدخل الواو على (كُنتم تراباً) وحده ، ولكن على جملة قوله (كنتم تراباً إليَّ ترجعون) كأنَّه قيل (كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه وحالكم أنَّكم كنتم أمواتاً نطفاً في أصلاب ابائكم فجعلكم احياء ثم يميتكم بعد هذه الحياة ، ثم يحيكم ، بعد موت ثم يحاسبكم[٥] .

---

(١) ائتلاف النُصرة في آختلاف نُحاة الكوفة والبصرة : ١٢٤
(٢) المصدر نفسه : ١٢٥
(٣) معاني القرآن ، الفرآء : ١/ ٢٤
(٤) اعراب القرآن ، النحاس : ١/ ٨١
(٥) الكشاف : ١/ ٢٤٨

وذهب إلى ضرورة التقدير السميَّن الحلبي ، وهو يفسر قوله تعالى ((كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)) [البقرة : ٢٨] ، فقال :" الواو واو الحال وعلامتها أن يصلح موضِعها (إذا) ، وجملة (وكنتم تراباً) في محل نصب على الحال ، ولابدَّ من إضمار (قد) لِصح وقوع الماضي حالاً"[١] .

وفي كتاب اعراب القرآن وبيانه يسير صاحبه في نفس الاتجاه الذي عاكسه وغايره ابن مالك بقوله :" (وكنتم) الواو حالية ، و (قد) مقدَّرة بعدها على القاعدة المقررة"[٢] . أي على القاعدة التي سار عليها النحويون في التقدير والتأويل ، على أنَّه في آيات آخر مماثلة لهذه الآية كان يوفق بين الرأي : رأي جمهور النحويين ، والرأي الذي قال به ابن مالك ، ففي إعراب قوله تعالى ((إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاء اللّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً))[النساء : ٩٠] ،ذكر أنَّ جملة "(حَصِرت صدورهم) حاليَّة او بتقدير : وقد ، أو غيرها تقديرها "[٣] .

ومهما يكن من شيء فقد جاء بعد ابن مالك بعض النحويين أيَّدوا الرأي الذي ذهب إليه بخصوص وقوع الجملة الماضوية حالاً من غير وجود (قد) ، ومن هؤلاء : أبو حيان الاندلسي ؛ إذ وضحَّ في كتابه منهج السالك آراء القائلين بالمنع والجواز ،ثم بيَّن بصراحة " والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير (قد) ، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً ؛ لأنَّا إنَّما نبنى المقاييس العربية على وجود الكثرة"[٤] .

وممَّن أيَّد رأي ابن مالك النحوي ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، فقد ذكر رأي الجمهور ، بيَّن من خلاله رأيه برفض هذا الرأي ، وجواز مجيء الفعل الماضي حالاً من دون (قد) بقوله :" وزعم قوم أنَّ الفعل الماضي لفظاً لايقع حالاً وليس قبله (قد) ظاهرةً إلاَّ وهي قبله مقدرة ، وهذه دعوى لاتقوم عليها الصحة ؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير ؛ ولأنَّ وجود (قد) مع الفعل المشار لايزيد معنى على مايفهم به إذا لم توجد ، وحقّ المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لايدرك بدونه[٥] .

ولم يرّ بعض الدارسين المحدثين من صيّر في وقوع الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ غير مسبوق بـ (قد) حلاً ، ومن هؤلاء الدكتور أحمد عبد الستار الجواري[٦] ، وكذلك فعل الدكتور أحمد مكي الأنصاري الذي اقترح تعديل قاعدة الجملة الفعلية الماضوية المثبتة الواقعة حالاً

---

(١) الدّر المصون في علوك الكتاب المكنون : ١/ ٢٣٨
(٢) اعراب القرآن الكريم وبيانه : ١/ ٨١
(٣) إعراب القرآن الكريم وبيانه : ٢/ ٨١
(٤) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، ابو حيان الأندلسي :٢١٤
(٥) المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٤٧
(٦) ينظر نحو القرآن : ٩٦-٩٨

لتكون :" يجوز مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ مطلقاً سواء أكان مسبوقاً بـ (قد) ، وهو كثير ، أو غير مسبوقة بها ، وهو قليل[١] .

مجيء الحال من المضاف إليه :

وضع النحويون شروطاً للحال ، وكان من شروطهم تنكير الحال ، وماجاء منها معرفة فهو باق على تنكيره ، وإنَّما هو على صورة معرفة[٢] . وذهب فيها ابن مالك مذهباً مغايراً لما ذهب إليه جمهور النحويين .

وكذلك اشترط النحويون أن تكون الحال مشتقة ، أي غير جامدة[٣] ، وتلك المسألة من المسائل التي خالف فيها ابن مالك النحويين .

وبيَّن صاحب كتاب كشف المشكل في النحو شروط الحال بصورة كليَّة بقوله :" وأمَّا شرائط الحال .... وهي أن يكون نكرة مشتقة ، أو واقعة موقع المشتق يأتي بعد معرفة ، أو قارب المعرفة قد تم الكلام قبلها غالباً يُسأل عنها بكيف ، ويجاب عنها بـ (في)"[٤] .

ومن الأمور التي قال بها النحويون صحة مجيء الحال فعلاً ماضياً ، ولكنَّهم اشترطوا أن يكون الفعل مسبوقاً بـ (قد) ، سواء كانت (قد) مقدرة أو ظاهرة[٥] .

وهذه المسألة من المسائل التي ذهب ابن مالك إلى مخالفتها ؛ إذ رأي صحة مجيء الفعل الماضي حلاً بدون (قد) .

وما يعنينا هنا أمراً مهماً يختلف عن كلِّ المسائل التي تناولها في الحال ، إذ إنَّ هنالك مسألة غفل عنها النحويون ولم يذكروها ، فكان لابن مالك دور الريَّادة في إظهار هذه القاعدة للوجود ، وهذه القاعدة هي صحة مجيء الحال من المضاف إليه .

وحينما نقول : إنَّ لابن مالك دور الريَّادة والصدارة في ابراز هذه المسألة ، فهو يعني أنَّه لم يسبقه أحد من النحويين ، وآية ذلك أننا لم نجد عند النحويين السابقين أيَّ ذكر لمجيء الحال من المضاف إليه .

---

(١) ينظر قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني لأحمد مكي الانصاري : ١٢٣
(٢) ينظر الايضاح العضدي ، الحسن بن أحمد الفارسي : ١/ ٥٧٨
(٣) ينظر شرح ابن الناظم : ٢٢٨
(٤) كشف المشكل في النحو : ١/ ٤٧٢
(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ، الفراء : ٢: ١٨٠ ، كتاب الشعر : ابو علي الفارسي : ٥٥- ٥٦

لقد بيَّن ابن مالك أنَّه يمكن أن تجيء الحال من المضاف إليه[١] ، لكنَّه وضع ثلاثةَ شروط يأتي فيها الحال من مضاف إليه ، واستشهد لكلّ مورد من الموارد بنص قرآني ، وهذه الموارد[٢] :"

الأول : وهو إذا كان المضاف بعض الحال "، وقد استشهد[٣] له بنصيين قرآنيين ، هما قوله تعالى ((وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَاناً عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ)) [الحجر : ٤٧] وقوله تعالى ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضاً أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ)) [الحجرات : ١٢]

وهذا يعني أنَّ (اخوانا) في النص القرآني الأول هو حال من الضمير المضاف إليه صدور ، وفي النص الثاني أنَّ (ميتاً) حال من (لحم) أو من أخيه وهو مضاف إليه .

والثاني : أن يكون المضاف "كبعضه"[٤]، واستشهد له بنص قرآني واحد ، وهو قوله تعالى ((ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ))[النحل : ١٢٣]

فـ (حنيفاً) هي حال من ابراهيم ، وهو مضاف إليه ، لأنَّ المضاف مثل جزء المضاف إليه فيصح الاستغناء بالمضاف عن المضاف إليه .

والثالث : " إذا كان عاملاً في حال "[٥] ، واستشهد له بقوله تعالى ((إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعْدَ اللّهِ حَقّاً إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ))[يونس : ٤] .

فنلاحظ أنَّ (جميعا) حال من الضمير المجرور وهو (الكاف) في (مرجعكم) .

والذي نلاحظه أنَّ ابن مالك أثبت قاعدته بدليل من القرآن الكريم ، وهذه القاعدة مع ما ذُكر من شواهد قرآنية عليها قد غفل عنها النحويون قبل ابن مالك ، ولم يشيروا إليها حتى مجرد اشارة .

وقلت فيما مضى أنَّ النحويين قد سكتوا عن الحديث على مجيء الحال من المضاف إليه ، واستدرك هنا ، فأقول : إنَّ بعض المفسرين الذين سبقوا ابن مالك قد اشاروا إشارات سريعة إلى هذه المسألة ، ومن هؤلاء الزمخشري ، ففي حديثه عن قوله تعالى ((وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم

---

(١) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢/ ٣٢٤
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

مِّنْ غِلٍّ إِخْوَاناً عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ)) [الحجر : ٤٧] ، أشار الزمخشري إلى أنَّ (إخواناً) و (متقابلين) يعرب كلٌّ منهما حالاً[١] .

واتجه ابو البقاء في كتابه إلى الاحتمالات المتعددة للحال ، وذلك من خلال تناول الآية الكريمة ((وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَاناً عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ)) [الحجر : ٤٧] فقال " إخواناً هو حال من الضمير في الظرف في قوله (جنات) ، ويجوز أن يكون حالاً في (ادخلوها) مقدرة ، ومن الضمير في (آمنين) ، وقيل هو حال من الضمير المجرور بالإضافة ، والعامل فيه الإلصاق والملازمة ، (متقابلين) يجوز أن يكون صفة لإخوان ، فتعلق (على) بها ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير من الجار ، ويتعلق الجار بمحذوف وهو صفة (لإخوان) ، ويجوز أن يتعلق بنفس إخوان ؛ لأنَّ معناه مُتَصَافين فعلى هذا ينصب متقابلين على الحال من الضمير في إخوان"[٢] .

وممَّن أشار إلى هذه المسألة بعد ابن مالك السميَّن الحلبي ، بيد أنَّه لم يجزم بكونه حالاً من المضاف إليه من خلال قوله " يجوز فيه أن يكون حالاً من (هم) في (صدورهم) ، وجاز ذلك ؛ لأنَّ المضاف جزء من المضاف إليه ... ويجوز أن يكون حالاً من فاعل (أدخلوها) على أنَّها حال مقدَّرة[٣] .

أمَّا في تعليقه على عبارة (على سرر متقابلين) فقال :" (على سرر) يجوز أن يتعلق بنفس (إخواناً) ؛ لأنَّه بمعنى متصافيْن على سرر ... ومتقابلان هذا حال من الضمير في (إخواناً) ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنَّه صفة لإخوان ، وعلى هذا فـ (متقابلين) حال من الضمير المُستكن في الجار"[٤] .

وذهب صاحب كتاب التحرير والتنوير إلى ما ذهب إليه ابن مالك في تفسيره قوله تعالى ((إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعْدَ اللّهِ حَقّاً إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ)) [يونس : ٤] ، بقوله "(جميعاً) حال من ضمير المخاطبين المضاف إليه المصدر العامل فيه "[٥] .

---

(١) ينظر الكشاف : ٣/ ٤٠٨
(٢) التبيان في إعراب القران : ٢/ ٧٨٣
(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٧/ ١٦٢
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) التحرير والتنوير : ١١/ ٩٠

مجيء المستثنى قد المستثنى منه أو أكثر :

عرَّف النحويون الاستثناء بأنَّه " المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ (إلاَّ) أو ما في معناها بشرط الفائدة"[١] .

كما عرّفوه بأنَّه " إخراج الثاني ممَّا فيه الأول بالأدوات التي وضعتها العرب لذلك ... وهذا الإخراج قد يكون ممّا دخل فيه الأول بعموم لفظ مقدّم أو بحكمه أو بالمعنى "[٢] .

ووقع الخلاف في مجيء المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر ، أي مجيئه مساويّاً له أو أكثر منه[٣] .

فجمهور النحويين لايجيزون أن يكون المستثنى أكثر من المستثنى منه[٤]، وقدّم العكبري الحجج التي ذهب إليها النحويون منها " إحدهما أنَّ الاستثناء في الأصل دخل الكلام للاختصار أو للجهل بالعدد ... والوجه الثاني أنَّ التعبير بالكلِّ عن الأكثر جائز ، فدخل الاستثناء ليرفع الاحتمال وتعيينه للأكثر ، وهو عكس التوكيد ؛ لأنَّه يعيَّنه للكلِّ ، ويمنع من حمله على الأكثر[٥] .

وقد عرض ابن عصفور رأي من قال بصحة إخراج الأكثر ، وترك الأقل ، وردَّ عليهم بعد أنْ عرض دليل من جوّز ذلك في بيت من الشعر وهو[٦] :

أدَّوا التي نقصتْ تسعون نعجةٍ ثُمَّ ابعثوا حكماً بالحقِّ قوالاً

" ووجه الدليل من هذا البيت أنَّ الاستثناء أخرج الثاني من الأول ، وهذا الشاعر قد أخرج تسعين من مئة ، فكما ساغ له ذلك في غير الاستثناء ، فكذلك يجوز في الاستثناء"[٧] .

وقد ردَّ ابن عصفور على هذا الرأي بقوله :" وهذا الدليل فاسد ؛ لأنّه إنَّما لم يجز إخراج الأكثر وترك الأقل عند من ذهب إلى ذلك ؛ لأنَّه إلى وضع اسم الكلِّ على الأقل[١] .

---

(١) شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٥٣٧
(٢) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : ٢/ ٣٨٠
(٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها ، احمد بن فارس : ٩٦ ، اللباب في علل البناء والاعراب ٢٠٩ ، شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور: ٢/ ٢٥٣-٢٥٤ ، الاستغناء في الاستثناء ، شهاب الدين القرافي : ٤٢٢
(٤) همع الهوامع في جمع الجوامع : ٢/ ١٩٩
(٥) اللباب في علل البناء والاعراب : ١/ ٣٠٦
(٦) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : ٢/ ٣٨٢
(٧) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : ٢/ ٣٨٢

وأفصح ابن عصفور عن رأيه مواكباً جمهور النحويين الذين أنكروا مجيء المستثنى من الأكثر والمساوي ، بقوله :" والصحيح أنَّ المخرج أقل من النصف أبداً ، وما قلَّ كان أحسن ... ؛ لأنَّ العرب قد توقع لفظ العموم على الأكثر ولا تضعه على الاقل "[٢].

أمَّا ابن مالك فقد خالف جمهور النحويين فيما ذهبوا إليه ، وذهب إلى جواز أن يكون المستثنى أكثر من النصف[٣] ، وقدّم ثلاثة نصوص من القرآن الكريم ، وهنَّ :

الأول : قوله تعالى ((وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ))[البقرة : ١٣٠] .

والثاني : قوله تعالى ((أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ اللّهِ فَلاَ يَأْمَنُ مَكْرَ اللّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ)) [الأعراف : ٩٩] .

والثالث : قوله تعالى ((إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ [العصر : ٢- ٣] .

وكانت لابن مالك تعليقات على الآيات القرآنية التي اعتمدها في ذكر قاعدته ، فعلَّق على النص الأول بقوله :" ومّنْ سفه نفسه أكثر ممَّن لم يسفه ، فإنَّ المراد بمن سفه المخالفون لملَّة ابراهيم ، وهم أكثر من الذين يتبعوها"[٤] ، وعلّق على النص الثاني بقوله :" لأنَّ القوم الخاسرين غير مؤمنين "[٥] .

وقد أيَّد الرضي ماذهب إليه ابن مالك بعد أن بيّن اهمال ابن الحاجب هذا الأمر بقوله :" وكذا لا يمتنع استثناء الأكثر"[٦] .

وقد علَّق الرضي في كتابه شرح الكافية لأبن الحاجب على مّن أنكر مجيء المستثنى أكثر من المستثنى منه ، بقوله : " توهموا أنَّ المتكلم متجوز في ذكر المستثنى منه ، إذ يذكر لفظ الكلّ ، ويريد به البعض ، ثم يعود إلى التحقيق فيخرج ما يتوهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكلّ "[٧] .

---

(١) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٣٨٤
(٣) شرح التسهيل : ٢/ ٢٩٣
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٦) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ١١٤
(٧) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ١١٤-١١٥

وكذلك أيّد أبو حيّان ماذهب إليه ابن مالك بصحة مجيء الأكثر منه بقوله " يجوز أن يكون قدره وأكثر منه "[١] .

مجيء المستثنى قدر النصف :

لم يوجب ابن مالك أن يكون المستثنى أقلّ من النصف بل جوّز أن يكون المستثنى بمقدار النصف ، وهذا استدراك من ابن مالك وزيادة جديدة على قواعد النحو .

وقد كان للنحويين بشآن المخرج بالاستثناء رأي آخر ، وهو " نقصان المخرج بالاستثناء عن الباقي ، أي نقصان المستثنى عن المستثنى منه ، ولم يقبلوا الزيادة على ذلك ، بحيث يصل المستثنى إلى النصف"[٢] .

وكان لجمهور النحويين حججيهم في ذلك ، وقد نقل ابن خروف (ت٦٠٩هـ) الذي أيّدهم فيما قالوه ، عندما علّق على قوله تعالى ((قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً))[المزّمِّل : ٢] فقال :" فالقليل هو المستثنى ، وليس معلوم القدر ، فأبدل منه النصف على جهة البيان لمقدار القليل ، والضمير عائد على الليل ، والمعنى قم الليل نصف الليل وأقل منه وأكثر منه ، قال يخرج من هذا أنَّ المستثنى النصف أو أقل منه أو أكثر منه عائد إلى ضمير هذا التقدم ، أو الأقل ولا محيص"[٣] .

وما ذهب إليه اليماني هو تأييد لما ذهب إليه الجمهور بقوله :" وشرطه أن يكون الاستثناء أقل من المستثنى منه ... ولو قلت : عندي عشرة إلاَّ تسعة ، لم يجز عند الأكثر ؛ لأنَّك إنَّما تخرج بعضاً من كلّ ، والبعض أقلّ من الكل"[٤] .

ووضع أبو حيان هذه القاعدة موضع الاحتمال من خلال ما ذكر من كلام العرب " وجميع ما استدل به محتمل ، والمستثنى من كلام العرب إنَّما هو استثناء الأول "[٥] .

وذكر السيّوطي أنَّ بعض البصريين وبعض الكوفيين ذهبوا إلى أنَّه يجوز أن يكون المُخرج النصف فما دونه ، ولايجوز أن يكون أكثر من ذلك"[٦] .

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٣/ ١٥٠٠
(٢) شرح التسهيل : ٢/ ٢٩٣
(٣) المساعد على تسهيل الفوائد : ١/ ٥٧١ ، شرح التسهيل : ٢/ ٢٩٣
(٤) كشف المشكل في النحو : ٢/ ٤٩٤
(٥) البحر المحيط : ٢٠٠
(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢/ ٢٠٠

وبذلك فرأي جمهور النحويين على امتناع الاستثناء النصف ، ويبدو ذلك واضحاً عندما تناولوا قوله تعالى ((قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً))[المزّمِّل : ٢] ، من خلال قولهم :" اختلفوا على جواز استثناء النصف ، إذ النصف غير مستثنى ، وهو ظرف للقيام فيه ، وتقديره : قم الليل نصفه إلاَّ قليلاً"[١] .

وقد اثبت ابن مالك جواز ذلك من خلال الاستشهاد بقوله تعالى ((قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً))[المزّمِّل : ٢] ، فبيَّن أنَّ القليل مستثنى من الليل لا من النصف ... والنصف بدل من القليل ، وبذلك يتبيّن مقدار المستثنى ، واستفيد من الخطاب التخيير بين قيام النصف أو أقل منه أو أكثر منه[٢] .

نصب الفعل المضارع في جواب الترجي :

تدخل حروف النصب على الفعل المضارع في مواطن كثيرة في القرآن الكريم ، أو في الشعر العربي ، وقيل إنَّ النصب يخلص الفعل إلى دلالة المستقبل .

وقد بيّن السيّوطي فائدة حروف النصب الداخلة على المضارع بقوله :" حروف النصب إنَّما معناهنَّ ما لم يقع"[٣] .

ليس معنى هذا أنَّ كلَّ فعل مضارع مرفوع يدلُّ على الحال ، ولا كلُّ فعل يدلُّ على الاستقبال ، بل قد يكون المرفوع لغير الحال ، وقد يكون الل المستقبل غير منصوب[٤] .

ومن الحروف التي وقع فيها الخلاف في نصبها الفعل المضارع هي الفاء ، وقد بيَّن النحويون أنَّ سبب نصبها الفعل هو " أن تكون نصباً في السبب و أن يتقدمها نفي أو طلب ، كالأمر والنهي والاستفهام والتمني وما إلى ذلك "[٥] . هذا ما أقره النحويون في شروط كون الفاء ناصبة .

---

(١) الاستثناء في الاستغناء : ٤٤٥-٤٤٦
(٢) ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٢٩٣: ٢٩٤ – المساعد على تسهيل الفوائد : ١/ ٥٧١
(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢/ ٦
(٤) ينظر المقتضب : ٢/ ١١
(٥) معاني النحو : ٢/ ٢٣٨

والخلاف في جواب الترجي هو محل النقاش بين النحويين ، وهذا ما أكّده السيّوطي بقوله :" اختلف النحاة في الرَّجاء ، هل له جواب فينصب الفعل بعد الفاء جواباً له ... ومذهب البصريين أنَّ الترجي في حكم الواجب ، وأنَّه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابا له "[١].

وقد أوضح ابن مالك ذلك بقوله :" والبصريون لايعرفون الاستفهام بـ (لعل) ، ولا بنصب الجواب بعدها"[٢] .

ولكنَّ ابن مالك كان له اتجاهاً آخر ودليلاً حقيقياً على جواز نصب الفاء لما بعدها بقوله :" والصحيح أنَّ الترجي قد يعمل على التمني ، فيكون له جواب منصوب"[٣] ، وقد " أثبت الكوفيون أنَّ (لعلّ) للاستفهام ، فصحّح جماعة من المتاخرين إثباته منهم ابن مالك"[٤] .

وقدّم ابن مالك دليلين ، أحدهما من القرآن الكريم ، والثاني من المأثور الشعري ، الذي اعتمد عليه العلماء في تأصيل قواعدهم وعدّها حجة . وينبغي النظر إلى الدليل الذي قال به ابن مالك بصورة جليّة وتوضيحه ، والسبب الذي يجعلنا نقف عنده أنَّ ابن مالك وغيره من النحويين ، سواء من وافقه أو وقف ضده في دليله قد اعتمدوا على النص القرآني نفسه ، ولكن سبب الخلاف القراءات القرآنية المتعددة له ، فقد اعتمدوا على غير القراءة التي اعتمدها ابن مالك .

فإنَّ القراءة التي اعتمدها ابن مالك كانت قراءة حفص ، وهذه القراءة هي القراءة التي نقرأ بها الآن القرآن الكريم ، وهذا ما أوضحه بقوله :" والصحيح أنَّ الترجي قد يعمل على التمني ، فيكون له جواب منصوب "[٥] .

وقدّم ابن مالك[٦] دليله من النص القرآني وهو قوله تعالى ((وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِباً وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ)) [غافر : ٣٦- ٣٧] ، فـ (الفاء) للسببية ، و (فَأَطَّلِعَ) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية جواباً للترجي تشبيهاً للترجي بالتمني ، وممَّن قال به الزمخشري[٧] ، ومنهم من يقول : إنَّ نصب (فَأَطَّلِعَ) جواب للأمر ، وهو قوله (أبنِ لي) .

وقد أردف دليله القرآني ببيت من الشعر العربي قوى به دليله ، وهو[٨] :

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ١٢٤
(٢) شرح التسهيل : ٤/ ٣٤
(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها .
(٤) المساعد على تسهيل الفوائد : ٣/ ٨٩
(٥) شرح التسهيل : ٤/ ٣٤
(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٧) الكشاف : ٥/ ٣٤٨
(٨) شرح التسهيل : ٤/ ٣٤

عَلَّ صُرُوف الدّهر أو دُولًاتِهَا تُدِلْنَنَا اللَّمَّة مِنْ لَمّاتها

فتستريحَ النفس من زفراتها

ويبدو أنَّ هذا الرأي ليس من ابتكار ابن مالك ، بل هو من الآراء التي اتَّفق فيها مع الكوفيين والفرّاء ، وهذا ما بيَّنه السلسيلي (ت٧٧٠هـ) في كتابه شفاء العليل بقوله :" قلت : وقوله في الترجي أنَّه داخل في الأجوبة ليس بجديد ، فأنَّه ليس مذهب البصريين ، وإنَّما هو منقول عن الرّاء وعن الكوفيين"[١] .

وفي الحقيقة أنَّ الفرّاء في كتابه معاني القرآن قد ذكر احتمالين ، رفع (أطّلعُ) أو نصبه ، واعتمد في ذلك على قراءتين ، ولم يثبت أحدهما ، بل عرض احتمالين مبيناً صحتهما[٢] .

وممّن تبنى هذا الرأي أيضاً الزمخشري ، وآية ذلك أنَّه وجّه قراءة النصب بقوله :" قرئ (فأطّلعَ) بالنصب على جواب الترجي تشبيهاً للترجي بالتمني[٣] ، ولم يذكر إلاَّ هذا الرأي ، وقد وافق ابن مالك فيما ذهب إليه .

وقد سار النحويون الذين جاءوا بعد ابن مالك في اتجاهين ، إمَّا مؤيد له في فكرته ، وإمّا رافض لها ، وبذلك واكبوا جمهور النحويين برفضهم لها .

وكان أبو حيان من الذين لهم رأي مخالف لرأي ابن مالك ، فقد ذهب مذهب الجمهور بالتأويل ، إذ قال :" وقد تأولنا ذلك على أن يكون عطفاً على التوهم ؛ لأنَّ خبر (لعلّ) كثيراً ما جاء مقروناً بأنَّ ، في النظم كثيراً ، وفي النثر قليلاً ، فمن نصب توهم أنَّ الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بأنَّ ، والعطف على التوهم كثير ، وإن كان لايقاس عليه ، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليّه خُرّجَ ، وأمَّا هنا (فأطَّلعَ) فقد جعله بعضهم جواباً لأمر ، وهو قوله (ابنِ لي صرحاً) ... ولما قال (فأطلع إلى إله موسى) كان ذلكٌ اقراراً بإله موسى ، فاستدرك هذا الاقرار بقوله (وإنّي لأظنه كاذباً)"[٤] .

وقال صاحب جامع البيّان الشيرازي الشافعي (ت ٩٠٥هـ) : إنَّ " مّن قرأ بالنصب فجواب الترجي تشبيهاً بالتمني من جهة انشاء التوقع "[٥] .

---

(١) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، السلسيلي : ٩٣٠

(٢) ينظر معاني القرآن ، الفرّاء : ٤/ ٨

(٣) الكشاف : ٥/ ٣٤٨

(٤) البحر المحيط : ٧/ ٤٤٦

(٥) جامع البيان في تفسير القرآن ، الشيرازي الشافعي : ٤/ ١٦

ولم يجزم العكبري برأي واحد ، بل ذكر الرأيين بقوله :" (فأطّلعُ) بالرفع عطفاً على (أبلغُ) ، وبالنصب على جواب الأمر ، أي أن تَبْنِ لي فأطلع ، وقال قوم : هو جواب (لَعَلِّي) ، إذا كان في معنى المعنى"[1] .

ولم يقطع السميّن الحلبي برأي محدد ، وإنَّما قدّم لتوضيح فكرة القاعدة ثلاثة آراء :

" أحدهما : أنَّه جوابُ في قوله (ابنِ لي) ، فنُصب بأنْ مضمرة بعد الفاء في جوابه على قاعدة البصريين ، وهذا أوفق لمذهب البصريين .

والثاني : أنّه منصوب عطفاً على التوهّم ؛ لأنَّ خبر (لَعلَ) كثيراً ما جاء مقروناً بـ (أنَّ) ، كثيرا في النظم ، قليلاً في النثر ، فمن نصب توهّم أنَّ الفعل المرفوع الواقع خبراً منصوب بـ (أنَّ) .

والثالث : أن ينصب على جواب الترجي في (لعلّ) وهو مذهب كوفي"[2] .

ومن هنا يمكن القول إنَّ القاعدة التي قال بها ابن مالك وأثبتها بالقرآن الكريم هي تأسيس جديد لم يسبقه أحد فيه ، وهو من باب السعة في القاعدة النحوية ، وإن كان بعضهم أشار إليه ، ولكن ليس على سبيل الجزم ، وإنَّما على سبيل الاحتمالية .

وبذلك يمكن أن نعدّل القاعدة التي قال بها جمهور النحويين ، فنقول يمكن أن يكون الفعل بعد الفاء مرفوعاً اعتماداً على قول النحويين ، وأنْ يكون منصوباً اعتماداً على قول ابن مالك ، والأرجح قول ابن مالك ؛ لأنَّه اعتمد فيه القراءة التي بين يدينا في كتاب الله الكريم .

([1]) التبيان في اعراب القرآن : ١١٢٠

([2]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٩/ ٤٨٢

الفصل الثاني

الأدوات النحوية

الفصل الثاني :

الأدوات

الأدوات التي تقوم بوظيفة الجرّ :

وأقصد بها حروف الجرّ التي إذا دخلت على (ما) الاستفهامية فإنَّها تؤدي إلى حذف ألفها في حال الوصل ، نحو قوله تعالى ((عَمَّ يَتَسَاءلُونَ))[النبأ : ١] ، وقولنا : لِمَ وفيمَ ، وأما في حالة الوقف فتؤدي إلى حذف ألف ما الاستفهامية ، وزيادة هاء السكت ، فيقال : عَمَّهْ وفيمَهْ ولِمَهْ[١] .

ويمكن تقسيم حروف الجرّ المشهورة على قسمين[٢] :

أ- حروف جرّ تجرّ الأسماء الظاهرة ، والضمائر ، وعددها سبعة حروف ، هي : مِنْ إلى ، الباء ، في ، اللام ، عن ، على . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ((وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ [غافر : ٨٠] ، وقوله تعالى ((وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقاً غَلِيظاً))[الأحزاب : ٧] .

ب-حروف الجرّ تجرّ الأسماء الظاهرة فقط ، وعددها سبعة حروف أيضاً ، وهي : تاء القسم ، واو القسم ، الكاف ، حتَّى ، مُذ ، مُنذ ، ربّ ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ((وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ))[التين : ١] ، وقوله تعالى ((سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)) [القدر : ٥]

وليست حروف الجرّ المشهورة قد وردت كلّها في القرآن الكريم ؛ إذ إنَّ بعضها لم ترد فيه ، وهي : مُذ ، ومُنذ ، وربّ . وعلى الرغم من أنَّ النحويين عدّوا الحرف أو الأداة أقل مراتب أقسام الكلمة فإنَّ حروف الجرّ تؤدي وظائف أساسية ، وتشكل عنصراً هاماً وحيويَّاً بين عناصر التركيب النحوي ، تشكل حروف الجر عنصراً هاماً وحيويَّا بين عناصر التركيب النحوي ، فهي تخصصه وتوضحه ، وتكون في بعض الأحيان طرفاً أساسيَّاً في بنائه وفهم علاقاته وملابساته ، إذ إنَّها تقوم بإبلاغ معاني الافعال وما في حكمها إلى المفاعيل غير

---

(١) النحو الوافي ، عباس حسن :٣/ ٤٣٣

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي : ٥/٣ ، النحو القرآني قواعد وشواهد ، الدكتور جميل أحمد ظفر : ٣٩٤

الصريحة ، وإنَّها هي التي تحدد معاني الافعال وما إليَّها من خلال شربها من معانٍ ، يحدوها سياق التعبير ضمن التعدد الوظيفي للأداة الواحدة"[١] .

وقد تناول النحويون حروف الجر في كتبهم ، ومنهم من أطلق عليها حروف الجر ؛ لأنَّها تقوم بجرّ الأسماء التي تليها أو لجرّ معاني الأفعال إلى الاسماء ومنهم من أطلق عليها حروف الاضافة وهم الكوفيون ؛ لأنَّها تضيف الفعل إلى الاسم ، أي تربط بينهما وكذلك تسمى حروف الصفات ؛ لأنَّها تحدث في الاسم صفة من ظرفية وغيرها . والجر عبارة البصريين والخفض عبارة الكوفيين[٢] .

وقد قُسمت الحروف من حيث الاصالة على أقسام متعددة ، منها كونها حروف أصلية وهي التي تفيد مقداراً جديداً في الجملة يكمل المعنى الأصلي المُستفاد من العامل ؛ وهذا النوع من الحروف يحتاج إلى مُتعلَّق ما ، وهذا يسمى بالعامل ، ومنها حروف الجر الزائدة وهي التي لاتفيد معنَىَ تكميليّاً جديداً ، ولا يوصل معنى عامل إلى مجروره ، بل يؤكد المعنى العام للجملة ، ومنها الحروف الشبيهة بالزائدة ، وهي تفيد معنى جديداً مُستقلاً لا تكميلياً ، وهذه لا تحتاج إلى المتعلق ، ولا يصحّ الأسلوب بالاستغناء عنها ، " وهذه الحروف قد يدخل بعضها مكان بعض ، وقد تكون مُستقلة ، وقد تكون بمعاني حروف غيرها"[٣] .

وقد حدد النحويون معانيها بالربط والافتضاء والايصال والتوكيد ، كما حددوا معاني خاصة لكلّ حرف على حده ، إذ هي تختلف معانيها باختلاف التركيب المُستعملة فيها[٤] .

ولستُ بحاجة إلى الخوض في حروف الجرّ ومعانيها كلّها ، فالبحث غير معنيّ بهذا الأمر ، والذي يعنيني منها مسائل في باب النحو القرآني ، وهذه المسائل هي :

- مجيء (مِنْ) لبيان الجنس .

- مجيء (مِنْ) فصليَّة .

- مجي (مِنْ) زائدة ومجرورها معرفة في كلام مثبت .

- مجيء (مِنْ) لإبتداء الغاية الزمانية .

- مجيء (مِن) بمعنى (على) .

---

(١) الأدوات النحوية في كتب التفسير ، محمود أحمد الصغير : ٥٠٢
(٢) ينظر نزهة الألباب وبشرة الأحباب ، أبو علي البيضاوي : ٩٥
(٣) الأزهرية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهروي : ٢٦٧
(٤) الأدوات النحوية في القرآن ، محمد أحمد خضير : ١٣

- مجيء اللام بمعنى التعديَّة .

- مجيء اللام بمعنى (في) .

- مجيء (الباء) بمعنى (على) .

- مجيء (الباء) بمعنى التعليل .

- مجيء (عن) للبدل .

- مجيء (عن) للتعليل .

- مجيء (في) دالة على التعليل

- دلالة الكاف على التعليل .

حرف الجر (مِنْ)

ولها معاني متعددة ، منها " لابتداء الغاية ، يعني أنَّها موضوعة بوضع عام لإبتداء مخصوص متعلق بشيء معين يتوقف تعلقها على تعلق ذلك الشيء المعين ، ولايكون مشتركاً مع تعدد معانيه ؛ لكون الوضع واحداً ، والمراد بالغاية هنا جمع المسافة ، إذ لامعنى لابتداء الغاية "[1] .

ومن معانيها " التبيين ، وتعرف البيَّنة بأن تكون كالصفة لما قبلها بواسطة الذي .. وللتبعيض ، وتعرف المبعضة بصحة وضع البعض موضعها ... وللتجريد بقصد المبالغة .. وللبدل ، وتعرف البدلية بأن يصلح ذكر مكانها .. وللسببية ... وزائدة"[2] .

ولا نريد الخوض في معاني (مِنْ) كلّها ، بل الذي نرمي إليه الخوض في هي المسائل التي تخص موضوع البحث ، هي :

١- مجيء (مِنْ) لبيان الجنس .

٢- مجيء (مِنْ) فصليَّة .

٣- مجي (مِنْ) زائدة ومجرورها معرفة في كلام مثبت .

([1]) أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الانباري : ٢٧٠
([2]) المصدر نفسه : ٢٧١

٤- مجيء (مِنْ) لإبتداء الغاية الزمانية .

٥- مجيء (منْ) بمعنى (على) .

مجيء (مِنْ) لبيان الجنس :

تناول النحويون المعاني التي اختصت بها الأداة (مِنْ) ، ولم يذكروا من بيّن تلك المعاني خروج (مِن) لبيان الجنس ، فابن يعيش عندما ذكر معاني (مِنْ) اشار في نهاية قوله ، وبيّن أنَّ هذا هو راي سيبويه ، فحين يتناول قوله تعالى ((أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَاماً فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ))[النور : ٤٣] ، قال :" فقد تكررت (مِنْ) في ثلاثة مواضع ، فما معناها في كل موضع منها ؟ قيل : إنَّ الاول لابتداء الغاية ، والثانية يجوز فيها الوجهان : أحدهما التبعيض ، على أنَّ الجبال من الغيم ، وأمَّا الثالثة : فتكون على وجهين ، التبعيض والتبيين ، أمَّا التبعيض فعلى معنى ينزل من السماء بعض البرد ، وإمَّا التبيين فعلى أنَّ الجبال من البرد ، وهذا على رأي سيبويه"[١] ، وهذا إن دلَّ على شيء فانَّما يدلُّ على أنَّ معنى بيان الجنس غير موجود في كتب جمهور النحويين ، فهو من المعاني التي سكتوا عنها ولم يذكروها .

وفي مقابل ذلك ذكر صاحب كتاب شرح المفصل رايّاً جديداً لم يتناوله النحويون السابقون ، بل لم يذكروه في كتبهم في موارد معاني (مِنْ) ، ونسب الراي لأبي الحسن الاخفش ، عندما نُقل عنه توضيحه للنص القرآني السابق وهو قوله تعالى ((وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاءُ))[النور : ٤٣].

فقال " فيحتمل ثلاثة وجوه : أحدهما أن تكون (مِنْ) لابتداء الغاية ، وموضعها نصب على أنَّه ظرف ، والثانية زائدة على أنَّه مفعول به ، فتكون الجبال على هذا تعظيماً لما ينزل من السماء من البرد والمطر ، و(فيها) من صفة الجبال ، و(فيه) ضمير من الموصوف و(مِنْ) الثالثة لبيان الجنس كأنَّه بيَّن من أي شيء هو المُكثَّر ، كما تقول (عندي جبال من مالٍ) فتُكثِّر ما منه عندك ثمَّ تُبيَّن المُكثَّر بقولك (مِن المال) . ويجوز أن تكون (مِنْ) الثالثة زائدة ، وموقعها رفعُ بالظرف الذي هو (فيها) ، ولايكون فيه ضمير على هذا ؛ لأنَّه قد رفع ظاهراً"[٢] .

---

(١) شرح المفصل : ٤/ ٤٦٢

(٢) شرح المفصل : ٤/ ٤٦٢

" وأمَّا الوجه الثاني : فأنْ يكون موضُع (مِنْ) الثانية نصبَّ على الظرف ، وتكون الثالثة زائدة في موضع نصب على المفعول به ، أي : وينزَّل من السماء من جبال فيها برداً ، والوجه الثالث : أن تكون (مِنْ) الأولى لابتداء الغاية ، والثانية نصبَّ على الظرف والثالثة لبيان الجنس ، وفي ذلك دلالة على أنَّ في السماء جبالاً برداً ، وكأنَّه على هذا التأويل ذكر المكان الذي يُنزَّل منه ، وكم يذكر المُنزَّل للدلالة عليه ووضوح الامر فيه"[١] .

هذه هي المعاني التي ذكرها ابن يعيش ، وقد لاحظنا أنَّ جمهور النحويين لم يذكروا من معاني (مِنْ) بيان الجنس ، ولكنَّ الاخفش قد تناولها من ضمن تلك المعاني .

وكان لهذا النوع حصة في كتب ابن مالك ، حينَ رأى أنَّ (مِنْ) يمكن أن تخرج لمعنى بيان الجنس ، وقد صدر بهذا من خلال قوله " ومجيؤها لبيان الجنس"[٢] ، أي مجيء (مِنْ) لبيان الجنس .

واستشهد ابن مالك على مجئ (مِنْ) لبيان الجنس[٣] بنصين قرآنيين ، وهما قوله تعالى ((أُوْلَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقاً)) [الكهف : ٣١] ، وقوله تعالى ((خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ)) [الرحمن : ١٤].

ولم يغفل النحويون الذين جاءوا قبل ابن مالك وبعده إلى ماذهب إليَّه ، ولكنَّهم لم يجزموا برأي بعينه ، وإنَّما ذكروا آراء متعددة كان رآي كون (مِنْ) التي لبيان الجنس منها وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدل على أنَّ ابن مالك الوحيد الذي قال بصحة مجيء (مِنْ) لبيان الجنس من غير أن يحتمل رأيّاً آخر ، وهذا مالاحظناه من خلال عرض رأي ابن مالك في كتبه واستشهاده بالنصوص القرآنية .

فالعكبري مثلاً ، وهو من الذين سبقوا ابن مالك حين علّق على قوله تعالى ((عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً)) [الرحمن : ١٤-١٥] ، قال : " (مِنْ أساور) يجوز أن تكون (مِنْ) زائدة ، ويدل عليها قوله (وحلوا اساور) ، ويجوز أن تكون غير زائدة ؛ أي : شيئاً من أساور ؛ فتكون لبيان الجنس أو للتبعيض ، و(مِنْ ذهب) ، و(مِنْ) في بيان الجنس أو للتبعيض وموضعها جَرَّ نعتاً لأساور ، ويجوز أن تتعلق بـ (يحلَّون)"[٤] .

---

(١) شرح المفصل : ٤/ ٤٦٣ ، ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ١٢٣
(٢) شرح التسهيل : ٣/ ١٣٤
(٣) المصدر نفسه : ٣/ ١٣٤
(٤) التبيان في اعراب القرآن : ٨٤٦ ، ينظر البحر المحيط : ٦/ ١١٦

أمَّا ابن عصفور فقد رفض الرأي الذي قال به الأخفش الأوسط وذهب إليه ابن مالك وقال : " والذي زعم أنَّ (مِنْ) لتبيين الجنس استدلَّ على ذلك بقوله تعالى [ذَلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ][الحج : ٣٠] ، ألا ترى أنَّ الأوثان كلّها رجس ، وإنَّما أتيت بـ (مِنْ) ليبين ما بعدها من الجنس الذي قبلها . فكأنَّك قلت : اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان ، أي : اجتنبوا الرَجس الوثني ... ولا حجة لهم في شيء من ذلك . أمّا قولهم (فاجتنبوا الرّجسَ) ... فهو تخريج على أن يكون المراد بالرجس عبادة الوثن ؛ فكأنَّه قال : فاجتنبوا من الأوثان الذي هو العبادة ؛ لأنَّ المحرَّم من الاوثان إنَّما هو عبادتها"[١] .

وفي توضيح النص القرآني نفسه ، ولنفس الرأي وهو الرفض ذهب الرضي إليَّه حينَ علّق على النص القرآني بقوله " وتعرِفها بأن يكون قبل (مِنْ) أو بعدها مبهم ، يصلح أن يكون المجرور بـ (مِنْ) تفسيراً له ، وتوقع اسم ذلك مجرور على ذلك المبهم ، كما يقال مثلاً للرجس ؛ وللضمير في قولك : عَزَّ مِنْ قائل ؛ إنَّه قائل ؛ بخلاف البعضية ، فإنَّ المجرور بها لايطلق على ماهو مذكور قبله أو بعده ؛ لأنَّ ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكلّ لايقع على البعض"[٢] .

ولم يأتِ السمين الحلبي بجديد ، بل ذهب إلى التعددية في الارآء ، ولم يكن له رأياً ترجيحياً من بين تلك الاراء ، ونلاحظ بيان ذلك من خلال تفسيره قوله تعالى ((أُوْلَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِّن سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقاً))[الكهف : ٣١] .

قال الحلبي : " (مِنْ اساور) في (مِنْ) هذه أربعة وجوه : أحدهما : أنَّها للابتداء والثاني أنَّها للتبعيض ، والثالث لبيان الجنس ، أي : شيئاً من أساور ، والرابع إنَّها زائدة"[٣] .

وقد واكب ابن عرفه (ت ٨٠٣هـ) في تفسيره رأي ابن مالك بقوله " وقال بعضهم لم يذكر أنَّها للتبيين ، وما معناها إلا لبيان الجنس ، وذكر البيانيون أنّها تكون للتجريد"[٤] .

ومن الذين ساروا في الاتجاه نفسه محيي الدين الدرويش عندما فسَّر قوله تعالى ((خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ، وَخَلَقَ الْجَانَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ))[الرحمن : ١٤-١٥] قوله " (ومِنْ) لابتداء الغاية ، ومن نار صفة لمارج ، و (مَنْ) للبيان ، أو التبعيض"[٥] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ٥٠٩/١
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٢٦٨
(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ١٠ / ٤٧١
(٤) تفسير ابن عرفه ، محمد بن محمد الورغمي : ١/ ٧٨
(٥) اعراب القرآن وبيانه : ٧/ ٣٧٣

وكذلك ذهب السميّن الحلبي إلى تعددية في الرأي وهو يفسر قوله تعالى ((خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ وَخَلَقَ الْجَانَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ))[الانسان : ٢١] ، فقال "(من مارج من نار)(مِنْ) الاولى لابتداء الغاية وفي الثانية وجهان : إنَّها للبيان ، والثاني : إنَّها للتبعيض"[١].

وبعد عرض الارآء التي قال بها النحويون ، وتعليق المفسرون على الشواهد القرآنية التي قدَّمها ابن مالك على أنَّ (مِنْ) فيها جاءت لبيان الجنس ، نستشف أنَّ هذه القاعدة ، وهي مجيء (مِنْ) لبيان الجنس قد قال بها ابن مالك ، وجزم بوجود هذا المعنى في القرآن الكريم .

مجيء (مِنْ فصليَّة) :

من المعاني التي تناولها ابن مالك هو معنى (الفصليَّة) ، وهذا المعنى لم يتناوله النحويون في كتبهم ، حين يذكرون المعاني التي يخرج إليَّها حرف الجر (مِنْ) ، إلاَّ السيَّوطي في كتابه همع الهوامع[٢] .

وأستشهد بقوله تعالى ((مَّا كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىَ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ))[ال عمران : ١٧٩] ، وبيَّن أنَّ هذا الرأي قد ردّه النحويون فقال " ورُدَّ بأنَّ الفصل مُستفاد من العامل ، وهو العلم وماز ، وإنَّ الظاهر كونها للابتداء أو المجاوزة "[٣] .

وكان لابن مالك فضل السبق في ابراز هذه القاعدة وبيان مدلولها ، وكون (مِن) لها معنى مضاف وهو معنى الفصل ؛ فقال ابن مالك " وأشرت بذكر الفَصْل إلى دخولها على ثاني المضاديّن"[٤] . واستشهد لهذه القاعدة بنصين من القرآن الكريم[٥] ، هما قوله تعالى ((فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاَحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاء اللّهُ لأعْنَتَكُمْ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)) [البقرة : ٢٢٠] ، وقوله تعالى ((مَّا كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىَ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ))[آل عمران : ١٧٩] .

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٤٧٢/١٠

(٢) ينظر كشف المشكل في النحو : ١/ ٥٦٢ ، شرح جمل الزجاجي ، ابن هشام : ١/ ٥٠٠ ، شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٢٦٣

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ٢١٤

(٤) شرح التسهيل : ٣/ ١٣٧

(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

وقد عزَّز ابن مالك دليله القرآني بدليل من كلام العرب وهو قول الشاعر[١]:

إذا ما ابتدأت امراً جاهلاً ببِّر فقصَّر عن فعلِهِ

ولم تَره قائلاً الجميل ولا لحرف العزَّ من دُلهِ

فسره الهوان فإنَّ الهوان دواء الذي الجهل مِنْ داخلهِ

ولم نعثر على قول من أقوال النحويين السابقين لابن مالك الذين تناولوا معاني (مِنْ) ذكر لمعنى كونها خرجت للفصل ، إلَّا تعليقة للعكبري على قوله تعالى ((يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاء اللّهُ لأعْنَتَكُمْ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ))[البقرة : ٢٢٠] ، فقال " المُفسد والمُصلح هما جنسان "[٢] ، فلم تكن اشارته واضحة إلى عدّ (مِن) خارجة لمعنى الفصل ، فقد بيَّن جنسي اللفظين ، ولم يبيَّن معنى (مِن) .

وقد ذكر معنى الفصل في حروف الجرّ (مِنْ) أيضاً السيوطي في كتابه همع الهوامع ، فقال " والفصل : وهي الداخلة على ثاني المتضايفين "[٣] .

وعثرنا على تعليقة لابن عاشور في تفسيره ، وهذه التعليقة فيها تأييد لابن مالك فيما ذهب إليَّه ، وأشار فيها إلى رأي ابن مالك ، وذلك من عبر تفسيره قوله تعالى ((يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاء اللّهُ لأعْنَتَكُمْ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ))[البقرة : ٢٢٠] ، قال فيها " و(مِنْ) ... تفيد معنى الفصل والتمييز ، وهو معنى أثبته لها ابن مالك في التسهيل "[٤] .

والذي يمكن أن نثبته هنا أنَّ هذا رأي هو رأي جديد انفرد فيه ابن مالك عن النحويين ، وزاد شيئاً جديداً للتراث النحوي ليكون إثراءً له وسعة في القاعدة النحوية .

مجي (مِنْ) زائدة ومجرورها معرفة في كلام مثبت :

لم يغفل النحويون عن ذكر معنىً من معاني (مِنْ) ، وهو مجيء (مِنْ) زائدة ، ولكنَّهم قيدوها في كونها زائدة في أن يكون مابعدها ، أي مجرورها نكرة ، وأن يكون الكلام منفياً ، فاذا لم يجتمع هذان الشرطان فأنَّها لاتكون زائدة للتوكيد.

---

(١) شرح التسهيل : ٣/ ١٣٧
(٢) التبيان في اعراب القرآن : ١٧٧
(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ٢١٤
(٤) التحرير والتنوير : ٢/ ٣٥٨

وقد عرض ابن يعيش في مفصله رأي النحويين في شروط مجئ (مِنْ) زائدة ، وبيَّن رفضهم وقوع حرف الجر زائداً في الكلام الموجب ، أي في غير الكلام المنفي ، ووضح سبب رفضهم بأنَّ استغراق الجنس في الموجب شيء محال ، وهذا هو قول سيبويه[١] .

وقد أفصح ابن يعيش بصورة جليّة عن الشروط التي قال بها النحويون في مجيء (مِنْ) زائدة ، وإن لم تنطبق هذه الشروط يمتنع أن تكون زائدة ، فقال " وإنَّما تزاد (مِنْ) مُخلِّصة للجنس ، مؤكدة معنى العموم ، وقد أشترط سيبويه لزيادتها ثلاثة شروط ، أن تكون نكرة ، أن تكون عامَّة ، أن تكون في غير الواجب "[٢].

وقبل أن يقدم ابن مالك أطروحته في بناء قاعدة نحوية جديدة ، ذكر رأي الجمهور ، وقد نقل كلام سيبويه بمنع مجيء (مِنْ) زائدة ، الا أن يكون مجرورها نكرة ، وأنْ تكون مسبوقة سبق بنفي او استفهام[٣] ، نحو قوله تعالى ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ))[فاطر : ٣] .

وبيَّن السيَّوطي في كتابه همع الهوامع رايَّان ، احدهما رأي جمهور النحويين الذين عدّوا (مِنْ) زائدة بشرط دلالتها على العموم وأنْ يكون ما بعدها نكرة ، وأن يسبقها نفي أو استفهام ، والثاني حيث جعل (مِنْ) زائدة للتنصيص على العموم ، واشترط أن يكون مابعدها نكرة ، والثاني نقل لنا كلام القائلين بصحة مجيئها زائدة في الكلام المثبت وكذلك مجيء المعرفة بعدها ، ونسب هذا الكلام على حدِّ قوله إلى الأخفش الأوسط والبصريين والكسائي وهشام من أهل الكوفه . وقد ألحق ابن مالك مع القائلين بصحة ذلك[٤] .

وعرض السيَّوطي[٥] في حديثه عن (مِنْ) الزائدة نصوصاً قرآنية تبيّن الرأي الذي ذهب إليه جمهور النحويين ، فمن الآيات القرآنية التي عرضها وقد بيَّن فيها نظرتهم لشروط كون (مِن) زائدة ، وهو أن يكون بعدها نكرة ووقوعها في الكلام مسبوق بـ (نفي) أو استفهام ، قوله تعالى ((لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ إِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ))[الأعراف : ٥٩] ، وقوله تعالى ((وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ أَفَلاَ تَتَّقُونَ))[الأعراف : ٦٥] وقوله تعالى ((وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَـذِهِ نَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللّهِ وَلاَ تَمَسُّوهَا بِسُوَءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ))[الأعراف : ٧٣] وقوله تعالى ((وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن

---

(١) ينظر شرح المفصل : ٤/ ٤٦٠ ، ينظر الكتاب : ٤/ ٢٢٥ ، اسرار النحو ، ابن كمال باشا : ٢٧٦
(٢) شرح المفصل : ٤/٤٦٠
(٣) ينظر شرح التسهيل : ٣/ ١٣٨-١٣٩
(٤) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ٢١٥
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ)) [الانعام : ٥٩] .

وكذلك عرض السيّوطي النصوص التي تبيَّن رأي القائلين بجواز مجيء (مِنْ) زائدة مع المعرفة وفي الكلام المثبت هي ، قوله تعالى ((يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ))[الأحقاف : ٣١] ، وقوله تعالى ((وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَى مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللّهِ وَلَقَدْ جَاءكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ)) [الأنعام : ٣٤] .

وكان لابن مالك رأيًا مخالفاً لرأي جمهور النحويين ، إذ جوز مجيء (مِنْ) الزائدة وقد وقعت المعرفة بعدها ، وكذلك صحة وقوعها في الكلام المثبت ، ويذهب ابن مالك أكثر من ذلك عندما ذكر مخالفته رأي جمهور النحويين ، فذكر رأي الاخفش ، وذكره رأي الأخفش هو اشارة إلى أنَّ الأخفش أشار إلى القاعدة قبل ابن مالك ، وحذا ابن مالك حذوه فيها وهذا مانلاحظُه في كلامه بقوله " وأجاز الاخفش وقوعها في الإيجاب وجرَّها معرفة وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً"[١] .

وقد أكد ابن مالك[٢] ماذهب إليه بنصوص من القرآن الكريم ، وهي قوله تعالى [وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَى مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللّهِ وَلَقَدْ جَاءكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ][الانعام : ٣٤] ، وقوله تعالى ((أُوْلَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقاً))[الكهف : ٣١] .

وقوله تعالى ((إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ))[البقرة : ٢٧١] ، وقوله تعالى ((يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ)) [الأحقاف : ٣١] وقوله تعالى ((إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ)) [محمد : ١٢] .

وذكر ابن مالك أنَّ مجئ (مِنْ) زائدة على غير الشروط التي اشترطها النحويون قد ورد في كلام العرب ، لكي يثبت أنَّ ماذكره هو اتفاق بين كلام القرآن الكريم وكلام العرب ، وكأنَّه بهذا أراد أن يقول : كلّ الأساليب النحوية الواردة في القرآن الكريم لها ما يماثلها من نصوص في كلام العرب ، ومن هنا استشهد ببعض الأبيات الشعرية وعلّق عليها ، ومن هذه الأبيات قول الشاعر جرير " :

---

(١) شرح التسهيل : ٣/ ١٣٨-١٣٩

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

لمّا بلغت إمام العَدَّل قلتُ له قد كان من طولِ إدْلاجِي وتهجيرِي

وعلّق ابن مالك على البيت الشعري بقوله " أراد قد كان طول إدلاجي وتهجيري"[١] . فلفظ (طول إدلاجي) معرفة ، فاصبحت (مِن) زائدة وقد جاء بعدها معرفة .

وبيتُ شعري أخر يؤكد فيه على ماراد اثباته وهو قول الشاعر[٢]" :

وكنتُ أرى كالموت من بيَّن ساعة فكيف ببيَّن كان موعده الحشر

أراد وكنتُ أرى بين ساعة كالموت "

ومثله قول الشاعر[٣] :

يَظلُّ بِهِ الحَربَاءُ يُمثلُ قائماً ويَكْثرُ فيه مِنْ حَنينِ الأباعرِ

وقال ابن مالك " أراد ويكثر حنين الأباعر"[٤] ، فـ (مِنْ) زائدة على رغم من وجود معرفة بعدها (حنين الأباعر) .

لقد ذكرنا سابقاً أنَّ الرأي الذي تبناه ابن مالك يعود إلى الأخفش ، وكذلك ذكر ابن مالك أنَّ الكسائي يرى زيادتها في الايجاب [٥] ، ومالَ إلى هذا الرأي ابن جني في قراءة ، فقد روي عن الأعرج أنَّه قرأ قوله تعالى ((وَإِذْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّيْنَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُواْ أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُواْ وَأَنَاْ مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ [آل عمران : ٨١] ، قرأ (لَمَّا) بفتح اللام وتشديد الميم ، وبالالف قبل الكاف ، هكذا (لَمَّا آتيناكُم) ، وعلق ابن جني على هذه القراءة ووصفها بالغرابة ووجهها توجهات عدّة ، وأقرب هذه التوجهات إلى نفسه أنَّ الميم زائدة على مذهب الأخفش في الواجب ، والأصل فيها (لَمِمَّا) فلما اجتمعت ثلاث ميمات حصل ثقل في الكلمة فحذفت الميم الأولى فبقت (لمَّا) مشددة[٦] .

ووجدنا أنَّ هذا الرأي تناوله الاخفش في كتابه معاني القرآن[٧] ، في تعليقه على النص القرآني ، وهو قوله تعالى ((وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَى مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللّهِ وَلَقَدْ جَاءكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ))[الانعام : ٣٤] .

---

(١) شرح التسهيل : ٣/ ١٣٩
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها ، ينظر جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد : ٣١٦
(٤) شرح التسهيل : ٣/ ١٣٩
(٥) ينظر شرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٩٨ ، شرح التسهيل : ٣/ ١٣٩
(٦) المحتسب : ١/ ١٦٤
(٧) ينظر معاني القرآن ، الاخفش : ٢/ ٤٨٨

وقد تناول النحويون والمفسرون القاعدة النحوية التي ذكرها ابن مالك في كتبهم ، ولم نجدهم قد أقرّواَ كون (مِنْ) زائدة للتوكيد في الكلام الموجب وقد جاء معرفة بعدها ، بل وجدنا من واكب جمهور النحويين فيما قالوه ، ومنهم من ذهب إلى عرض الاحتمالات ، ومنهم من ذكر الرأيين ، رأي جمهور النحويين ورأي ابن مالك ولم يرجح أحدهما .

لقد ذهب ابن عطيَّة ووافقه أبوحيَّان في تفسيريهما إلى كونها بعضيَّة[١] ، أما العكبري في التبيان فقد نقل الرأيين ، راي جمهور النحويين بالمنع ، ورأي الاخفش الذي جاء به ابن مالك[٢] .

ذكر السمين الحلبي ثلاثة أراء ، وهي أنَّها للتبعيض ، أي بعض سيئاتكم ؛ لأنَّ الصدقات لا تكفر جميع السيئات ، فعلى هذا فالمفعول في الحقيقة محذوف ، أي : شيئاً من سيئاتكم ، والثاني : أنَّها زائدة ، وهو رأي الأخفش وابن مالك ، والثالث أنّها للسببية ، أي : مِنْ أجل ذنوبِكُم وهذا ضعيف"[٣] .

وقد نسب السميَّن الحلبي القول بزيادة (مِن) في الكلام المثبت ومجرورها معرفة إلى الأخفش عن طريق ابن عطية الذي نقله عن الطبري ، وفي الحقيقة لم نجد هذا الرأي عند ابن عطية[٤] ، ولا عند الطبري[٥] .

ومن المفسرين المحدثين الذي تناول هذه المسألة وذهب إلى عدم صحة ماذهب إليه ابن مالك هو محيي الدين درويش في تفسيره ، إذ واكب جمهور النحويين فيما ذهبوا إليَّه من خلال ذكره كلام سيبويه ، وذلك في تفسير قوله تعالى ((إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لُّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)) [البقرة:٢٧١] فقال: " (ومِنْ سيئاتهم) متعلقان بمحذوف صفة لمفعول به محذوف ، صفة لمفعول به محذوف ، أي : شيئاً من سيئاتكم ، نص على ذلك سيبويه ، وهو أولى من جعلها زائدة في الكلام الموجب"[٦] .

وبذلك يمكن القول إن زيادة (مِنْ) في الكلام الموجب وبعدها معرفة ، ورد عند الكسائي ، ومن بعده الأخفش ، وتبناه ابن مالك ، وهذا مانقله ابن مالك إليَّنا ، ومعنى ذلك أنَّ شروط مجيء (مِنْ) زائدة تحتاج إلى تعديل ، حتى تستقيم مع النصوص القرآنية كلّها .

---

(١) ينظر المحرر الوجيز في كتاب الله العزيز : ٥/٢٤٩- ٢٥٠ ، البحر المحيط : ١/ ٣٣٩
(٢) ينظر التبيان في اعراب القرآن : ٢٢٢
(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٢/ ٢٧١
(٤) ينظر المحرر الوجيز في كتاب الله العزيز : ٥/ ٢٤٩-٢٥٠
(٥) ينظر جامع البيان في تفسير القران : ٥/ ٥٨٢-٥٨٣
(٦) اعراب القرآن وبيانه : ٣/ ٣٦٢

(مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية :

تناول النحويون خروج (مِنْ) إلى معنى ابتداء الغاية في الزمان والمكان ، أي كونها ذي غاية زمانية أو مكانية ، ولكن جمهور النحويين ارتضى خروج (مِنْ) لابتداء الغاية المكانية ، وهذا ما اشار إليَّه النحويون في كتبهم ، قال ابن مالك : " ومجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان مُجمع عليَّه "[١] ، واستشهد ابن مالك بنص قرآني يوثق كلامه [٢] ، وهو قوله تعالى ((سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ))[الاسراء : ١] .

وأكد ابن مالك أنَّ الاختلاف وقع في كونها زمانية فقال" ومجيئها لابتداء غاية الزمان مختلف فيَّه ؛ فبعض النحويين منعوه ، وبعض اجازه "[٣] .

وصرح ابن يعيش في شرح المفصل أنَّ (مِن) " لاتكون عند سيبويه إلاَّ في المكان "[٤] ، وهذا يعني أنَّ جمهور النحويين يمنعون وقوع (مِنْ) لابتداء الغاية المكانية ولكنَّ ابن مالك بيَّن أنَّ سيبويه له رأيان ، مرة أجاز ومرة منع ، بقوله " وفي كلام سيبويه تصريح بجوازه وتصريح بمنعه"[٥] ، قال ابن مالك " فأمَّا التصريح بجوازه ، فقوله في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد ظرف ، ومن ذلك قول العرب :

مِنْ لدُ شَوْلاً فإلى إيلائِها

نصب شوالاً ، لأنَّه أراد زماناً ، والشوال لايكون زماناً ولا مكاناً ، فيجوز الجرّ كقولك : مِنْ لدن صلاة العصر إلى وقت كذا .... فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء حسن أن يكون زماناً إذا عمل في الشول ، كأنَّك قلت من لدُّ أن كانت شؤالاً إلى ايلائها "[٦] .

وأمَّا قوله بالغاية المكانية فهو " وأمَّا (مِنْ) فتكون لأبتداء الغاية في المكان"[٧] وعلّق ابن مالك على ماقاله سيبويه بقوله " فظاهر هذا الكلام منع استعمال (مِنْ) في المكان ... وأمَّا

---

(١) شرح التسهيل : ٣/ ١٣٠-١٣١
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) شرح التسهيل : ٣/ ١٣١
(٤) شرح المفصل : ٤/ ٤٥٩
(٥) شرح التسهيل : ٣/ ١٣١
(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، ينظر الكتاب : ١/ ٢٦٥
(٧) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : جمال الدين بن مالك : ١٣٠

استعمال (مِنْ) في الزمان فمنعه غير صحيح ، بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن الكريم .... والأشعار الفصيحة "[1] .

وقدَّم ابن مالك[2] دليله على ماذكره من القرآن الكريم ، وهو قوله تعالى ((لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَداً لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ وَاللّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ))[التوبة : ١٠٨] .

وامَّا من كلام العرب فمنه قول النابغة الذبياني[3] :

ولا عيبَ فِيهم غيرَ أنَّ سيوفَهم بهنَّ فلولُ مِن قراعِ الكتائبِ

تخيرَّنَ مِن أزمانِ يومِ حليمةِ إلى يومِ قد جُرِّبنَ كلَّ التجاربِ

ومنه قول الشاعر[4] :

وكلُّ حسامٍ أخلصته قُيونُه مِنْ لدُنِ الظهرِ إلى العَصِيرِ

وبيّن ابن يعيش أنَّ هذا المذهب هو مذهب أهل الكوفة ، وأكد أنَّ البصريين رفضوا هذا الرأي ، واستثنى منهم المُبرَّد وابن درستويه ، وأوضح أنَّ الذين رفضوا استعمالها في الزمان قد أولوا النص القرآني الذي استشهد به ابن مالك ، بأنَّ ثَّمة مضافاً محذوفاً تقديره (مِنْ تأسيس أول يوم)[5] .

ولم يذهب السيَّوطي بعيداً عمَّا تناوله النحويون برفض مجيء (مِنْ) للغاية الزمانية ولكنَّه ذكر أنَّ الأخفش من القائلين به ، وأشار إلى رأي ابي حيَّان بكثرة وجوده في كلام العرب ، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيَّد[6] .

ولعل هذا الرأي راجع إلى الأخفش ، وقد أخذه منه ابن مالك ، وهذا ماوجدناه في تفسيره قوله تعالى ((لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَداً لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ وَاللّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ))[التوبة : ١٠٨]، وذلك بقوله " يُرِيُد : مُنذُ أوَّل يومٍ ؛ لأنَّ مِن العرب مَن يقول : (لم أره مِنْ يوم كذا ؛ يُريد : مُنذُ وَ(مِنْ أولِ يومِ) ؛ يُريد به : مِنْ أوَّل الأيَّام ؛ كقولك : لقيتُ كُلَّ رَجُلٍ ،؛ تُريدُ بهِ : كُلَّ الرِجالِ "[7] .

---

(1)) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(2)) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(3)) شواهد ابن عقيل ، عبد المنعم الجرجاوي : ١٤٥
(4)) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٣٢
(5)) شرح المفصل : ٤/ ٤٥٩
(6)) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ٢١٢
(7)) معاني القرآن ، الاخفش : ١/ ٣٦٥

مجيء (من) بمعنى (على) :

لم يتناول النحويون من ضمن مسائلهم النحوية قاعدة مجيء حرف الجر (مِن) بمعنى (على) ، وهذا يدلُّ على اغفالهم بعض القواعد النحوية[١] .

وقد خاض ابن مالك في هذه القاعدة ووضع الأسس لها ، وبيَّن صحة مجيء الحرف (مِن) بمعنى (على)[٢] .

وقدَّم ابن مالك لتوثيق قاعدته بالدليل القرآني ، وهو قوله تعالى ((وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ)) [الأنبياء : ٧٧] .

وأوضح ابن مالك أثناء حديثه عن تلك القاعدة أنّ هناك من ذكرها قبله ، هو أبو الحسن الأخفش ، وقد نهج منهجه في ذلك[٣] .

وقد أشار بعض المفسرين إلى هذه القاعدة في تفاسيره ، فالسميَّن الحلبي في تفسيره كعادته ذهب إلى التعدد في ذكر الآراء النحوية في المسألة الواحدة ، ولم يجزم برأي واحد بل يذكر الآراء على مستوى واحد ، فذهب وهو يفسر قوله تعالى ((وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ))[الأنبياء : ٧٧] ، إلى القول : إنَّ (من القوم) فيه أوجه ، أحدهما أن يُضمَّن (نصرناه) معنى منعناه وعصمناه ... فلما ضَمَّنه معناه تَعدى تعديته . والوجه الثاني : أنَّ نصر مطاوعة انتصر ، فتعدَّى تعدية ما طاوعه ، والوجه الثالث أنَّ (مِن) بمعنى (على) ، أي على القوم[٤] .

ولقد ذهب ابن عاشور إلى منع مجيء (مِن) بمعنى (على) ، وأوضح أنَّ تعدية (نصرناه) بالحرف (مِن) أبلغ من تعديته بالحرف (على) ، وذلك لأنَّ (مِنْ) تضمنت معنى التعدية والحماية[٥] .

والملاحظ أنَّ عدم ذكر النحويين هذه القاعدة أو منعهم مجيء (مِنْ) بمعنى (على) يدلُّ على أنَّ ابن مالك قد أرفد المكتبة النحوية بقاعدة جديدة وسعت من نطاق القواعد العربية وجعلتها تتسم بنوع من المرونة في الاستعمال .

---

(١) شرح المفصل : ٤/ ٤٥٩ ، شرح جمل الزجاجي ، ابن هشام : ٢/ ١٥٢ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ٢١٦

(٢) ينظر شرح التسهيل : ٣/ ١٣٦-١٣٧

(٣) شرح التسهيل : ٣/ ١٣٦-١٣٧

(٤) ينظر الدَّر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٨/ ١٨٤

(٥) التحرير والتنوير : ١٧/ ١١٤

مجيء اللام للتعدية :

ذكر جمهور النحويين أنَّ اللام لها معانٍ عدّة ، ولم نراهم قد تناولوا مجيء (اللام) للتعدية[١] ، حتى إنَّ السيَّوطي عندما ذكرها قد نسبها إلى ابن مالك في كتبه . وهذا يفهم من كلامه الذي نقله في كتابه همع الهوامع[٢] ، وهذا إن دلَّ على شيء فإنّما يدل على أنَّ جمهور النحويين لم يذكروا خروج (اللام) للتعديَّة .

وقد اختص ابن مالك بذكر خروج (اللام) إلى معنى التعديَّة وذلك في كتابه الكافية الشافية[٣]، وقدم دليلَّه النص القرآني ، وهو قوله تعالى ((وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً))[مريم : ٥] .

وقد كان لهذه القاعدة حصة في كلام بعض النحويين ، فقد قال بها ابن هشام ، وقال بخروج اللام لمعنى التعديَّة[٤] ، قال ابن هشام في تعليقه على الآية المذكورة " والاولى عندي أن يمل للتعدية "[٥] .

وذكر السيّوطي أنَّ ابن مالك أجاز مجيء اللام للتعدية ، ومثل له بقوله تعالى ((وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً [مريم : ٥] ، ثم أنَّ (مِنْ) لم تكن للتعدية وإنَّما لشبه الملك[٦] .

وقد تناول المحدثون هذا المعنى ، وكان منهم الدكتور عباس حسن ، الذي أقرَّ بخروج (اللام) للتعديّة ، ومثل بالنص القرآني الذي جاء به ابن مالك لتقعيد قاعدته النحوية[٧] ، ومن الباحثين من لم يكتفِ بإقرار ما ذهب إليه ابن مالك ، بل زاد نصاً قرآنياً أخر على النص الذي قال به ابن مالك ، ومنهم الدكتور عضيمة[٨] ، وهذا النص هو قوله تعالى ((فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ))[الشورى : ١١] .

---

(١) ينظر التبيان في اعراب القرآن : ١/ ٣٦٠ ، ينظر شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : ١ / ٥٣٧ ، شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٤٨٠-٤٨١٤ ، كتاب الكناش في فني النحو والصرف ، ابو الفداء الأيوبي : ٢/ ٧٣

(٢) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ٢٠٤

(٣) شرح الكافية الشافية : ٢/ ٨٠٢

(٤) ينظر مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ١/ ١٧٦

(٥) المصدر نفسه : ١٨٢/٣

(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ٢٠٤

(٧) ينظر النحو الوافي : ٢/ ٤٧٣

(٨) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق١/ ج٢/ ٤٥٠

مجيء اللام بمعنى في :

إنَّ خروج (اللام) لمعنى (في) من المسائل التي لم يخُض بها جمهور النحويين بل لانجد لها ذكراً في كتبهم[١] ، إلاَّ صاحب كتاب همع الهوامع[٢] قد أشار إليها حينَ تناول حروف الجر ومعانيها ، وأكَّد على خروج (اللام) بمعنى (في) ، وقدم دليلاً قرآنياً على ماذهب إليه ، وهو قوله تعالى ((وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ))[الأنبياء : ٤٧] ، وقوله تعالى ((لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لاَ تَأْتِيكُمْ إِلاَّ بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللّهِ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ))[الأعراف : ١٨٧] .

أمَّا في كتب ابن مالك[٣] فقد كانت لهذه المسألة وجوداً، وبيَّن موافقتها لـ (في) ، وأثبت مجيئها في القرآن الكريم وكلام العرب ، ففي القرآن الكريم قوله تعالى ((وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ))[الأنبياء : ٤٧] ، وكذلك قوله تعالى ((لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لاَ تَأْتِيكُمْ إِلاَّ بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللّهِ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ [الأعراف : ١٨٧] .

ففي النص القرآني الأول نجد لفظة (ليوم) وإنَّ (اللام) فيها بمعنى (في) ، فيكون المعنى (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ في يَوْمِ الْقِيَامَةِ) ، وكذلك في النص القرآني الثاني فإنَّ لفظة (لوقتها) بمعنى (في وقتها) .

ولم يكتفِ ابن مالك بالنصوص القرآنية ، بل أردفها بنصوص من المآثور الشعري فاكد قاعدته التي قال بها ببيتين من الشعري العربي ، أحدهما للشاعر مسكين الدرامي ، وهو قوله[٤] :

أولئك قومي قد مضوا لسبيلهم كما قد مضى لقمان عاد تبَّع

والآخر للشاعر الحكم بن صخر[٥]:

وكلُّ أب وابن وإن عُمَّرا معاً مُقيمين مفقود لوقتٍ وفاقد

---

(١) ينظر اللمع : ٢٣٣ ، شرح المفصل : ٤/ ٤٧٩
(٢) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢/ ٢٤٢
(٣) ينظر شرح التسهيل : ٣/ ١٤٦-١٤٧
(٤) المصدر نفسه : ٣/ ١٤٧
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

وقد قصد الشاعر الدارمي في البيت الأول مضوا في سبيلهم ، وقصد الشاعر الحكم بن صخر في البيت الثاني (في الوقت)[١] .

وفي الحقيقة أنَّ الرأي الذي قال به ابن مالك يرجع إلى الفرَّاء ، وهذا ماوجدته في كتابه معاني القرآن ، وذلك في معالجته قوله تعالى ((وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ))[الأنبياء: ٤٧] ، فأشار إلى أنَّ معنى ليوم القيامة بمعنى في يوم القيامة[٢] ، ولقد ذهب الزمخشري مذهباً بعيداً في تفسيره الآية المذكورة فرأى أنَّ اللام إمَّا بمعنى قد ، وإمَّا سببية تعليلية فقال : " ليوم القيامة مثلها في قولك : جئته لخمس من الشهر ، وقيل لأهل القيامة : أي لأجلهم [٣] .

ولا يخفى أنَّ المفسرين الذين جاءوا بعد ابن مالك قد تناولوا رأي ابن مالك مع أراء اخرى ، ولم يجزموا برأي من الاراء التي ذكروها ، وكان من جملة هؤلاء الزمخشري الذي جاء برأياً مخالفاُ لما قال به ابن مالك ، عندما جعل (اللام) بمعنى (عند) من خلال قوله " ليوم القيامة مثلها في قولك : جئته لخمس من الشهر ، وقيل لأهل القيامة : أي لأجلهم"[٤] .

وذكر صاحب تفسير جامع البيان في تفسير القرآن رأيين كان أحدهما رأي ابن مالك بقوله " لأجل جزائه أو لأجل أصله ، أو اللام بمعنى (في) "[٥] .

وتناول ابن عادل هذه القاعدة في تفسيره وهو يفسر قوله تعالى ((وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ))[الأنبياء : ٤٧] ، وبيَّن عدة آراء محتملة في دلالة حرف الجر (اللام) في قوله تعالى (ليوم القيامة) ، والاراء التي قال بها ، لم يُجزمْ بها ، فقد نقل رأي الزمخشري الذي عدَّها بمعنى (عند) ، وقدَّم الرأي الثاني الذي قال به ابن مالك بمجيء اللام بمعنى (في) والثالث : أنَّها للتعليل ، ولكن على حذف المضاف ، أي : لحساب يوم القيامة [٦] .

---

(١) ينظر أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الامين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي : ٣/ ٢١١

(٢) ينظر معاني القرآن ، الفرّاء : ٢/ ٢٠٥

(٣) الكشاف : ٤/ ١٤٨

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٥) جامع البيان في تفسير القرآن : ٢٠

(٦) البحر المحيط : ٦ / ٢٩٤ ، اللباب في علوم الكتاب : ١٣/ ٥١١

(الباء) بمعنى (على) :

لم يشير النحويون في كتبهم إلى خروج (الباء) بمعنى (على)[1] . ولم نجد من النحويين قد تناولها إلاَّ السيَّوطي ، وقد نسبها إلى الكوفيين ، وبيَّن أنَّ ابن مالك جزم بهذا الرأي ، وهذا يدلُّ على إن جمهور النحويين قد سكتوا عنها ولم يذكروها في كتبهم .

وقدَّم السيَّوطي أدلة من القرآن الكريم تبين ماذهب إليه ابن مالك ، وذلك كقوله تعالى ((وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِماً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ))[آل عمران : ٧٥] ، وعلّق عليها بدلالتها على الحرف (على) وقوله تعالى ((وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ)) [المطففين : ٣٠] ، أي عليهم[2] .

وقد وضّحها ابن مالك في شرح التسهيل أثناء تناوله معاني حروف الجرّ وعملها ، وأجاز مجيء حرف الجر (الباء) موافقاً لـ (على)[3]، واستشهد على ذلك بنصوص من القرآن الكريم ، وأردفها بالشاهد الشعري ، ليبين صحة وجودها في كلام الله وفي كلام العرب ، فمن النصوص القرآنية قوله تعالى ((وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِماً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)) [آل عمران : ٧٥] ، أي على قنطار ، وعلى دينار ، وقوله تعالى ((وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ))[المطففين : ٣٠] ، بمعنى وإذا مرّوا عليهم .

ومن المأثور الشعري الذي جعله دليَّلا على مجيء الباء بمعنى (على) قول الشاعر[4] :

أربٌ يبول الثُّعلبان برأسِهِ لقد ذلَّ من بالتْ عليه الثعالبُ

قال ابن مالك " أراد يبول على راسه "[5] .

ويمكن القول إنَّ الرأي الذي جاء به ابن مالك هو رأي ابي الحسن الأخفش ، وإنَّ ابن مالك قد أخذه منه ، وعلامة ذلك أنَّ الاخفش في تفسيره قوله تعالى ((وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِماً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ

---

(1) شرح المفصل : ٤/ ٤٧٨ ، شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : ١/ ٥١٧، شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٢٠١

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ١٦١

(3) شرح التسهيل : ٣/ ١٥٢

(4) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(5) شرح التسهيل : ٣/ ١٥٢

قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ))[آل عمران : ٧٥] ذكر أنَّ قوله " وقال تعالى (بدينار) ، بمعنى على دينار ، كما تقول مررت به وعليه [١] .

وذهب أبو حيَّان إلى ذكر معاني عدَّة لحرف الجر (الباء) في قوله تعالى ((وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِماً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ))[آل عمران : ٧٥] ، فقال " والباء في (بقنطار) ، قيل للإلصاق ، وقيل بمعنى (على) ، إذ الاصل أن تتعدى بـ (على) ، كما فال تعالى ((قَالُواْ يَا أَبَانَا مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ))[يوسف : ١١] ، وقوله تعالى ((قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَاللّهُ خَيْرٌ حَافِظاً وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ))[يوسف : ٦٤] وقيل : بمعنى (في) ، أي في حفظ قنطار ، وفي حفظ دينار ، والذي يظهر أنَّ القنطار والدينار مثالان للكثير والقليل فيدخل أكثر من القنطار وأقل ، وفي الدينار أقل منه"[٢] .

وقد أيَّد صاحب تفسير التحرير والتنوير ما قال به ابن مالك ، من خلال تعليقه على النص القرآني الذي أشار إليه ابن مالك بقوله " وقال تعالى : تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ ، أي على دينار كما تقول مررت به وعليه"[٣] .

مجيء (عن) للبدل :

ارسى ابن مالك قاعدة نحوية في معاني حروف الجر لم يلتف إليها جمهور النحويين ، فلم نلاحظ أنَّ جمهور النحويين قد تناولوها في كتبهم[٤] ، وكالمعتاد لم نجد لها ذكراً إلاَّ عند السيَّوطي في كتابه همع الهوامع[٥]، وقد نسبها إلى ابن مالك ، ووصفها بالزيادة ، أي زاد ابن مالك على القواعد التي وضعت لمعاني حروف الجر ، واستشهد على ماقاله بنص قرآني ، وهو قوله تعالى ((وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ [البقرة : ٤٨] .

وقد وجدنا أنَّ ابن مالك قد تبنى هذه القاعدة ، وبيّنها بالنص القرآني والشاهد الشعري ، فمن النصوص القرآنية قوله تعالى ((وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا

---

(١) معاني القرآن ، الأخفش الأوسط : ١/ ٢٢٥
(٢) البحر المحيط : ٢/ ٥٢٤
(٣) التحريروالتنوير : ١٠/ ٢٠٩
(٤) ينظر شرح المفصل : ٤/ ٤٩٩ ، توجيه اللمع : ٢٧٧ ، الجنى الداني في حروف المعاني : ٢٤٧
(٥) همع الهوامع : ١/ ١٩٢

شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ))[البقرة : ٤٨] ، فقوله تعالى : لاتجزي نفسُ عن نفس بمعنى لاتجزي نفسٌ بدل نفيس .

ومن الشواهد الشعرية استشهد ببيتين ، أحدهما قول الشاعر[١] :

كيف تراني قالبا مِحنَّى قد قتلَ اللهُ زياداً عني

وقد علق ابن مالك على البيت الشعري للشاعر الفرزدق بقوله" أراد كان قتل زياداً بدل قتلي إيَّاه"[٢] .

وقد تناول بعض النحويين الذين جاءوا بعد ابن مالك هذه النصوص القرآنية والشعرية ، منهم ابن هشام في كتابه المغني ، وذكر الشواهد الشعرية نفسها التي اعتمدها ابن مالك[٣] . وكذلك ذكرها بعض الدارسين المحدثين كتبهم[٤] ، وقد زاد الدكتور فاضل السامرائي في كتابه معاني النحو دليلاً شعريا أخرعليها لما ذكره ابن مالك في كتبه ، وهو قول الشاعر[٥] :

وتنكل الامُّ عن ابائِهم حتى وددْنا أنَّنا نِيامُ

مجيء (عن) للتعليل :

سكت جمهور النحويين عن مجيء حرف الجر (عن) للتعليل[٦] ، وقد تناولها المرادي في كتابه الجنى الداني وقدم لها نصيين قرآنيين[٧] ، وهما قوله تعالى ((وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأَوَّاهٌ حَلِيمٌ))[التوبة : ١١٤] ، وقوله تعالى ((قَالُواْ يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ [هود : ٥٣] .

---

(١) ينظر شرح التسهيل : ٣/ ١٥٨، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ١٥٨
(٢) شرح التسهيل : ٣/ ١٥٨
(٣) مغني اللبيب في كتب الاعاريب : ٢/ ٣٩٤
(٤) النحو الوافي : ٢/ ٥١٤ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٢/ ق١/ ٢٠٢-٢٠٣ ، النحو القرآني قواعد وشواهد : ٤٠٧
(٥) معاني النحو : ٣/ ٤٧
(٦) الجمل في النحو : ١٧٢ ، اللباب في علل البناء والاعراب : ١/ ٣٥٧
(٧) الجنى الداني في حروف المعاني : ٢٤٧

وقد ذكر ابن مالك[1] في كتابه شرح التسهيل هذه القاعدة النحوية ، وهي استعمال (عن) للتعليل ، وشاهده النحوي القرآني هو قوله تعالى ((وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأوَّاهٌ حَلِيمٌ [التوبة : ١١٤] فعن بمعنى سبب ، وقوله تعالى ((قَالُواْ يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ [هود : ٥٣] ، فعن قولك بمعنى بسبب قولك .

وأكّد هذه القاعدة النحوية بنص شعري ، وهو قول الشاعرضابئ البُرجمّي[2] :

وما عاجلاُ الطيرِ تُدنى مِنْ الفتى نجاحاً ولا عن وَليهنّ مخيّبُ

ومن المفيد أن أشير إلى أنَّ أبا جعفر النحاس قد سبق ابن مالك في تناول هذه القاعدة ولكنَّه أشار إليها أشارة خفيفة ، وهذا مايفهم من كلامه في تفسير النص القرآني وهو قوله تعالى ((وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأوَّاهٌ حَلِيمٌ))[التوبة : ١١٤] ، إذ قال " الموعدة عند العلماء كانت من أبي ابراهيم لأبراهيم (عليه السلام) ، وقال غيره : لايجوز أن يكون استغفر له إلا وقد أسلم ، ولكنَّه وعده أنَّه يظهر إسلامه فاستغفر له ، فلمَّا لم يظهر تبيَّن له أنَّه عدوٌ لله فتبرأ منه ، وقال ابو اسحاق : لمَّا أقام على الكفر تبيَّن له أنّه عدو لله ، وروى سفيان الثوري ... فلمَّا تبيَّن له أنَّه عدوٌ لله ، قال مات كافراً "[3] .

ويفهم من كلام النحاس أنَّ الموعد التي وعده إيَّاه كانت سبباً ، ثم تبيَّن بعدها أنَّه عدو ، وهذا يدلُّ على أنَّ (عن) خرجت هنا للتعليل .

ولم ينأى خالد الازهري (ت٩٠٥هـ) بعيداً عن المعنى الذي أشار إليه ابن مالك في كتبه ، وذكر خروج (عن) للتعليل وأجازه[4] .

ونجد أنَّ بعض المفسرين المحدثين تناولوا (عن) في النص القرآني ، وهو قوله تعالى ((وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأوَّاهٌ حَلِيمٌ))[التوبة : ١١٤] ، ومنهم محي الديَّن درويش الذي علق على النص القرآني بقوله " لم يكن استغفار إبراهيم لأبيه ناشئا إلا عن موعدة وعده أيّاه ، أي لأجلها"[5] .

---

(1) شرح التسهيل : ٣/ ١٦٠
(2) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(3) إعراب القران ، أبو جعفر النحاس : ٢/ ٢٣٨
(4) ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٦٥٣
(5) اعراب القرآن الكريم وبيانه : ٩/ ٢٨٦

وفي تعليقه على قوله تعالى ((قَالُواْ يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ))[هود : ٥٣] أثبت جواز مجي (عن) للتعليل بقوله " ويجوز أن يكون (عن) للتعليل ، والمعنى ما نحن بتاركي الهتنا لقولك ، فيتعلق بنفس تاركي "[١] .

مجي (في) دالّة على التعليل :

من المسائل التي لم يتناولها جمهور النحويين في كتبهم ، وغفلوا عنها وقوع حرف الجر (في) بمعنى العلّة أو السبب[٢] ، وقد ذكرها ابن مالك[٣] ولم يرَ من ضيّرٍ من مجيء (في) للتعليل ، وقدَّم نصوصاً قرآنية على ذلك واردفها بنصوص شعرية ، فمن النصوص القرآنية التي ذكرها قوله تعالى ((لَّوْلاَ كِتَابٌ مِّنَ اللّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ [الأنفال : ٦٨] ، وقوله تعالى ((وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَآئِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَن نُّشْرِكَ بِاللّهِ مِن شَيْءٍ ذَلِكَ مِن فَضْلِ اللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَشْكُرُونَ))[يوسف : ٣٨] وقوله تعالى ((رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّي فِي الدُّنُيَا وَالآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِماً وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ))[يوسف : ١٠١] .

ومن النصوص الشعرية[٤] التي استشهد بها ابن مالك في كتبه ، قول جميل بثينة :

فلَيتَ رجالا فيكِ قد نَذروا دَمى وهمّوا بقتلِي يابثينَ لقُونِي

وكذلك قول الشاعر[٥] :

لوَى راسَه عنِّي ومال بودِّه أغَانيجُ خَوْد كَان فينا يَزُورها

والشاهد في البيتين الشعريين هما (فيكِ و فينا) حيث خرجت (في) فيهما للتعليل

وقد تناولها بعض المفسرين ، ومنهم الدرويش عندما علق على قوله تعالى ((لَّوْلاَ كِتَابٌ مِّنَ اللّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ))[الأنفال : ٦٨] ، بقوله " (فِيمَا) جار ومجرور متعلقان بمسكم ، اي بسبب ما اخذتم"[٦] .

---

(١) المصدر نفسه : ٩/ ٤٤٤
(٢) التبيان في اعراب القرآن : ٧٣٠/٢ ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٨/ ٣٩١
(٣) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٥٥-١٥٦
(٤) ينظر شرح التسهيل : ٣/ ١٥٦
(٥) شرح التسهيل : ٣/ ١٥٨
(٦) اعراب القرآن الكريم وبيانه : ٩/ ١٩٩

مجيء الكاف دالّة على التعليل :

اتّفق جمهور النحويين على أنَّ (الكاف) تأتي لمعنى التشبيه ، وهذا هو المشهور عند جمهور النحويين[١] .

أمَّا ابن مالك فقد ذهب إلى صحة مجي (الكاف) للتعليل ، وكان له رأيان ، أحدهما قيَّد فيه مجيء (الكاف) للتعليل في اتصالها بـ (ما) الكافة ، واستشهد على ذلك بنص قرآني[٢]، وهو قوله تعالى ((لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُواْ اللّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّآلِّينَ)) [البقرة : ١٩٨] وبيَّن ابن مالك أنَّ هذا الرأي ذهب إليه الأخفش الأوسط وابن برهان[٣] .

وقد بنى الأخفش الأوسط قاعدة مجيء الكاف للتعليل على قوله تعالى ((كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ))[البقرة :١٥١] ، فقال " أي كما ارسلنا فيكم رسولاً فاذكروني ، أي كما فعلت هذا فاذكروني "[٤] .

وكان لابن مالك[٥] رأي آخر في كافيته ، وهذا الرأي كان مطلقاً في صحة مجيء (الكاف) للتعليل بدون أي قيَّد ، واستشهد له بنصين قرآنيين ، وهي قوله تعالى ((لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُواْ اللّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّآلِّينَ [البقرة : ١٩٨] ، وقوله تعالى ((وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ [القصص : ٨٢] .

وكان أبو حيان في تفسيره قد ذكر رأيين في معنى (الكاف) وهو يفسر قوله تعالى ((كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ))[البقرة : ١٥١] ، فأمّا أن تكون (الكاف) في (كما أرسلنا) بمعنى التشبيه ، وأمّا أن تكون بمعنى التعليل ، ولم يحددا رأيًا محدداً له[٦] .

---

(١) ينظر حروف المعاني ، الزجاج : ٣٩ ، علل النحو ، ابو الحسن الوراق : ٢٠٩، اللمع : ١٦٠ ، شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٣٢٣

(٢) ينظر تسهيل الفوائد وتكمل المقاصد : ١٤٧

(٣) ينظر شرح التسهيل : ٣/ ١٧٣

(٤) معاني القرآن ، الأخفش الأوسط : ١/ ١٦٤

(٥) شرح الكافية الشافية : ٢/ ٨١١

(٦) ينظر البحر المحيط : ٢/ ١٠٦ – ١٠٧

وقد أشار ابن هشام إلى الرأي الذي يرى صحة مجيء الكاف للتعليل ، واستشهد بنص قرآني مطابق لما قال به ابن مالك[١] .

ولم يكن لمحيي الدين الدرويش رأياً مستقلاً عن رأي الجمهور ، بل سايرهم فيما قالوا به[٢] وهذا ماكان واضحاً في تفسيره النص القرآني ، وهو قوله تعالى ((وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)) [القصص : ٨٢] .

وقد علّق الدرويش على آية قرآنية أخرى ، ولكنه لم يغير الرأي الذي وافق به جمهور النحويين ، والنص الذي تناوله هو قوله تعالى ((كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ)) [البقرة : ١٥١] وبيَّن فيه أنَّ (الكاف) هي للتشبيه بقوله :" كما هداكم ، الكاف حرف جر (ما) مصدرية وهي مع مجرورها في محل نصب مفعول مطلق أو حال ، أي : أذكروه ذكراً حسناً ، أو أذكروه مثل هدايته إيّاكم"[٣] .

الأدوات التي تقوم بوظائف غير الجّر

مجيء الواو زائدة :

ابتعد جمهور النحويين عن القول بمجيء (الواو) زائدة ، بل لم تذكر الفكرة في كتبهم ، على رغم من ورودها في القرآن ، بل إنَّهم ذهبوا الى أكثر من ذلك ، فقالوا بعدم صحة مجيئها زائدة في أي نص من النصوص ، وكلُّ من انطبقت عليه شروط الواو الزائدة عند مَن قال بها قد لجأوا فيه إلى التأويل[٤] .

وأوضح ابن يعيش في شرح المفصل أنَّ الرأي الذي يذهب إلى أنَّ (الواو) تأتي زائدة هو رأي يعود إلى البغداديين ، وهو قد تبنوا هذا الرأي ، أي خالفوا فيه جمهور النحويين وقد وثق ابن يعيش كلامه في كتابه بقوله : " واعلم أنَّ البغداديين قد أجازوا في (الواو) أن تكون زائدة ، واحتجوا بأنَّها قد جاءت في مواضع كذلك "[٥] .

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ٣/ ٨
(٢) اعراب القرآن الكريم وبيانه : ٢٠/ ٦٥٨
(٣) إعراب القرآن وبيانه : ١/ ٢٦٤
(٤) شرح المفصل : ٥/ ١١، رصف المعاني في شرح حروف المعاني ، أحمد المالقي : ٤٢٥، اللمع : ٥/ ٢٣٠
(٥) شرح المفصل : ٥/ ١١

ومن النصوص القرآنية التي عرضها ابن يعيش ليؤكد رأي البغداديين قوله تعالى ((فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ، وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ))[الصافات : ١٠٤- ١٠٣] وبيَّنها بقوله :" قالوا معناه : ناديناه أنَّ يا ابراهيمُ والواو زائدة"[١]

وقد أستشهد القائلون بصحة مجيء الواو زائدة بنص قرآني نص آخر وهو قوله تعالى ((وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ))[الزمر : ٧٣] ، والتقدير : " حتى إذا جاؤها فتحت الابواب"[٢] .

ولم يكتفِ ابن يعيش بالنص القرآني ، وإنَّما ذكر نصوصاً شعرية تبين ما قال به البغداديون في تاكيد قاعدتهم ، ومن النصوص الشعرية[٣] :

حتى إذا امتلاتْ بطونُكم ورأيتُهُم ابناءَكم شَبَّوا

وقلبتُم ظَهْرَ المِحنِ لنا إنَّ الغدورَ لفاحِشُ خَبَّ

وجمهور النحويين يتأولون كلّ ماذكر سواء النصوص القرآنية أو الشعرية ، ونحن نقرأ لابن يعيش وهو يصرح بقوله " وأمَّا اصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو ، ويتأولون جميع ماذكر "[٤] .

فأولوا وهو قوله تعالى [وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ))[الزمر : ٧٣] بقولهم " فإنَّ الواو فيه واو الحال ؛ لأنَّ الكرامة للواصلين لدخولها أن يجدوا أبوابها مفتحة لهم ، فجواب (إذا السماء انشقت) تقديره ظهر الحق أو تبين الأمرُ أو نحو ذلك "[٥] .

وأولوا قوله تعالى ((فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ)) [الصافات : ١٠٣] بقولهم " وجواب (فَلَمَّا أَسْلَمَا) مَنَنَّا عليه أو صرفناه عن ذلك ، أو نحو ذلك"[٦] .

---

(١) شرح المفصل : ٥ / ١١
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) شرح المفصل : ٥/ ١١
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) شرح المفصل : ٥/ ١١ ، رصف المباني في شرح حروف المعاني : ٤٢٥
(٦) اللمع : ٥/ ٢٣٠ ، ينظر شرح المفصل : ٥/ ١١ ، رصف المعاني في شرح حروف المعاني : ٤٢٥

ولم يوافق ابن مالك[1] على تأويل النصوص القرآنية بهذه الطريقة ، وكان له رأي مخالف لمَّا ارتضاه جمهور النحويين لأنفسهم ، فقد جاء بقاعدة خالفتهم ، وهو قوله بزيادة (الواو) ، ولم يقل بزيادة فقط ، بل قدّم دليله القرآني على قاعدته ، ومن تلك الشواهد القرآنية التي جاء بها ابن مالك قوله تعالى ((وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ)) [الزمر : ٧٣] .

وأتى ابن مالك بشواهد من كلام العرب وموروثهم الشعري ، فذكر نصوص شعرية عدّة تجسدت فيها ماذهب إليه ، ومن تلك النصوص الشعرية ، قول الشاعر ابن دفنة الثقفي[2] :

ما بالُ من أسعى لأجبر عظمه حفاظاً وينوي من سفاهته كسري

ومنها[3] قول الشاعر الاسود بن يعفر :

حتى إذا حملتْ بطونُكم ورأيْتُم أبناءَكم شبّوا

وقلبتُم ظهرَ المجنِ لنا إنَّ اللئيمّ الفاجرَ الخب

فقد عدَّ ابن مالك (الواو) زائدة في قول الشاعر (وينوي) والاصل (ينوي من سفاهته كسري .

وقول شاعر اخر [4] :

فلما راي الرحمن أن ليس منها رشيد ولاناه أخاه عن العذر

وصب عليهم تغلب ابنة وائل فكانوا عليهم مثل راعية البكر

ولم يغفل ابن مالك في أن يذكر من قال بهذا الرأي قبله ، فقد تناول رأي الأخفش الأوسط ، وبيَّن قوله في ذلك ، إلاَّ أنَّ الرأي الذي عرضه ابن مالك للأخفش بخصوص جواز مجيء (الواو) زائدة قد قيّد بشرط مجيئها في باب (كان)[5] ، وهذا مارأيناه بوضوح مِنْ قوله :" ولا تحسن زيادة هذه الواو في غير باب كان ، يعني أنه لاتطرد زيادتها إلا في باب كان"[6] .

---

(1) شرح التسهيل : ٣/ ٣٥٥-٣٥٦

(2) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(3) شرح التسهيل : ٣/ ٣٥٦ ، شرح الشواهد الشعرية في آمَّات الكتب النحوية ، محمد محمد حسن شُرَّاب : ١/ ١٢٠ ، ربيع الابرار ونصوص الاخبار ، الزمخشري : ١/ ٣٠٣

(4) شرح التسهيل : ٣/ ٣٥٦

(5) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(6) معاني القرآن ، الاخفش الأوسط : ٢/ ٤٩٧

وقد وجدتُ في معاني القرآن للأخفش الاطلاق في زيادة (الواو) ولم يقيّد زيادتها في باب (كان) ، ويتضح ذلك في معالجته قوله تعالى : ((وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ)) [الزمر : ٧٣] ، إذ ذكر أنَّ قوله (وقال لهم خزنتها) في معنى : (قال لهم)[١] ، ومعنى ذلك أنّ الواو زائدة .

وقد ذكر الاخفش في توضيحه بيتاً شعريّاً شيئاً يشابه الواو الزائدة ، وهذا مايفهم من كلامه عندما ذكر قول الشاعر (تميم بن مقبل) :

فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلَمَّةِ بَارِقٍ بِخَيَالِ

إذ بيّن أنَّ المراد : فإذا ذلك لم يكن ، " وقال بعضهم : فأضمر الخبر ، وإضمار الخبر أحسن في الآية ، وهو في الكلام كثير"[٢] .

وقد تناول النحويون والمفسرون هذه القاعدة ، وكانوا بين أمرين : الموافق عليها والرافض لها ، والذاهب إلى التأويل كما كان يراه جمهور النحويين ؛ فالزمخشري في كشافه تناول النص القرآني ((وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ))[الزمر : ٧٣] ، وذكر وجوه متعددة للواو الواردة في النص ، منها وجهان متفقان على أنَّها زائدة ، فالواو الأولى نسب زيادتها إلى الكوفيين والأخفش الأوسط ، والثانية كذلك زائدة ، ولكن الجواب (قوله وقال لهم خزنتها) دليل على زيادتها ، أي : حتى إذا جاؤوها قال خزنتها والواو عاطفة[٣] والرأي الثالث : ان الجواب محذوف وحقه أن يقدر بعد خالدين[٤] .

واعتاد السميَّن الحلبي أن يذكر وجوه متعددة في المسألة وعدم الجزم بوجه واحد من الوجوه ، وكان منها كونها (زائدة) في قوله تعالى ((وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ)) [الزمر : ٧٣]، وكانت في موضعين في النص القرآني ، وسبب مجيئها زائدة ؛ لأنَّ السجون مقفلة حتى يأتيها صاحب الجريمة فتفتح له ، وتغلق بعد ذلك ، فناسب عدم الواو فيها ، والآخر في قوله (وقال لهم خزنتها) على زيادة (الواو) ، أي : حتى إذا جاؤوها قال خزنتها ، والرأي الثاني من الأراء التي جاء بها السميَّن الحلبي أنَّ الجواب محذوف[٥] ، ومعنى ذلك أنَّ الواو عاطفة .

---

(١) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٢) معاني القرآن ، الأخفش الأوسط : ٢/ ٤٩٧
(٣) الكشاف : ٤١٨/٣
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٩/ ٤٤٧

ومن الذين ذكروا رأي ابن مالك ولم يجزم به صاحب كتاب البيان في غريب اعراب القرآن من خلال تفسيره قوله تعالى ((وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ)) [الزمر : ٧٣] ، فقد رجح الرأي الذي ذهب إليه جمهور النحويين ، فرأى أنَّ الجواب محذوف ، وتقديره حتى إذا جاؤوها فازوا أو نعموا "[١] .

وعلى الرغم من ترجيحه رأي الجمهور ، فأنَّه ذكر الرأي الذي تبناه ابن مالك ، وهو أن يكون " الجواب (وقال لهم خزنتها) والواو زائدة ، أو تقديره (حتى إذا جاءوها وقال لهم خزنتها)"[٢] .

دلالة لام الابتداء على المستقبل :

لام التوكيد أو ما أطلق عليها بـ (لام الابتداء) في الأصل تدخل على الأسماء ، ويمكن أن تدخل على الفعل المضارع ، كما في قولنا : إنَّ زيداً ليقومُ ، فهي مشابة عند دخولها على الأسماء ، كقولنا (إنَّ زيداً لقائم) ، والذي نلاحظه عدم صحة دخولها على الفعل الماضي ؛ وذلك للبعد بين الفعل الماضي والاسم ، على عكس الفعل المضارع ؛ لمضارعته للاسم ، وهذا الكلام هو المتعين من رأي الجمهور[٣] .

وبيَّن ابن هشام أنَّ فائدتها هي توكيد الجملة ، والذي أوجب زحلقتها في باب (إنَّ) ليبعدوها عن صَدْرِ الجملة حتى لايكون هنالك مؤكدان ، اللام و (إنَّ) ، وقال أكثر النحويين بخلوصها للحال[٤] .

لذلك نجد أنَّ جمهور النحويين قيدوا الفعل المضارع الذي تدخل عليه لام الإبتداء بدلالة على الحال من خلال وضع ضوابط له ، فمنها اقتران (الآن) به ، أو مافي معناها كلفظ (الحين) أو (الساعة) أو(آنفاً) ، والضابطة الأخرى التي وضعوها لكي يقيد بدلالة الحال ، هي أن يسبق بنفي ، وحددوا أدواته بـ (ليس – ما إنْ) ، والسبب الذي من أجله جعلوه دالاً على الحال لان الضوابط التي ذكرت موضوعة لنفي الحال ، وما يهمني من لام الإبتداء أنَّ النحويين ذكروا أنَّ اقتران لام الابتداء بالفعل المضارع تجعل الفعل دال على الحال[٥] .

---

(١) ينظر البيان في غريب اعراب القرآن : ٢/ ٣٢٧
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٣٢٧
(٣) ينظر شرح المفصل : ٤/ ٢١١
(٤) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٣/ ٢٣٩.
(٥) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ٣٣

ولابن مالك رأي مخالف لجمهور النحويين ، فقد عرض في كتبه رأي جمهور النحويين في أنَّ اتصال لام الابتداء بالفعل المضارع تجعله خالصاً للحال ، ثم بيَّن رأيه بقوله " ليس كما ظنوا "[١] ، أي نفى صحة ماذهبوا إليه ، مبيّناً أنّه يجوز أن يكون الفعل المضارع دالاً على المستقبل على الرغم من اقترانه بلام الابتداء[٢] .

واستشهد ابن مالك[٣] بقوله تعالى ((إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ))[النحل : ١٢٤] ، و((قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ))[يوسف : ١٣] .

وأوضح ابن مالك قاعدته بتوضيح النص القرآني ، وهو قوله تعالى ((قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ))[يوسف : ١٣] ، فقال :" فيحزن مقرون باللام الابتداء وهو مستقبل ؛ لأنَّ فاعله الذهاب ، وهو عند نطق يعقوب (عليه السلام) بـ (يحزن)غير موجود ، فلو أريد بـ(يحزن) الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود ، وهو محال "[٤] .

وقبل ابن مالك أجاز الزمخشري أن يكون اتصال لام الإبتداء بالفعل المضارع دالاً على الحال[٥] ، وقد مثّل لذلك بقوله تعالى ((وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً)) [مريم : ٦٦] .

وكان لابي حيان رأيان ، الأول واكب فيه رأي ابن مالك من خلال تفسيره قوله تعالى ((قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ))[يوسف : ١٣] فأوضح أنَّ لفظ (لَيَحْزُنُنِي) دال على المستقبل ، ولايدلُّ على الحال ، وبيَّن السبب بقوله:" لأنَّ المضارع إذا أسند الى متوقع تخلص للاستقبال ؛ لأنَّ ذلك المتوقع مستقبل ، وهو المسبب لا أثره ، فمحال أن يتقدم الأثرعليه ، فالذهاب لم يقع ، فالحزن لم يقع "[٦] .

والرأي الثاني : خالف فيه ابن مالك في كتابه التذييل والتكميل ، ففي توضيحه قوله تعالى ((قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ)) [يوسف : ١٣] قال :" فلا يتعين أن يكون (لَيَحْزُنُنِي) مستقبلاً ؛ إذ يحتمل أن يكون في الكلام حذفُ مضاف ، ويكون ذلك المضاف حالاً ، فيكون (لَيَحْزُنُنِي) حالاً ، وتقديره نِيَّتكم ، أو قصدكم أن تذهبوا به ، فالنيةُ والقصد حال ، وهو الفاعل بيَحزُنُ ، فهو حال رفع ما هو حال ، وفعلُ الحال لايمتنع أن يعمل في المفعول المستقبل نحو : أنوي الآن أنْ أجيئَك غداً ، ثم حذف المضاف ،

---

(١) شرح التسهيل : ١/ ٢٢
(٢) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) شرح التسهيل : ١/ ٢٢
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) الكشاف : ٤/ ٤٠٣٩
(٦) البحر المحيط : ٥ / ٢٨٧

وأقيم المضاف إليه مُقامه ، ولايلزم من إعرابه فاعلاً في الصناعة أن لايكون مفعولاً في المعنى بذلك المحذوف"[١] .

ومخالفته هذه أكدها ، وهو يتناول شرحه قوله تعالى ((وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى [الضحى : ٥] ، إذ قدّر الآية بقوله (ولأنت سوف يعطيك) ، وهذا يعني أنّه امتنع من القول بدلالة الفعل المضارع على المستقبل من خلال اتصاله بـ (لام الابتداء)[٢] .

وقد ردَّ ابن هشام الرأي الذي قال به أبو حيان في تقديره (قصدكم أن تذهبوا) بأنَّه " يقتضي حذف الفاعل ؛ لأنَّ (أن تذهبوا) على تقديره منصوب"[٣] .

أمَّا السمين الحلبي في تفسيره فقد وافق ابن مالك في قاعدته ، وذلك أثناء تفسيره قوله تعالى ((قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ)) [يوسف : ١٣] ، فقال :" وفي هذه الآية دلالة على أنَّ الفعل المضارع المقترن بلام الابتداء لايكون حالاً ، والنحاة جعلوها من القرائن المخصصة للحال ، ووجه الدلالة أنَّ (أن تذهبوا) مستقبلُ ؛ لأقترانه بحرف الاستقبال ، وهي (أنْ) وما في خبرها فاعل ، فلو جعلنا (لَيَحْزُنُنِي) حالاً لزم سبقُ الفعل لفاعله وهو محال "[٤] .

ومن النحويين من رفض ما جاء به ابن مالك ، ومنهم السيَّوطي الذي بيَّن رفض الجمهور للرأي القائل : إنَّ اقتران لام الإبتداء بالفعل قد يجعل الفعل دلاً على المستقبل ، ونقل ما أراده ابن مالك ونسبه إليه ، ولكنه زعم أنَّ ابن مالك ، قال : إنَّ دلالة الفعل المضارع المقترن باللام على المستقبل قليل[٥]، وهذا المعنى الذي نقله السيَّوطي لم أجده في كتب ابن مالك[٦] .

والحقيقة أنَّ ما نقله السيّوطي في كتابه همع الهوامع قد أوقع النحويين الذين جاءوا بعده في وهم ، وظنّوا أنَّ ابن مالك قال بأنَّ دلالة الفعل المضارع المتصل باللام على المستقبل قليل ، وقد اعتمد النحويون على كلام السيّوطي ، ونسبوا الكلام أنّه من قول ابن مالك ، وكان لابد لهم من الرجوع إلى مؤلفاته للتأكد من رأيه .

وذكر السيّوطي رفض ابي علي الفارسي دلالة الفعل المضارع المقترن باللام على المستقبل اثناء تفسيره قوله تعالى ((إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ))[النحل : ١٢٤] .

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ١/ ٩٣
(٢) ينظر البحر المحيط : ٨ / ٤٨١
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٣/ ٢٤٠ ، ينظر شرح الدماميني على مغني اللبيب ، محمد بن ابي بكر الدماميني : ٢/ ٢٤٠-٢٤١
(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٦/ ٤٥١-٤٥٢
(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ٣٢
(٦) شرح التسهيل : ٣/ ١٣١

وذكر السيّوطي تأويلاً من تأويلات النحويين ، من خلال توضيح قوله تعالى ((قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ))[يوسف : ١٣] فقال :" على حذف المضاف ، تقديره (نيتكم) او (قصدكم) أن يذهبوا"[١] .

ولم يكن هذا الرأي ببعيد عن ابن عاشور ، الذي وضع بصمة التأييد إلى ابن مالك في إرساء هذه القاعدة ودخولها إلى الارث النحوي ، لتتسع بذلك القواعد النحوية ، وقد بين تأييده إلى ابن مالك من خلال تفسيره النص القرآني ((وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً [مريم : ٦٦] بقوله " وقد دخلت لام الابتداء على المضارع المستقبل بصريح وجود حرف الاستقبال ، وذلك حجّة لقول ابن مالك بأنَّ لام الابتداء تدخل على المضارع المراد به الاستقبال ولاتخلصه للحال "[٢] .

وقد زاد الدكتور خليل بنيان الحسون في كتابه النحويون والقرآن نصاً قرآنياً آخر يوثق ماذهب إليه ابن مالك[٣] ، وهو قوله تعالى ((وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُوراً نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاء مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ))[الشورى : ٥٢] .

حذف لام الأمر وابقاء عملها :

منع جمهور النحويون[٤] حذف لام الأمر الجازمة المتصلة بالفعل المضارع في سعة الكلام ، وجوزوا حذفها في باب الشعر من باب الاضطرار ، فهي عندهم تقدَّر في النصوص الشعرية ، على أنّها مضمرة ، واستشهدوا لذلك بابيات من الشعر العربي ، منها قول الشاعر[٥] :

مُحمَّد نَفْدِ نفسُ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيء تَبالَا

ومثله قول مُتمم بن نويرة[٦] :

على مِثْلِ اصْحابِ البعَوضة فأخْمشي لَك الويلُ حُرَّ الوجه أو يبكِ مَنْ بَكَى

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣٢/١
(٢) التحرير والتنوير : ١٦/ ١٤٥
(٣) النحويون والقرآن : ١٢٢
(٤) ينظر الكتاب : ٣/ ٨ ، أمالي الشجري ، هبة الله الحسني العلوي : ١/ ٣٧٥، المقرب : ١/ ٣٨٤
(٥) شرح المفصل : ٥/ ١٤٥
(٦) شرح المفصل : ٥/ ١٤٥

والتقدير في كلا النصين الشعرين هو (لِتفدِ) ، وكذلك (ليبكِ) ، فالتقدير كما أقره النحويون يحصل في الشعر فقط ، قال المبرد " والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام إذا اضطر الشاعر "[١] .

وقد خالف المبرد النحويين جميعهم ، فصرّح في كتابه المقتضب بأنَّه لايرى جواز ذلك ، أي لايرى جواز حذف اللام في النثر ولا حتى في الشعر اضطراراً أو اختياراً ، وبين أنَّ السبب الذي جعله ينكر هذا الحذف أنَّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ، وبذلك لا تضمر عوامل الأفعال واضعفها الجازمة"[٢] .

ولم يكتفِ المُبرد بردّه على كلام النحويين في قاعدتهم التي أسسوها ، بل علّق على البيت الشعريين ، ونفى حالة الحذف فيهما ، فامَّا بيت متمم بن نويرة فإنَّه قد حُمل على المعنى ، لأنَّ (اخمشي) في معنى (فلتخمشي) فعطف الثاني على المعنى[٣] .

أمَّا البيت الشعري الأول فقد علّق عليه بقوله : إنَّ هذا البيت الشعري " ليس بمعروف ، على أنَّه في كتاب سيبويه على ماذكرت لك "[٤] .

وفي الحقيقة أنَّ المبرد قد وقع في وهم حين قال بأنَّ البيت الشعري الأول لم يذكره سيبويه ؛ لأنَّ البيت الشعري موجود في كتاب سيبويه ، وقد استعمله سيبويه دليلاً على صحة حذف اللام في الشعر اضطراراً ، ويمكن الرجوع اليه في كتابه الكتاب[٥] .

أمَّا ابن مالك فقد تناول المسألة بشيء من التفصيل ، وقسَّم كلامه على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : جواز حذف اللام المتصلة بالفعل المضارع إذا سبقت بفعل أمر ، وجعل ذلك من الكثير المُطرد ، وقدَّم له شاهداً من القرآن الكريم ، وهو قوله تعالى ((قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خِلاَلٌ [إبراهيم : ٣١] ، والملاحظ أنَّ الاصل في اللفظ (يُقِيمُواْ) هو (ليُقِيمُواْ) ، حيث فحذفت (اللام) بعد أن سبقت بفعل الأمر (قُل)[٦] .

أمَّا القسمان الثاني والثالث فيمكن دمجهما ووضعهما في قسم واحد يجوز حذف اللام المتصلة بالفعل من دون أن تسبق بفعل أمر وابقاء عملها ، وأدخل ابن مالك ذلك في باب القليل

---

(١) ينظر المقتضب : ٢/ ١٣٠
(٢) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ينظر المصدر نفسه : ١٣١/٢
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) ينظر الكتاب : ٣/ ٨
(٦) ينظر شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٦٩

او في باب الاضطرار أو ما اسماه بالقليل المخصوص ، وقدَّم لهما بيتين من الموروث العربي الشعري فقدم لحالة القلة قول الشاعر[١] :

قلتُ لبَوَّابٍ لَدَيْه دارُها تِئْذَنْ، فإني حَمْؤها وجارُها

المراد من لفظ (تَأْذَن) (لِتَأْذَن) باللام التي كانت محذوفة ، واستشهد لحالة القليل المخصوص بقول الشاعر:[٢]

فلا تستطلْ منِّي بقائي ومدَّتي ولكن يكن للخير منك نصيبُ

ويمكن القول أنَّ الرأي الذي اخذ به ابن مالك قد تناوله قبله قطبان من اقطاب علماء النحو وهما (الكسائي)(ت١٨٩هـ) و (الفرَّاء) ، ولكنهما اختلافا في الأمر من حيث التقييد وعدمه ، فالكسائي لم يجعل حذف اللام مقيّداً ومخصوصاً بالشعر ، بل جوز مجيئه بالنثر ايضاً ، ولكن اشترط أن يكون مسبوقاً بفعل الأمر ، وهذا الرأي قد وافقه فيه ابن مالك وسار على نهجه في ذكر قاعدته[٣] .

أمَّا الفرَّاء فقد أطلق القاعدة التي ذهب إليها الكسائي ، ولكنه لم يشترط أن يكون الفعل المضارع مقيداً بكونه مسبوقاً بفعل أمر قبله ، ولهذا وجّه قوله تعالى ((قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خِلاَلٌ))[إبراهيم : ٣١] بقوله " جزمت يقيموا بتأويل الجزاء ، ومعناه والله اعلم معنى الامرُ ، كقولك : قل لعبد الله يذهب عنّا ، تريد إذهب عنّا ، فيجزم بنية الجواب للجزم وتأويله الأمر[٤] .

فمن كلام الكسائي والفرّاء في هذه المسألة يمكن أن نستنتج أنَّ ابن عقيل قد تابعهما في رأييهما ، فهو قد وافق الكسائي في تقييد النص بفعل الأمر ، وقدّم نصاً قرآنياً على ذلك ، وفي مقابل ذلك تابع الفرَّاء في رايه بالاطلاق عندما جوز حذف اللام المتصلة بالفعل المضارع في حالة القلة والاضطرار ، وهذا مارأيناه عندما تناولنا رأي ابن مالك .

---

(١) شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٦٩

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٦٩ ، شرح شواهد المغني ، جلال الدين السيوطي : ٥٧٩ ، الحفاية بتوضيح الكفاية ، عبد الله بن محمد الكردي البيتوشي : ٢٧٣

(٣) ينظر مغني اللبيب في كتب الأعاريب : ٣/ ٢٣٠

(٤) معاني القران ، الفراء : ٢/ ٧٧

استعمال (ليس) في النفي العام المُستغرق به الجنس :

إذا أردنا الخوض في الدلالة الزمنية للفعل (ليس) عند النحويين فإنّنَا نجد أنَّ سيبويه لم يبيَّن الدلالة الزمنية لها[١] ، حتى إنَّ السيرافي (ت ٣٦٨هـ) لم يعلق على كلام سيبويه عندما نقله في شرحه كتاب سيبويه[٢] .

وإذا غادرنا سيبويه لنبحث عن نظرتهم للفعل (ليس) ودلالته الزمنية فأنَّنا نجدهم يقرون بدلالتها على الحال ، وقد وضّح ذلك السيوطي بقوله :" ليس فعل يدخل على جملة ابتدائية ، فينفيها في الحال"[٣] .

وقد ذكر علي بن سليمان بن حيده اليمني دلالة أخرى لـ (ليس) وهي أنَّ نفيها سيكون دالاً على المستقبل ، وذلك في حال دخول الباء في جملتها[٤] .

وقد اتجه ابن مالك اتجاهاً مخالفاً لجمهور النحويين فبيَّن أنَّ (ليس) هي للنفي العام المستغرق به الجنس[٥]، فلم يقيّدها بدلالة زمنية محددة ، وإنَّما جعل نفيها مطلقاً وعاماً ، واستشهد لكلامه بنص من القرآن الكريم ، وهو قوله تعالى ((لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ)) [الغاشية : ٦] .

وهناك علمان من أعلام النحو قد أشارا إشارة حقيقيّة إلى أنَّ (ليس) تستعمل للنفي العام المستغرق به الجنس ، وهما (الفرّاء) وابو علي الفارسي ، وكانت لهم ملامح لتلك القاعدة ، فقد أشار الفرّاء أنَّ وقوع لفظ (أحدُ) بعد الفعل (ليس) وهو لفظ نكرة يبين ويشمل الجنس ، وبخاصةً حين نوازن هذا الأمر بـ (لا) التبرئة ، ووقوع التشابه بينهما في كون اسمها نكرة ، وهي لبيان الجنس . ويفهم من كلامه أنَّه ينبه على هذه المسألة وإن لم يصرح علناً بها[٦] .

أمَّا القطب الأخر الذي نرى في كلامه تلميحاً إلى قاعدة كون (ليس) لنفي العام المستغرق به الجنس ، فهو أبو علي الفارسي ؛ إذ رأى أنَّ (ليس) بمنزلة (لا) التي لنفي الجنس معنى وعملاً ، لا معنى فقط [٧] .

---

(١) الكتاب : ٤/ ٢٣٣
(٢) شرح الكتاب ، ابو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي : ٣/ ١٢٥
(٣) شرح المفصل : ٤/ ٣٦٦ ، المقدمة الجزولية ، عيسى بن عبد العزيز الجزولي : ١٠٥
(٤) ينظر كشف المشكل في النحو : ٢/ ١٤٠
(٥) ينظر شرح التوضيح على التصريح : ١٩٩
(٦) ينظر معاني القرآن ، الفراء : ٢/ ٨٢-٨٣
(٧) المسائل الحلبيات ، أبو علي الفارسي : ٢٨٢-٢٨٣

ويمكن لنا التقريب بين الرأيين : رأي ابي علي الفارسي ورأي ابن مالك بقولنا :

أولاً : أنَّ أبو علي الفارسي يبيَّن أنَّ (ليس) مثل (لا) معنى وعملاً ، أمَّا ابن مالك فذكر أنَّ (ليس) تنفي الجنس ، فهي مثل (لا) معنى لا عملاً ، وهذا يعني أنَّ ابن مالك قد اشترك مع ابي علي الفارسي في جزء من المسألة وهو التوافق في إرادة المعنى لا العمل ، وبهذا الاستنتاج يمكن أن يُعدَّ أبو علي الفارسي مؤسساً لهذه القاعدة .

الثاني : اذا كان المقصود من كلام ابن مالك أنَّ (ليس) لنفي الجنس وابقاء عملها من حيث رفع المبتدأ ونصب الخبر ، فهذا يعني أنَّ ابا علي الفارسي قد نبّه إلى جزء من المسألة وهو كون (ليس) تماثل (لا) في المعنى دون العمل .

والملاحظ على بعض النحويين الذين عاصروا ابن مالك أو جاءوا بعده قد وقفوا بين أمرين ، بين كون (ليس) لنفي ما في الحال ، او مطلق الأزمنة ، ونلاحظ أكثر من ذلك أنَّهم أفاضوا في حديثهم بكثرة مجيء اسمهما نكرة محضة ، ولم يتطرقوا الى استعمالها في النفي العام المستغرق به الجنس[١] .

على أنَّ من الرضي في كافيته أنَّ قد نوَّه إلى هذا الاستعمال ، من خلال إشارته إلى أنَّ النكرة بعد النفي والنهي والاستفهام تفيد العموم ، وذكر أنَّ (ليس و لا) من أدوات النفي ، وبيَّن إنَّ (ليس) يكثر مجيء اسمها نكرة ؛ لأنَّ فيها معنى النفي ، وبذلك يمكن القول أنَّ النكرة الواقعة بعد (ليس) تفيد العموم ، و(ليس) وفق هذا الكلام قد نفت عموم مابعدها مستغرقة جِنسَه ، وهي اشارات توضح لنا شيئاً من كلام ابن مالك[٢] .

مجيء السين وسوف متساويتان في الدلالة الزمنية :

ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ (السين) و (سوف) الداخلتان على الفعل المضارع والمفيدتان الاستقبال مختلفتان في الدلالة الزمانية ، وأنَّ (سوف) أشدُّ تراخياً في الاستقبال من السين[٣] .

وقد أوضح جمهور النحويين أنَّ مدة الاستقبال مع السيَّن أضيق منها مع (سوف) ، فقال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في سوف " تكون للتأخير والتنفيس والأناة "[١] ، وقد ذكر ابن يعيش

---

(١) ينظر التوطئة ، عمر بن محمد الشلوبيني : ٢١٣ ، شرح الألفة ، ابن معطي : ٢/ ٨٨٥
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٢١٦
(٣) الانصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٦٤٦ ، الجنى الداني في حروف المعاني : ٥٩ – ٤٥٩ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٢٤٨

شدة تراخي (سوف) في دلالتها على المستقبل ، وعدَّ (سوف) ابلغ من السيّن في التنفيس ، وقصد بالتنفيس ، هو التنفيس في الزمان[٢] .

ولقد ابتعد ابن مالك عن دائرة جمهور النحويين في ذهابهم إلى الاختلاف الحاصل بين حرفي الاستقبال (السين) و (سوف) من حيث الدلالة الزمنية واتخاذهم منهج التراخي والضيق في الدلالة ، فنجده يؤكد أنَّ أنَّهما بمعنى واحد من حيث الدلالة بقوله :" فأنَّ العرب عبَّرت بـ (سيفعل) ، و (سوف يفعل) عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد ، فصحَّ بذلك توافقهما وعدم تخالفهما"[٣] .

وقدّم ابن مالك لإثبات ماذهب إليه أدلة قرآنية[٤] ، وهي أربعة نصوص قرآنية ، وهي قوله تعالى ((إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَاعْتَصَمُواْ بِاللّهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلّهِ فَأُوْلَـئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْراً عَظِيماً))[النساء : ١٤٦] ، وقوله تعالى ((فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ بِاللّهِ وَاعْتَصَمُواْ بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطاً مُّسْتَقِيماً [النساء : ١٧٥] وقوله تعالى ((كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ)) [النبأ : ٤- ٥] ، وقوله تعالى ((كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ))[التكاثر : ٣] .

ولم يقتصر ابن مالك على الشاهد القرآني بل تعداه إلى الشاهد الشعري ، وبذلك قد جمع بين ركنين اعتمدهما النحويون العرب في وضع قواعد النحو وهما : القرآن الكريم ، والموروث الشعري ، مما يجعل قاعدته فيها شيء من القوة ، والشاهد الشعري الذي اعتمده هو قول الشاعر[٥] :

وما حالةُ إلاَّ سَيَصرُفُ حالَها إلى حالةٍ أخرى وسوف تَزولُ

وقد صرح ابن مالك أنَّ ماقدمه من أدلة تبيّن التوافق الحاصل بين السين وسوف في الدلالة على مطلق المستقبل ، ولايوجد أي تفاوت في القرب والبعد ، ويمكن أن يشار إلى أنَّ (السين) أخفُّ من (سوف) ممَّا جعل استعمالها أكثر[٦] .

ويمكن الجزم أنَّ المؤسس القاعدة هو ابن مالك ، وإن كان هنالك من ذكرها قبله وأشار إليها ، وهو الفرّاء ، ولكنَّ الفرّاء اعتمد في تأسيس هذه القاعدة على قراءة قرآنية لاتطابق القراءة القرآنية التي جاء بها القرآن الكريم ، والقراءة القرآنية جعلت منها (السين) مكان

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة : ١٥٤
(٢) شرح المفصل : ٨/ ١٤٨
(٣) شرح التسهيل : ١/ ٢٧
(٤) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) شرح التسهيل : ١/ ٢٧
(٦) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(سوف) في قوله تعالى ((وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى))[الضحى : ٥] ، فأصبحت (سَيُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)[١] ، والقراءة الأخيرة تنسب إلى ابن مسعود[٢] .

ومعنى ذلك أنَّ الخلاف بين ابن مالك والفرَّاء أساسه الدليل الذي اعتمدا عليّه في التأسيس لهذه القاعدة ، فابن مالك اعتمد القرآن الكريم بقراءته التي وصلت إلينا والتي نقرأ بها كتاب الله ، أمَّا الفرّاء فاعتمد قراءة قرآنية خالفت القراءة التي تمثلت بالقرآن الكريم ، وممكن أن نستشف من ذلك أنَّ المؤسس هذه القاعدة هو ابن مالك .

ولم يغادر النحاس الأساس الذي اعتمده الفرّاء ، فذكر القراءة القرآنية نفسها ، وأعاد الكلام الذي قال به الفرّاء[٣] .

وقد اتجه النحويون بعد ابن مالك في الاخذ بما قاله أو رفضه في اتجاهين ، منهم من أيّده في قوله ومنهم من رفض قوله ، ومن الذين أيَّد ابن مالك فيما ذهب إليّه هو ابن هشام ، الذي ذهب إلى أنَّ (السين) و (سوف) مستويتان في الدلالة على الاستقبال بدون تفاوت في الزمن[٤] .

ومن الباحثين المحدثين الذين أيدوا ابن مالك فيما ذهب إليه الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة أمَّا الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة[٥] ، فقد تناول رأي جمهور النحويين في المسألة ، وبعدها أوضح أنَّ (السين) و (سوف) دلالتهما واحدة ، وقدّم نصوصاً من القرآن الكريم تبين ذلك ، ومنها قوله تعالى ((لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَـئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً))[النساء : ١٦٢] ، وقوله تعالى ((إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَاعْتَصَمُواْ بِاللّهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلّهِ فَأُوْلَـئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْراً عَظِيماً [النساء : ١٤٦] ، وقوله تعالى ((كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ[النبأ : ٤- ٥] .

ومن الباحثين المحدثين الذين خالفوا ابن مالك وركبوا في ركب جمهور النحويين ، تمّام حسان بقوله :" أنَّ (سيفعل) للمستقبل القريب ، و (سوف يفعل) للمستقبل البعيد"[٦] .

وعلى النهج الذي سار عليه الجمهور سار الدكتور علي جابر المنصوري ، فذكر أنَّ (سوف) تدل على المستقبل البعيد ، وعلى عكسها (السين) ، فهي تدل على المستقبل القريب[١] .

---

(١) ينظر معاني القرآن ، الفرّاء : ٣/ ٢٧٤
(٢) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : لابي عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه : ١١٦، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطيه الاندلسي : ٤٩٤/٥
(٣) ينظر اعراب القرآن ، ابو جعفر النحاس : ٦/ ١٣٣٤
(٤) ينظرمغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١/ ١٨٤
(٥) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق١، ج٢/ ١٧٦
(٦) اللغة العربية معناها ومبناها ،الدكتور تمّام حسّان : ٢٤٥

ونجد أنَّ الدكتور مالك المطلبي اختلفت رُأيته إلى (السين) و (سوف) في دلالتهما على المستقبل ، واعتمد في بيان الفرق بينهم على الاستعمال القرآني فرأى أنَّ الآيات التي تخص الجانب الدنيوي استعملت معها (السين) بذلك ، أمَّا الآيات التي خصّت الجانب الآخروي فقد خصَّ بها (سوف) ، وبهذا المقياس بيّن أنَّ التفاوت الزمني بين (سوف) و (السيّن) مختلف فاستعملت (سوف) للزمن البعيد ، لأنَّها اختصت بالآخرة ، والآخرة بعيدة ، على عكس (السين) التي اختصت بالدنيا[٢] .

وأظن أنَّ المعيار الذي اعتمد عليه الدكتور مالك المطلبي في التفرقة بين السين وسوف غير صحيح ، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : أنَّ هنالك آيات وردت في القرآن الكريم حمل فيها الفعل المضارع حرف الاستقبال (السين) ، ولكن لم تكن دالة على القرب ، فقد اقترن حرف (السين) بآيات قرآنية ذكر فيها يوم القيامة ، وهو وقت بعيد ، وليس فيه قرب عند موازنته بالجانب الدنيوي .

ومن ذلك قوله تعالى ((إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً))[النساء : ١٠] ، وقوله تعالى ((وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً لَّهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلاًّ ظَلِيلاً))[النساء : ٥٧] ، وقوله تعالى ((سَأُصْلِيهِ سَقَرَ)) [المدّثر : ٢٦] ، وغيرها من الآيات القرآنية ، وهذا يعني أنَّ الحجة التي قدمها الدكتور مالك المطلبي لم تكن راجحة بالدقة التي قصدها .

ثانياً : وردت في القرآن الكريم آيات لاتقيد حرف (السين) بالقرب والبعد ، إذ ورد في جمل شرطية كما في قوله تعالى ((أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى)) [الطلاق : ٦] .

ثالثاً : خص الدكتور المطلبي (سوف) بالزمن البعيد ، من خلال استقراء القرآن الكريم ، بحيث كانت حجته اقترانها بآيات آخروية ، وهي بعيدة التحقيق ، ولكننا وجدنا آيات من القرآن الكريم دخل فيها الحرف (سوف) على الفعل المضارع ، وكانت الآية تتحدث عن جانب قريب ، كما فسرها المفسرون ، وهي قوله تعالى ((قَالُواْ يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ ، قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيَ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ [يوسف :٩٧- ٩٨] ، وقد بيّن المفسرون [٣] أن تحقيق الواعد من يعقوب لم يتأخر كثيراً ، فقد بيّنوا أن الإستغفار حصل عند السحر .

---

(١) الدلالة الزمنية في الجملة العربية ، الدكتور علي جابر المنصوري : ١٢١
(٢) الزمن واللغة ، الدكتور مالك المطلبي ، ٢٩١-٢٩٢
(٣) ينظر معاني القرآن ، الفرّاء : ٢/ ٥٥ ، معالم التنزيل ، البغوي : ٣/ ١٩٠

وهنالك نصوص قرآنية أخرى ينطبق عليها الكلام نفسه ، وهو كون (سوف) استعملت للقريب ، تناولها المفسرون[1] بالذكر ، ومثل قوله تعالى ((قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنتُم بِهِ قَبْلَ أَن آذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَـذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُواْ مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ)) [الأعراف : ١٢٣] .

ولم ينأى الدكتور فاضل السامرائي بعيّدا عن رأي جمهور النحويين ، بل ذهب باتجاه الرأي الذي أقرّه الجمهور في بيّان الاختلاف الحاصل بينهما في البعد والقرب[2] .

([1]) ينظر الكشاف : ٢/ ١٣٦ ، البحر المحيط : ٥/ ١٤١

([2]) ينظر معاني النحو : ٤/ ٤٠٤

الـفـصل الـثـا لـث

مبـا حث نـحويـة أخرى

الفصل الثالث :

مباحث نحوية أخرى

وسأدرس فيه مسائل النحو القرآني الواردة في كتب ابن مالك ، وتلك المسائل تخصّ المرفوعات من الأسماء والإضافة ، والتوابع فضلاً على مسائل أخر تتصل بالجملة الشرطيّة ، والموصول الحرفي والاسمي

المرفوعات :

باب كبير في العربية ؛ إذ هو يشمل : الفعل المضارع الذي لم تدخل عليه أداة نصب ولا أداة جزم ، وكذلك المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، واسم كان أو إحدى أخواتها ، واسم وخبر إنّ أو أحدى أخواتها[1] ، ومايهمني من المرفوعات دراسة المسائل الآتية :

- وقوع الخبر جملة .
- مجيء الفاعل جملة .
- تقدم الفعل على الفاعل والمطابقة بينهما .

وقوع المبتدأ جملة

من الأسس الرئيسية للجملة الاسمية أن يقع المبتدأ في بدايتها ، والذي وصل الينا من النحويين أنّه عبارة عن اسم صريح ، ويأتي دائماً مرفوعاً حين يكون ضميراً أو اسماً صريحاً ، أو في محل في محل رفع حين يكون مصدراً مؤولاً ، ويكتمل معنى الجملة عند احتوائها على مبتدأ وخبر معاً ، فأحدهما دون الآخر لا يعطي للجملة معنىَ .

وإذا تعرضنا إلى أقوال النحويين في المبتدأ من حيث رسم حدوده فإنَّنا نجد أنَّ جمهور النحويين قد قيّده بالاسم فقط ، ولم نلاحظْ تفصيلاً لَه ولحدوده عند سيبويه ، بل يكتفي بإعطائه تعريفاً غير واضح ، أو مختصر ، واهتم بالتمثيل له بالجمل ، فقال في علاقة المبتدأ بالخبر " وهما لايستغني واحد منهما عن الاخر ، ولايحدُّ المتكلم منه بدًّا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمُبَّنى

([1]) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : ١٥٦/١

عليه "[1] ، فالمبتدأ عنده مُسند والمبنّى عليه وهو الخبر مُسند إليه[2] ، وعند غيره أنَّ المبتدأ هو المُسند إليه ، وأمَّا الخبر فهو مُسند[3] .

وقد بيّن ابن السراج حدود المبتدأ ، ووضّع تعريفا له بقوله " المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه ، وهما مرفوعان أبداً ، فالمبتدأ رفع بالابتداء ، والخبر رفع بهما ..... والمبتدأ لايكون كلاماً تاما إلَّا بخبره ، وهو مُعرَّض لما يعمل في الاسماء "[4] .

ونجد أنَّ من جاء بعد ابن السراج لم يخالفه بشكل جوهري ، بل الاختلاف طفيف في الألفاظ ، وهذا ماوجدناه عند الزبيدي بقوله " إذا ابتدأت اسماً لتخبر عنه ، ولم توقع عليه عاملاً ، فأرفع ذلك الاسم بالابتداء ، فإن أخبرت عنه بشيء من اسماءٍ أو نعوتٍ فارفعه ؛ لأنه خبر الابتداء "[5] .

ولم يأتِ ابن الحاجب بجديد في رسم حدود المبتدأ ؛ فذكر أنَّ المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية مستنداً إليه ، أو الصلة الواقعة بعد حرف النفي[6] ، ومثله قول ابو حيان ؛ يؤكد رأي النحاة في كون المبتدأ اسماً فقط ، ولا يمكن أن يكون جملة ، فقال " هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة في قولي : الاسم يعني أنّه لا يكون فعلا ، وشمل الملفوظ به والمقدر "[7] .

وقد اشترطوا في الاسم الافراد ، وهذا اللفظ هو تقييد لعدم كون المبتدأ جملة ، جاء في كتاب البسيط " يشترط في الاسم المبتدأ شرطان ، أحدهما الافراد ، فلا يكون المبتدأ جملة ، ويريد النحويون بالمفرد هنا ماليس بجملة "[8] .

ونلاحظ أنَّ استمرار الملازمة للاسمية بالنسبة للمبتدأ لم تستمر عند النحويين ، فنجد أنَّ ابن مالك قد وسّع من دائرة تطبيقات المبتدأ ، فقال بعدم اقتصاره على الاسم ، وإنّما جوز وقوعه جملة فعلية .

---

(1) الكتاب : ١/ ٢٤
(2) المصدر نفسه : ٢/ ٧٨
(3) الكتاب : ٢/ ١٢٦
(4) الأصول في النحو : ١/ ٦٢-٦٣
(5) الواضح في العربية ، أبو بكر الزبيدي الأشبيلي النحوي : ٧٠
(6) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٨٥
(7) ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٣/ ١٠٧٩
(8) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ابن أبي الربيع عبيد الله بن احمد بن عبيد الله الاشبيلي : ٥٣٥

ويمكن أنْ نفهم ذلك من قوله أنّ الإخبار عن الشيء يكون باعتبار لفظه ، كما يكون باعتبار معناه ، وأنَّ المخبر عنه بالاعتبارين يكون اسماً ، نحو (زيدٌ كاتبٌ .....) ويكون غير اسم[١] ، نحو ((وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ))[البقرة : ١٨٤] ، فخير خبر عن (أن تصوموا) باعتبار المعنى .

ومن أمثلة الإخبار باعتبار المعنى عنده ، والمخبر عنه في اللفظ غير اسم ، قوله تعالى ((سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم))[البقرة : ٦) ، أي سواء عليهم الانذار وعدمه ، ولذا لم أَصَدِّر حدّ المبتدأ بالاسم ؛ لأنَّه بعض ما يكون مبتدأ ، بل صَدَّرته بما عدم عاملاً لفظيَا ليناول الاسم وغيره "[٢] ، ومعنى ذلك أنَّ سواء عنده مبتدأ ، والجملة التي بعدها في موضع الخبر ، ومن أمثلة الإخبار باعتبار المعنى عنده ، والمخبر عنه ...[٣] .

فابن مالك قد أعتمد على الجانب القرآني في جواز مجيء المبتدأ جملة فعلية ، وهذا ما أنكره الذي انكره النحويون وابتعدوا عنه ، بل أولوه بتأويلات متعددة .

ولو رجعنا إلى أصل الاسناد إلى الدليل القرآني على هذه القاعدة ، فإنَّنا نجد أن ذلك الدليل قد تناوله النحويون السابقون على ابن مالك ، وأشاروا اليه في توضيح الآيات القرآنية التي اعتمد عليها ابن مالك ، فالزمخشري(٥٣٨ هـ) ، قد تناول هذه القاعدة بالتفسير والتحليل من خلال تناول الدليل القرآني عليها ، وذلك من خلال تفسيره قوله تعالى : ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ))[البقرة : ٦] .

قال الزمخشري : " فإن قلت الفعل أبداً خبرُ لا مخبرُ عنه ، فكيف صحَّ الإخبار عنه في هذا الكلام ؟

قلت : هو جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى ، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع كلامهم مع المعاني ميلاً بيِّناً ... ومعنى الاستواء ، استواؤهما في علم المستفهم عنهما ؛ لأنَّه قد علم أنَّ أحد الامريين كائن ، إمَّا الإنذار وإمَّا عدمه ، ولكن لايعنيه ، فكلاهما معلوم غير معين .... (وأنذرتهم أم لم تنذرهم) في موضع رفع الابتداء ، وسواء مقدماً بمعنى سواء عليهم إنذارك وعدمه ، والجملة خبر لأنَّ "[٤] .

وممَّا يلاحظ نجد أنّ الزمخشري لم يكتفِ بذكر هذا الراي عند معالجته الآية المذكورة سابقاً ، بل تناول الرأي وأكد عليه في قوله تعالى ((وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ))[الروم : ٢٤]

---

(١) شرح التسهيل : ١/ ٢٦٧
(٢) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٣) ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٣/ ٢٥١
(٤) الكشاف : ٤١/١

فذكر أنَّ في قوله (يريكم) وجهان : قوله " يريكم وجهان إضمار (أنْ) وأنزال الفعل منزلة المصدر "[١] .

وذكر العكبري أنَّ في الآية الكريمة وجهين ، أحدهما أن تكون سواء مبتدأ ، وجملة (أأنذرتهم) في محل رفع فاعل لاسم الفاعل سدّت مسد الخبر ، والتقدير : يستوي عندهم الإنذار وتركُهُ ، وهذا الكلام محمول على المعنى ، والوجه الآخر أن تكون (سواء) خبراً مقدّماً ، والجملة التي بعدها في موضع المبتدأ[٢] .

وعلى هذا الطريق سار ابن عصفور ، وإن لم يشرْ إلى مجيء الجملة الفعلية مبتدأ صراحة من كلامه أنَّه يجيز مجيء الجملة الفعلية مبتدأ بقوله " والمبتدأ هو الاسم أو ما في تقديره "[٣] .

وذكر ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) أنَّ " الاسم جنس المبتدأ ، يعمُّ الصريح منه ، نحو زيد قائم ، والمؤول"[٤] نحو قوله ((وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ))[البقرة : ١٨٤] .

وصرح السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) في تفسيره بذلك ، بعد أن قدم وجهين إعرابيين لـ (أنذرتهم) ، أحدهما كان مبتدأ " ويجوز أن يكون (سواء) ، وحده خبر (إنَّ) و(أأنذرتهم) ومابعده في محل رفع بأنّه فاعل له . والتقدير : أسواء عندهم الإنذار وعدمه والهمزة في أنذرتهم الأصل فيها الاستفهام ، وهو هنا غير مراد ، إذ المراد التسويةُ و(أنذرتهم) فعل وفاعل ومفعول "[٥] .

وقد ساير ابن هشام في هذه القاعدة ابن مالك ، وجعل من الجمل التي لها محل من الاعراب هي الجملة الفعلية الواقعة موقع المبتدأ " وهي التي يستند إليها الخبر ومحلها الرفع ، وشاهدها الآية القرآنية ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ))[البقرة : ٦] ، إذ ذكر أنَّه ان تكون جملة (أنذرت) في محل رفع مبتدأ مؤخر وخبره مقدم (سواء) ، وجملتها في محل رفع خبر أول لـ (أنَّ) ، والتقدير : انَّ الذين كفروا أنذارهم وعدمه سواء ، غير مؤمنين ، وهمزة التسوية تقدر الجملة بعدها ، وأن لم يكن معها حرف مصدري سابك [٦] .

وقد أكد تلك القاعدة بشواهد قرآنية أخرى كقوله تعالى ((وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لاَ يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ))[الأعراف : ١٩٣] ، وقوله تعالى

---

(١) الكشاف : ٣/ ٨٢٨
(٢) ينظرالتبيان في إعراب القرآن : ٢٢
(٣) المقرب : ١٢٢
(٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، عبد الله بدر الدين محمّد جمال الدين : ٧٤
(٥) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون : ١/ ١٠٥
(٦) الإعراب عن قواعد الإعراب ، ابن هشام الأنصاري : ٤٣

((وَبَرَزُواْ لِلّهِ جَمِيعاً فَقَالَ الضُّعَفَاء لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعاً فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللّهِ مِن شَيْءٍ قَالُواْ لَوْ هَدَانَا اللّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاء عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ))[إبراهيم : ٢١] ، وقوله ((قَالُوا سَوَاء عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ)) [الشعراء : ١٣٦]

وتناول مجيء الجملة الفعلية مبتدأ صاحب كتاب شرح التصريح (ت٩٠٥هـ) بقوله " المصدر من الفعل نحو قوله [سواء عليهم ..] فـ (أنذرتهم) مبتدأ ، وهو في تأويل مصدر ، و (ألم تنذرهم) معطوفة عليه ، وسواء خبر مقدم ، والتقدير : أنذارك وعدمه سواء عليهم ، وصح الاختبار به عن الاثنين ؛ لأنَّه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء ، والمصدر يقع على القليل والكثير[١] .

ونجد الأستاذ محمود سليمان ياقوت في إعرابه للقرآن الكريم يسير على منهج الزمخشري وابن مالك بقوله " (يري) فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل ، وفاعله هو ، و(كم) ضمير متصل مفعول به أول وهناك (أنْ) مقدرة ، أي (ومن أياته أنْ يريكم) و (أنْ) المقدرة والفعل بتأويل مصدر في محل رفع مبتدأ مؤخر ، والتقدير : ومن آياته إراءتكم ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على (ومن أياته أن خلقكم)[٢] .

وقد نحى النحويون الذين رفضوا مجيء الجملة الفعلية مبتدأ منحى التأويل لكي تتوافق مع ماذهبوا اليه ، ومنهم الزجاج ، وهذا مانجده بقوله " وترفع سواء بالابتداء ، وتقدم (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) مقام لخبر ، كأنه بمنزلة قولك : سواء عليهم الانذار وتركه ، وسواء موضوع موضع مُسْتَو ؛ لأنَّك لاتقيم المصادر مقام اسماء الفاعلين إلا وتأويل اسمائهم "[٣] .

ومن الذين واكب فكرة التأويل أبو جعفر النحاس فقال " قال محمد بن يزيد (سواء عليهم) في رفع بالابتداء و(أأنذرتهم أم لم تنذرهم) الخبر ، والجملة خبر (إنَّ) ، أي أنهم تبالهوا حتى لم تُغْنَ فيهم النذارة والتقدير : سواء عليهم الإنذار وتركه ، أي سواء عليهم هذان ، وجيء بالاستفهام من أجل التسوية "[٤] .

وذهب ابن عطيه أن يكون (سواء) خبر إنَّ ، أو مبتدأ ، والجملة التي بعده خبر له[٥].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح : ١/ ١٨٩
(٢) إعراب القرآن الكريم : ٨/ ٣٦١٧
(٣) اعراب القرآن ، الزجاج : ١/ ٧٧
(٤) إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس : ١/ ٧٧
(٥) ينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ١/ ٢٥٠

وذكر أبو البركات الأنباري أنَّ هناك وجهين في إعراب الآية ، أحدهما : أن يكون (سواء) مبتدأ ، وجملة (أنذرتهم أم لم تنذرهم) خبره ، والآخر أن يكون (سواء) مرفوعاً لأنَّه خبر إنَّ ، ومابعده في موضع رفع بفعله ؛ لأنَّ سواء في معنى اسم الفاعل ، وإسم الفاعل إذا وقع خبراً عمل عمل الفعل والتقدير : فيه : إنَّ الذين كفروا مُسيّوٍ عليهم الانذار وتركُهُ[١] .

مجيء الفاعل جملة

عرّف النحويون الفاعل بأنَّه المسند إليه بعد فعل تام معلوم ، نحو قام زيدُ أو شبه الفعل المعلوم مثل اسم الفاعل ، كقولك السابقُ فرسُهُ فائزٌ ، والفاعل عندهم يأتي اسماً ظاهراً ، كما مثلت ، أو مقدّراً نحو : يُجبني أن تقومَ ، أو صخيراً ، نحو قولك الزيدان يقومان[٢] .

وقد وقع الخلاف في أحقية كون الفاعل جملة من عدمه ، وصرح جمهور النحويين رفضهم مجيئه جملة مطلقا ، أي منعوا كونه جملة[٣] .

ولم يرَ بعض النحويين من ضير في وقوع مبتدأ جملة ، وينسب هذا الرأي إلى الكوفيين ، مثل الفدّاء ، وهشام بن معاوية الضرير ، وأنَّ الفدّاء قد اشترط لوقوع الفاعل جملة أن يكون عامله فعلاً قلبيّاً ، وممَّن صرّح بهذا الرأي أبو حيّان الاندلسي ، إذ جاء في كتاب التذييل والتكميل مانصه " وذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين إلى أنّه يجوز أن يسند الفعل للفعل ، فأجازوا : يُعجبني بقومُ زيدُ ، وظهر لي أقام زيدُ أم عمروٌ ... وذهب الفدّاء وجماعة إلى جواز ذلك بشرط أن يكون العامل فعلاً قلبياً "[٤] .

وقد استّدل القائلون بهذا الرأي بنصوص قرآنية[٥] ، منها قوله ((ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ))[يوسف : ٣٥] ، ففاعل بدا عندهم جملة (لَيَسْجُنُنَّهُ) ومثل ذلك قوله تعالى ((وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ))[إبراهيم : ٤٥] فجملة كيف فعلنا بهم فاعل الفعل تبيّن .

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ٤٩-٥٠

(٢) ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل : ٦/ ١٧٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١/ ٣٠٥ ، جامع الدروس العربية : ٣٢٥ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ١ / ٩٣

(٤) التذييل والتكميل في شرح التسهيل : ٦/ ١٧٣-١٧٤

(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، ابو اسحاق ابراهيم موسى الشاطبي : ٢/ ٥٣٨- ٥٣٩

وفي الحقيقة أن بدايات القول بهذا الرأي تعود إلى سيبويه ، غير أنّه لم يصرح به ، وإنَّما مثّل له بقوله بدا لهم أيّهم أفضلُ ، وقال في تقديره كأنك قُلتَ ظهرَ لهم أهذا أفضلُ أم هذا[١] .

وكان لابن مالك رأي آخر ، وهو جواز مجيء الفاعل جملة مطلقاً ؛ فذهب إلى صحة مجيء الفاعل جملة ، واستشهد على ذلك بنصوص قرآنية عدّة تؤكد رأيه ، كقوله تعالى ((سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ))[فصلت : ٥٣] ، وقوله تعالى ((أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ))[الحديد :١٦] .

والذي لاحظناه أنَّ ابن مالك لم يصرح بهذه القاعدة وإنَّما أشار إليها بطريقة أخرى بقوله " مجيئه غير اسم "[٢] . وفضلاً على اثباته بكلام الله تعالى ، فقد أثبته بنصوص شعرية من كلام العرب تؤكد رأيه في القاعدة ، منها قول الشاعر[٣] :

وكذلك قول الشاعر الفرزدق :

ما ضرَّ تغلبَ وائلٍ أهَجَوْتَها أم بُلْتَّ حيثُ تَلاطمَ البُحرْانِ

ومثله قول بشر بن أبي خازم[٤]" نَزَعْتَ بأسبابِ الأمور وقد بدا لِذي اللُّبّ منهما أيُّ أمريه أصوبُ فجملة (لذي اللُّبِّ منهما أيُّ أمريهِ أصوبُ) فاعل للفعل بدا" ، ونجد أنَّ أبا حيان أشار إلى جماعة قد سبقوا ابن مالك بهذا الرأي بقوله " وفي كون الجملة تقع فاعلة خلاف مذهب جمهور البصريين ، أنَّ الفاعل لايكون إلا اسماً ، أو ماهو في تقديره ، ومذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز كون الجملة تكون فاعلة"[٥] .

فقد منع صاحب الكشاف مجيء الفاعل جملة ، وذلك بتأويله الآية السابقة من سورة يوسف بقوله " (بدا لهم) فاعله مضمر لدلالة مايفسره عليَه وهو (ليسجننه) ، والمعنى : بدا لهم ، أي : ظهر لهم ، أي : ليسجننه ، والضمير في (لهم) للعزيز وأهله "[٦] .

كما رفض العكبري مجيء الفاعل جملة للأسباب الآتية :[٧]

أحدهما : أنَّ الفاعل كجزء من الفعل ، ولا يمكن جعل الجملة كالجزء على استقلالها .

---

(١) ينظر الكتاب : ٣/ ١١٠
(٢) شرح التسهيل : ٢/ ١٠٤
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ٢/ ٥٣٩
(٥) تفسير البحر المحيط : ١/ ١٧٣ ، ينظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، محمد بدر الدين الدماميني: ٤/ ٢١٧/٤
(٦) الكشاف : ١/ ٥١٤
(٧) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٥٢

والثاني : أَن الفاعل يكون مضمراً ، ومعرفة بالألف واللام ، وإضمار الجملة لايصحُّ ، والألف واللام لاتدخل عليها .

والثالث : أنَّ الجملة قد عمل بعضها في بعض ، فلا يصحُّ أنْ يعمل فيها الفعل ، لا في جملتها ، ولا في ابعاضها ، إذ لايمكن تقديرها بالمفرد هنا .

وانقسم النحويون والمفسرون في توضيح الآيات القرآنية التي قعدت هذه القاعدة النحوية بين مؤيد ومعارض ، وبيّن ابو حيان في تفسيره امتناع ذلك ، وذكر بتأويل قوله تعالى ((ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ))[يوسف : ٣٥] ، عند النحويين والمفسرين بقوله " ثم بدا له : أي ظهر لهم والفاعل لـ (بدا) ضمير مستتر يفسره ما يدلُّ عليَّه المعنى ، أي : بدا لهم هو "[١] ، وعزز قوله بكلام العرب عندما ذكر بيتاً من الشعر ، وهو قول الشاعر :

لعلَّك والموعود حق لقاءه بدا لك من تلك القلوص بداء[٢]

وبيَّن ابو حيان رأيه في المسألة بوضوح بقوله " والذي أذهب إليه أنَّ الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله (لَيَسْجُنُنَّ)"[٣].

ويجيز الدماميني (٨٢٨هـ) وقوع الجملة فاعلاً مع وجود الاستفهام في الجملة دون سائر المعلقات على أن يكون الاسناد إلى مضاف محذوف إلى الجملة ، فقولهم : ظهر لي (أقام زيد) ؟ أي جواب قول القائل بذلك[٤] .

ذكر الآلوسي الرأيين معاً ولم يرجح أحدهما ، وفي أحدهما تأييد لابن مالك ، ونلاحظ أنَّه ذكر عبارة ابن مالك في كتابه بقوله " قيل إنَّ جملة (ليسجننه) جواب – بدا – لأنّه من أفعال القلوب والعرب تجريها مجرى القسم ، وتتلقاها بما يتلقى به ، وزعم بعضهم أنَّ مضمون الجملة هو فاعل(بدا) "[٥] .

وأخذ الالوسي يقارن بين هذه الآية وبين آيات أخرى من القرآن ، كان فيهما الفاعل مضمون الجملة بقوله " كما قالوا في قوله سبحانه ((أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاء عَلَيْهِم مِّدْرَاراً وَجَعَلْنَا الأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِن بَعْدِهِمْ قَرْناً آخَرِينَ))[الأنعام : ٦] ، وقوله تعالى ((وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ))[إبراهيم : ٤٥] ، أنَّ الفاعل مضمون الجملة ، أي : كثرة إهلاكنا ، وكيفية فعلنا وظاهر كلام ابن مالك في شرح التسهيل إنَّ الفاعل

---

(١) تفسير البحر المحيط : ٥/ ٣٠٦
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٤) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ٤/ ٢١٨
(٥) روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني : ١٢ / ٢٣٦

في ذلك الجملة لتأويلها بالمفرد حيث قال : وجاز الاسناد في هذا الباب باعتبار التأويل، كما جاز في باب المبتدأ[١] ، نحو قوله تعالى [إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ [البقرة : ٦] .

وقد تناول عضيمة في كتابه ظاهرة امتناع كون الفاعل جملة ، وتناول الآيات القرآنية التي تناولها ابن مالك ، وكذلك الآيات التي تناولها الآلوسي ، وقد رفض كون الفاعل جملة ، ففي قوله تعالى ((وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ))[إبراهيم : ٤٥] رأى أنَّ (كيف) في موضع نصب بـ (فعلنا) ، ولايجوز أن يكون الفاعل لـ (تبيَّن) لأمرين[٢] ، أحدهما : إنَّ الاستفهام لا يعمل فيما قبله . والثاني : أنَّ (كيف) لاتكون إلا خبراً أو ظرفاً أو حالاً ، على اختلافهم في ذلك .

وبيّن الدكتور عضيمة أنَّ الذين أجازوا وقوع الجملة فاعلاً ، وحملوا عليه قوله تعالى ((وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ))[إبراهيم : ٤٥] ، وقوله تعالى ((اولم يهدكم كم أهلكنا قبلهم من قرون)) [الانعام : ٦] ، وقوله تعالى ((ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ)) [يوسف : ٣٥] ، لم يكونوا على صواب[٣] .

أمَّا الأستاذ محمود سليمان ياقوت فإنّه لم يرجح رأيًا بعينه ، وانّما ذكر آراء عدَّة في (بدا لهم) ، وهي[٤] ":

الأول : أنَّ يكون الفاعل مصدراً مقدراً ، دلَّ عليّه (بدا) ؛ والتقدير : ثم بدا بداءً . وقد أظهر الشاعر هذا المصدر بقوله :

لعلّك الموعودُ صدقُ لقاؤه بَدا لَك فِي تلك القلوصُ بداءُ

الثاني : أنّ يكون الفاعل مضمراً ، تقديره (السجن) ،أي : بدا لهم السجن ، وقد دلَّ عليَّه (ليسجننه) .

الثالث : أن يكون الفاعل محذوفاً ، وإن لم يكن في اللفظ ما يقوم مقامه ، وتقديره : ثم بدا لهم رأي .

الرابع : أن يكون الفاعل جملة (ليسجننه) عند من أجاز وقوع الفاعل جملة ، وهم علماء مدرسة الكوفة .

---

(١) روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني : ١٢/ ٢٣٦
(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١/ ق٣ / ٤٣١
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) إعراب القرآن الكريم : ٥ / ٢٢٥٢

(تقدّم الفعل على الفاعل والمطابقة بينهما)

اعتاد المتكلم بالعربية الفصحى أن يطابق بين الفعل والاسم المتقدم عليه ، فيسند الفعل إلى ألف الاثنين إذا كان الاسم المتقدم عليه مثنىً ، ويسنده إلى واو الجماعة إن كان الاسم المتقدم عليه مجموعاً ، فيقول مثلاً : الرجلانِ قاما ، والرجال قاموا ، وأمَّا إذا تقدم الفعل على الاسم الظاهر الواقع فاعلاً ، فلايطابق بينهما ، أي يجرد الفعل من علاقتي التثنية والجمع ، فيقول : فاز الشهيدانِ ، ويفوز الشهداءَ ، وفازت الهنداتُ[١] .

وكانت بعض القبائل العربية تخالف مادرجت عليه العربية الفصحى ، فتطابق بين الفعل والفاعل عن طريق تثنية الفعل أو جمعه ، إذ كان الفاعل مثنىً أو مجموعاً على الرغم من تقدم الفعل على الفاعل[٢] ، فيقولون مثلاً سَعِدا الزيدانِ ، وسَعِدوا الزيدونَ ، وسَعِدْنَ الهنداتُ .

تسمى هذا اللهجة (لغة أكلوني البراغيث) ، وسمّاها ابن مالك بلغة يتعاقبون إشارة إلى الحديث النبوي (يتعاقبون فيهم ملائكة في الليل وملائكة في النهار)[٣] ، فهذا المظهر اللغوي الموجود في بعض اللهجات العربية يختص بالجملة الفعلية وعلى سبيل التحديد بالفاعل.

وهذه الظاهرة ليست بجديدة ، بل هي موطن خلاف قديم بين النحويين ، وهذا ماقاله ابن خلدون " طال الكلام في هذه الصناعة ، وحدث خلاف بين أهل الكوفة والبصرة ، وكثرت الادلة والحجاج بينهم وكثر الخلاف في اعراب الكثير من آي القرآن ، باختلاف تلك القواعد "[٤] .

وقد فسّر سيبويه وجود هذه الظاهرة في بعض اللهجات العربية بأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للفاعل المثنى أو المجموع علامة ، كما جعلوا للفاعل المؤنث علامة في نحو قولهم : قالتْ فلانةُ[٥] .

وسار مشهور النحويين على أنَّه " إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر ، فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع "[٦] ، وهذا يعني أنَّ من أحكام الفاعل أنَّ فعله وماهو بمنزلته يوحَّد مع تثنية الفاعل أو جمعه ، كما يوحد في حال إفراده"[٧] .

---

(١) ينظر قواعد بناء المفردات والجمل في لهجة قبائل الأزد ، الدكتور عباس علي إسماعيل : ٢٥٠
(٢) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ينظر شرح التسهيل : ٢/ ١١٦ ، ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١ / ٥١٣
(٤) مقدمة ابن خلدون ، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد : ١/ ١٠٨٥
(٥) ينظر الكتاب : ٢/ ٤٠
(٦) الجنى الداني في حروف المعاني : ١٧ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ٥٠٣
(٧) شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٤٠٣

ومن العرب من يلحق علامة التثنية أو الجمع بالفعل مع تقدمه على الفاعل إذا كان الفاعل مثنىً أو مجموعاً ، وفسّرت هاتان اللاحقتان على أنّهما من حروف الدَّوال كتاء التأنيث لا ضمائر ، وشاهدهم على ذلك قول الشاعر :[1] .

وقد أسلَمْاهُ مبعدُ وحميمُ تولَّى قتالَ المارقينَ بنفسِهِ

وحكى البصريون هذه اللغة عن طيئ ، وحكاها بعضهم عن أزدِ شنوءة ، فقالوا مثلاً (ضربوني قومُك ، وضربنني نسوتك ، وضرباني أخوتك) ، ومن شواهد هذه اللهجة قول الشاعر :

يلومونني في شترائي النخـــ يل أهلي فكلّهم ألومُ

فـ (أهلي) فاعل يلومونني ، فألحقَ الفعل علامة الجمع مع أنَّه مسندُ إلى الظاهر"[2] .

وقد رفض أكثر النحويين العرب هذه اللهجة ووصفوها بأنَّها غير صحيحة[3] مع أنَّ ابن مالك يرى أنَّ اللهجة المشهورة تجريد الفعل من علامتي التثنية والجمع في حال تقديمه على المسند إليه فإنَّ ابن مالك لم يرفض وجود هذا المظهر اللغوي في الكلام ، فأجاز أن يقال مثلاً : حضرَ أخواكَ ، وانطلقوا عبيدُك ، وتَبِعْنَهُم إماؤك[4] .

وفسّر ابن مالك وجود هذه الظاهرة في بعض اللهجات بأنَّ أصحابها أرادوا أن يميزوا الفعل المُسند إلى الواحد من غيره ، فكانوا يوصلون الفعل بعلامتي التثنية والجمع عند قصد التثنية والجمع ، ويجرّ دونه من العلامة ، إذا قصدوا الإفراد ، ليجري الباب على طريقة واحدة[5] .

وقد أسند ابن مالك على آيتين من القران[6] ، وهما قوله تعالى ((وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ اللّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُون)) [المائدة : ٧١] ، وقوله تعالى ((لاَهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ))[الأنبياء : ٣] .

([1]) الجنى الداني في حروف المعاني : ٥٠٣ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ٥٠٣
([2]) ينظر الكتاب : ٢/ ٤٠ ، ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١، ٤٠٤
([3]) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ٣٠٢
([4]) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٢٤٦-٢٤٧
([5]) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٢٤٧
([6]) ينظر شرح الكافية الشافية : ١/ ٢٦

وبيّن ابن مالك أنَّ هذه اللهجة قد وردت في الحديث النبوي ؛ فقال النبي ((يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل ، وملائكةٌ بالنهار))[١] ، كما وردت على ألسنة العرب في سعة الكلام ، نحو قول عائشة ((كُنَّ نساءُ المؤمنات يشهدْنَ مع رسول اللهِ صلاة الفجر))[٢] ومثله قول أنس بن مالك ((وكُنَّ أمّهاتي يَصْنَنْني))[٣] .

ولم يكتفِ بالدليل القرآني والحديث النبوي وكلام العرب النثري بل عزّز جواز وجود اللهجة في الكلام بأبيات من الشعر منها:[٤]

قول الشاعر : نصروك قومِي فأعتززت بنصرهم ولو أنَّهم خذلوكَ كنتَ ذليلاً

وقول الشاعر : رأينّ الغواني الشيبَ لاحَ بمفرقَي فأعرضَنَ عَنّي بالخدودِ النواضر

واختلف النحويين في توجيه الافعال التي اتصلت بها الاحرف فـ " بعضهم يجعل ماورد من هذا خبراً مقدماً والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ، وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل من الألف أو الواو الأسماء المذكورة بعدها "[٥] .

وذكر الفرّاء عن معالجته الآية الكريمة ((لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ))[الأنبياء : ٣] " إنَّما قيل : وأسروا النجوى للناس الذين وصفوا باللهو واللعب ، و (الذين) تابعة للناس كأنَّك قلتُ : اقترب للناس الذين هذه أعمالهم . وإن شئت قلت (الذين) مستأنفة مرفوعة ، كأنّك جعلتها تفسيراً لأسماء التي في (أسرُّوا) ؛ كما قال تعالى ((وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ اللّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ))[المائدة : ٧١]"[٦] .

وحينَ عالج الفرّاء قوله تعالى ((وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ اللّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ))[المائدة : ٧١] ، قال : " فقد يكون رفع الكثير من جهتين أحداهما أن تكرُّ الفعل عليها ؛ لاتريد عمِي وصَمَّ ، وإن شئت جعلت (عَمُّوا وصَمُّوا) فعلا للكثير .

كما قال الشاعر :

يلوموني في اشترائي النخيـ ل أهلي فكلُّهم ألومُ

---

(١) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٢٤٦
(٣) المصدر نفسه : ٢٤٧
(٤) شرح التسهيل : ٢/ ١١٦
(٥) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٥٠٣
(٦) معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٣١٥- ٣١٦

وهذا لمن قال : قاموا قومك ، وإن شئت جعلت الكثير مصدراً فقلت : أي ذلك كثير منهم ، وهذا وجه ثالث ، ولو نصبت على هذا المعنى كان أصوباً . وإن شئت جعلت (وأسرُّوا) فعلاً لقوله (لاهية قلوبهم وأسرُّوا النجوى) ثم تستأنف (الذين) بالرفع ، وإن شئت جعلتها خفضاً (إن شئت) ، وإن شئت كانت رفعا ، كما يجوز (ذهبوا قومُك)"[١] .

وقال الزمخشري " و(كثيرُ منهم) بدل من الضمير ؛ أو على قولهم : أكلوني البرغيث ، أو هو خبر مبتدأ محذوف ، أي : أولئك كثيرُ منهم"[٢] .

وذكر أبو البركات الأنباري عند معالجته قوله تعالى ((وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ اللّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ)) [المائدة : ٧١] ، أنَّ لفظ (كثير) فيه ثلاثة أوجه ، الأول : أنّه مرفوع على البدل من الواو في عَمّو و صمّوا ، والثاني : أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : العُمى والصُّم كثيرٌ منهم ، والثالث : فاعل ، والواو للجمعية لا للفاعل على لغة من قال : أكلوني البراغيث ، ووصف هذا الرأي بأنَّه ضعيف ، كما وصف هذه اللهجة بأنَّها غير فصيحة[٣] .

وبيّن أبو البقاء العكبري حينَ وقف على قوله تعالى ((لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ))[الأنبياء : ٣] ، أنَّ في لفظ (الذين) وجوهاً عدّة ، هي[٤] :

أ- أن يكون بدلا من الواو في و (أسرُّوا) .

ب- أن يكون فاعلا ، والواو حرف للجمع لا للاسم .

ت- أن يكون مبتدأ ، والخبر هل هذا ؟ والتقدير : يقولون هل هذا .

ث- أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم الذين ظلموا .

وثانيها : أن يكون مجروراً صفة للناس .

وثالثها : أن يكون منصوباً على إضمار أعني .

---

(١) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٢) الكشاف : ١/ ٢٧٥
(٣) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ٣٠١- ٣٠٢
(٤) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٣٠٢

امّا صاحب كتاب النحو الوافي فقد نصحَ بعدم استعمال هذه اللهجة مع اعترافه بفصاحتها ، إذ وصفها بأنَّها هي " هي لغة فصيحة ولكنها لم تبلغ من درجة الشيوع والجري على ألسنة الفصحاء ما بلغته الأولى التي يحسن الاكتفاء بها اليوم ، والاقتصار عليها ؛ إيثاراً للأشهر ، وتوحيداً للبيان مع – صحة الاخرى[١] .

رأينا ممّا تقدّم أنَّ جمهور النحويين قد رفضوا استعمال هذه اللهجة في الكلام ، ووصفوها بأنّها غير صحيحة ، أمَّا ابن مالك فقد أجاز استعمال هذه اللهجة في الكلام ؛ لأنَّها وردت في القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب شعراً ونثراً ، وذكر أنَّ بعض النحويين يعرب هذا التركيب خبراً مقدماً ومابعده مبتدأ مؤخر ، وبعضهم يرى أنَّ الالف والواو يدلُّ من الفاعل ، وأجاز في لفظ (الذين) في قوله تعالى ((لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ)) [الأنبياء : ٣] في موضع رفع باضمار فعل يدلُّ على الذم ، وأبى أن يحمل جميع ما ورد من ذلك على أنّ الالف والواو فيهما ضميران يدلان على التثنية والجمع[٢] .

ويرى باحث في بحث له عن لهجة قبائل الأزد أنّ ماورد من ذلك من الكلام الفصيح يحمل على أنَّ ألف الاثنين أو واو الجماعة أو نون النسوة فيه حروف دوال على معنى التثنية أو الجمع ، والاسم بعدها يعرب فاعلاً[٣] .

وهذا الرأي قد ذهب إليه من قبل بعض النحويين واللغويين من أمثال سيبويه وابن جني وغيرهما[٤] ، وهذا الرأي تعضده الدراسات النحوية اللغوية المقارنة التي أجريت على اللغات السامية ، إذ تشير هذه الدراسات إلى أنَّ اللغات السامية كالآرامية والعبرية والسريانية والجعزية كانت تلحق علامة عددية بالفعل ، إذ كان الفاعل مثنى أو مجموعاً ، كما هو الحال في لحوقة علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً[٥] ، ووجود هذه الظاهرة في اللغات السامية يعني أنَّها ظاهرة أصلية في العربية ، وأمَّا ظاهرة عدم المطابقة ، إذ تقدّم الفعل على الفاعل ، وكان الفاعل مثنىً أو مجموعاً ، فهي ظاهرة حادثة سببها أنّ العربية الفصحى قد كرهت تعدد العلامات ، فاستغنت عن استعمال أسلوب تثنية الفعل أو جمعه اكتفاءً بدلالة الفاعل على العدد[٦] ، وبقيت آثار هذا الاصل السامي ماثلة في بعض اللهجات العربية ، ومنها لهجة أزد شنوءة .

---

(١) النحو الوافي : ٢/ ٧٤
(٢) ينظر شرح الكافية الشافية : ١/ ٢٦
(٣) قواعد بناء المفردات والجمل في لهجة قبائل الأزد : ٢٥١
(٤) ينظر الكتاب : ٢/ ٤٠ ، الخصائص : ٥٣٧/١ ، روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني : ٩/ ٩
(٥) علم اللغة المعاصر ، مقدمات وتطبيقات ، الدكتور يحيى عبابنة ، والدكتورة آمنة الزغبي : ١٤٥-١٤٦
(٦) المرجع نفسه : ١٤٧

وعلى هذا فإنَّ اللغويين العرب ما كانوا على صواب حين نعتوا هذه الظاهرة بأنَّها عيب من عيوب الاستعمال اللغوي ، ثم أنَّ وجودها في القرآن الكريم ، ومنطق النبي ، وكلام العرب شعراً ونثراً يجعلنا نقول – ونحن مطمئنون : إنَّ لهجة يتعاقبون هي لهجة عربية فصيحة .

الإضافة :

عرّف النحويون الإضافة بأنّها نسبة اسم إلى اسم آخر ، وإسناده إليه ، ويسمى الاسم الأول مضافاً ، وأمّا الاسم الثاني فيُسمى مضافاً إليه ؛ إذ قالوا في تعريفها بأنّها " امتزاج أو اتصال اسمين على وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصا"[١] ، وذلك بإسناد أو ضم أحدِهما إلى الآخر ، وتنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقدم مقام تنوينه ، فلا تمام للمعنى إلا بالكلمتين معاً فالاسناد نسبة وارتباط وعلاقة بين اسمين متى ما وُجدا وجدت الإضافة[٢] فهي حالة معنوية بين متضايفين المضاف والمضاف إليه[٣] .

إذن المضاف من تمام الاسم ؛ إذ هو بدل من التنوين[٤] ، ومعنى ذلك أنَّ الإضافة نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي أن يكون ثانيهما مجروراً دائماً بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديراً مُراداً[٥] .

وقسم النحويون الإضافة على قسمين : المحضة ، وغير المحضة[٦] :

أمَّا الإضافة المحضة ، فإنّما سميت بهذا الاسم خالصة من تقدير انفصال نسبة المضاف من المضاف إليه ، ويسمى هذا النوع من الإضافة أيضاً بالإضافة الحقيقية ؛ لأنَّ الغرض منها نسبة المضاف إلى المضاف إليه ، وهذا هو الغرض الحقيقي من الإضافة[٧] .

وكذلك يسمى هذا النوع من الإضافة المعنوية ؛ لأنَّ فائدتها ترجع إلى المعنى ؛ إذ هي تفيد تعريف المضاف ، إذا كان المضاف إليه معرفة ، وتفيد تخصيص المضاف إذا كان المضاف إليه نكرة[٨] .

---

(١) التعريفات ، محمد بن علي الجرجاني (ت ١٤١٣هـ) : ٢٨
(٢) فتح ربّ البرية في شرح نظم الاجرومية ، محمد بن آب القلاوي الشنقيطي : ١/ ٦٣١-٦٣٢
(٣) النحو الوافي : ٣/ ٢
(٤) الكتاب : ٢/ ٢٢٦
(٥) كشاف اصطلاحات العلوم والفنون ، محمد علي التهانوي : ١/ ٢١٥
(٦) ينظر الخصائص : ٢/ ٢٨ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣/ ٧٣
(٧) ينظر شرح المفصل : ٢/ ١٢٦
(٨) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ٢٦٨

ويقصد بالإضافة المحضة : الإضافة التي لايكون فيها المضاف اسم فاعل ولا اسم مفعول الدالين على الحال أو الاستقبال ، ولا صيغة مبالغة الدال على الحال أو الاستقبال ، ولا صفة مشبهة[١] كأن تكون المضاف اسماً جامداً أو مصدراً مضافاً[٢] .

أمَّا الإضافة غير المحضة فهي التي لاتفيد شيئاً من التعريف أو التخصيص ، أي إنَّ في الإضافة اللفظية يبقى نكرة وإن أضيف إلى معرفة ، واستدلوا على عدم فائدتها بأمور هي : وقوع المضاف في الإضافة اللفظية[٣] وصفاً لنكرة ، وقوعه حالاً ، والحال لاتكون إلاّ نكرة ، وكذلك دخول ربّ عليه[٤] .

والإضافة غير المحضة : هي إضافة اسم الفاعل أو اسم المفعول إلى معموليها بشرط أن يكونا دالين على الحال أو الاستقبال ، ويدخل في هذا النوع من الإضافة إضافة صيغة المبالغة إلى معموليها بشرط أن تكون دالة على الحال أو الاستقبال ، وكذلك إضافة الصفة المشبهة إلى معموليها مطلقاً[٥] .

والغرض أو الفائدة من هذا النوع من الإضافة هو التخفيف في اللفظ بحذف التنوين أو نوني المثنى والجمع ، أي إنَّ فائدتها ترجع إلى اللفظ ، ولذلك سميت بالإضافة اللفظية ، وتسمى أيضاً بالإضافة المجازية ؛ لأنَّ فائدتها التخفيف ، وليس هذا الغرض الأصلي من الإضافة[٦] .

وكذلك سميت بالإضافة غير المحضة ؛ لأنَّها على تقدير الانفصال ، فقولك : هذا الرجلُ طالبُ علم على تقدير هذا الرّجلُ طالب عِلماً[٧] .

ومايهمني من موضع الإضافة :

- إضافة (إذا) إلى الجملة الاسمية .
- الإضافة بمعنى في .

---

(١) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٢) النحو الوافي : ٣/ ٣-٤
(٣) شرح الاشموني : ٢/ ٣٦٠ ، شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٦٧٨-٦٧٩ ، ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٢/ ١٧٧٩
(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣/ ٨٩-٩٠
(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ٢٧١
(٦) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الاشبيلي : ٢/ ١٧٠-١٧١
(٧) ينظر جامع الدروس العربية ، الشيخ مصطفى الغلايني : ٣/ ٢٠٨ ، النحو الوافي : ٤/ ٣

اضافة إذا إلى الجملة الاسمية :

اتّفق جمهور النحويين على أنَّ هنالك أسماء يجب إضافتها إلى الجملة ، وقسموا هذه الأسماء على قسمين ، منها مايضاف إلى الجملة الفعلية و الجملة الاسمية ، وهما : إذ وحيث ، ومنها ما يختص بالإضافة إلى الجملة الفعلية ، وهما : لمَّا ، وإذا[١] .

ومايهمني من الأسماء التي تلتزم الإضافة إلى الجملة هي (إذا) ، فقد بيّن جمهور النحويين أنَّ (إذا) تضاف إلى الجملة الفعلية ، ومنعوا أضافتها إلى الجملة الإسمية ، وممّن صرح بذلك سيبويه ، إذ ذكر بأنَّ الزمان إذا كان ماضياً يضاف إلى الجملة الفعلية والاسمية ، لأنَّه في معنى إذ ، فيضاف إلى ما يضاف إليه إذ ، أمَّا إذا كان الزمان يدل على المستقبل فلايضاف إلا إلى الأفعال ؛ " لأنّه في معنى إذا ، وإذا هذه لاتضاف إلا إلى الأفعال "[٢] .

وجاء في شرح الأشموني " وألزموا إذا الظرفية إضافة إلى الجمل الأفعال خاصة ، نظراً إلى ماتضمنته من معنى الشرط غالباً"[٣] .

وبيّن الشيخ خالد الأزهري في حديثه عن لفظة في قولك (آتيك زمنَ يقدمُ الحاجُّ) بأنَّ (زمن) مضاف إلى الجملة الفعلية ، والناصب له (أتيك) ؛ لأنَّه مستقبل ، ويمنع أن يقال آتيك زمن الحاج قادم ، على الابتداء والخبر ؛ لأنّه زمن منزلة (إذا) ، و(إذا) لاتضاف إلى الجملة الأسمية[٤] .

وقد أجاز الأخفش الأوسط والكوفيون إضافتها إلى الجملة الاسمية[٥] ، وتابعهم على ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ، قال ابن مالك عن إذا " ولا يليها عند سيبويه إلا فعل موافق لفعل ظاهر بعده "[٦] ، ففي قوله تعالى ((إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ، وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ)) [التكوير : ١- ٢] ، يرى سيبويه أنَّ لفظ (الشمس) نائب فاعل مرفوع بفعل محذوف تقديره كُوِّرت الشمس ، وكذلك النجوم نائب فاعل مرفوع بالفعل انكدرت المحذوف[٧] .

---

(١) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣/ ١٢٤-١٢٧ ، شرح الأشموني : ٣١٣/٢- ٣١٦
(٢) الكتاب : ٣/ ١١٩
(٣) شرح الأشموني : ٢/ ٣١٥
(٤) شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٧٠٣
(٥) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : / ٣١٦ ، ينظر الجنى الداني في حروف المعاني :٢/ ٣٦٨
(٦) شرح التسهيل : ٢/ ٢١٣
(٧) ينظر شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢/ ٢١٣

وذكر ابن مالك أنّ أبا الحسن الأخفش كان يجعل المرفوع " بعد إذا مبتدأ ، بقوله أقول[١] وفسر قوله إضافة إذا إلى الجملة الاسمية ، بقوله : " لأنَّ طلب إذا للفعل ليس كطلب إنْ ، بل طلبها له كطلب ماهو بالفعل أو أولى ممّا لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام ، فكما لايلزم فاعليته فاعلية الاسم بعد الهمزة لايلزم بعد إذا "[٢] .

وهنالك جملة من التعليقات التي ذكرها النحويون والمفسرون على النص القرآني الذي جعله ابن مالك وغيره دليلاً على صحة مجيء الجملة الاسمية بعد إذا . فقد بيّن المبرد في تعليقه على قوله تعالى ((إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ))[الانشاق : ١] بأنَّ معناها (إذا انشقت السماء) ، ولولا هذا الفعل لم يصلح أن يقع بعد (إذا) لما قبلها من الجزاء"[٣] ، ورأى الزمخشري حين وقف على قوله تعالى : ((إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)) [التكوير : ١] بأنَّ الشمس فاعل بفعل مقدّر ، مفسِره المذكور بعده ، ومنع من أن يرتفع بالابتداء ، وبذلك رفض ماذهب إليه الكوفيون والأخفش الأوسط وابن مالك[٤] .

وذهب السيّوطي مذهبه ، فلجأ إلى تأويل الجملة الاسمية الواقعة بعد (إذا) لكي يثبت اضافتها إلى الفعلية لا الاسمية بقوله " وتلتزم (إذا) الاضافة إلى جملة صدرها فعل ... وقد ويلها اسم بعده فعل ، فيقدر قبله فعل يفسره بعد الاسم "[٥] ،واستشهد بقوله تعالى ((إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ)) [الانشقاق : ١] .

وإلى هذا الرأي ذهب محي الدين درويش ؛ فلجأ إلى التقدير وهو يبيَّن اضافة السماء إلى الظرف إذا في قوله تعالى ((إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ)) [الانشاق : ١] ،فقال " (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمن ، والسماء فاعل لفعل محذوف يفسِّره ما بعده ، والتقدير : إذا انشقّت السماءُ ؛ لأنَّ إذا الشرطية يختّص دخولها بالجمل الفعلية ، وماجاء من هذا ونحوه فمؤول ؛ محافظة على قاعدة الاختصاص ..."[٦] .

وقد احتجّ ابن مالك بصحة إضافة إذا الشرطية إلى الجمل الاسمية بنصوص شعرية فضلاً على النصوص القرآنية التي احتجَّ بهما ، ومن هذه النصوص قول الشاعر :[٧]

إذا باهِليٌّ تحتهُ حَنْظَلَةٌ له وَلَدٌ منها فذالك المُذّاعُ

---

(١) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٢) شرح التسهيل : ٢/ ٢١٣
(٣) المقتضب : ٤/ ٣٤٧
(٤) الكشاف : ٦/ ٣٤١
(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢/ ١٣١
(٦) إعراب القرآن الكريم وبيانه : ٨/ ٢٦٠
(٧) شرح التسهيل : ٢/ ٢١٣

وأوّل بعضهم البيت على أنَّ التقدير : استقرَتْ تحته حَنْظليّةٌ ، وعلى هذا يكون (حَنظليّةٌ) فاعل ، وياهِلِيٌّ : مرفوع بفعل يفسره العامل في تحتهُ[١] .

وقد أيّد الدكتور أحمد مكي الأنصاري ماذهب إليه ابن مالك ، فأجاز إضافة إذا الشرطية إلى الجمل الاسمية ، وبيّن أنّ هذه القاعدة قد وردت في نصوص قرآنية كثيرة ، بلغت أكثر من عشرين نصاً[٢] ، ولهذا السبب اقترح تعديل قاعدة إضافة إذا الشرطية لتكون : تجوز إضافة إذا الشرطية إلى الجملة الفعلية كثيراً وإلى الجملة الاسمية قليلاً[٣] .

مجيء الاضافة بمعنى في :

لم يختلف النحويون في " وجوب اشتمال الإضافة المحضة على حرف أصلي مناسب اشتمالاً أساسه التخيل والافتراض ، لا الحقيقة والواقع ، فيلاحظ وجوده مع أنَّه غير موجود إلا في التخيل ، أو في النيَّة كما يقولون ، والغرض من هذا التخيَّل : الاستعانة بحرف الجر على توصيل معنى ما قبله إلى ما بعده ، كالشأن في حرف الجر الأصلي ، وأيضاً الاستعانة على كشف العلة المعنوية بين المتضادين وهما المضاف والمضاف اليّه ، وابانة مابينهما من ارتباط مُحكم وملابسة (أي مناسبة) قويَّة لا تنكشف ولا تَبين إلا من معنى حرف الجر المشار إليّه بشرط أن يكون هذا الحرف خطفيًا متخيَّلاً مكانه بين المضاف والمضاف إليَّه ، وأن يكون أحد ثلاثة أحرف أصليَّة هي (مِن – في – اللام)[٤] .

واختلف النحويون في عامل الجرّ في المضاف إليه ؛ فذهب بعضهم أنَّ المضاف إليه مجرور بالمضاف ، ورأى الأخفش الأوسط أنّ عامل الجرّ في المضاف إليه الإضافة المعنوية ، وذكر الزجاج وابن الحاجب أنَّ المضاف إليه مجرور بحرف مقدّر[٥] .

وذكر جمهور النحويين أنَّ عامل الجرّ في المضاف هو حرف الجرّ اللام ، وهو عندهم الأصل ، ويمتنع تقدير غيره إذا صحّ تقديره[٦] .

---

(١) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني : ٣٦٩
(٢) ينظر نظرية النحو القرآني : ٦٤- ٦٥
(٣) ينظر المرجع نفسه : ١١٤
(٤) النحو الوافي : ٣/ ١٧
(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢/ ١٣٢
(٦) ارتشاف الضرب : ٣/ ١٨٠٢ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣/ ١٣٢

ورأى قسم من النحويين أنَّ الإضافة يمكن أن تكون بمعنى مِن[١] ومن هؤلاء العكبري فقد قال " والاضافة تكون بمعنى (اللام) ، وبمعنى (مِن) ، منها إنَّ التي بمعنى (اللام) يكون الثاني فيها غير الاول في المعنى ، والتي بمعنى (مِنْ) يكون الاول فيها بمعنى الثاني ، ومنها أنَّ التي بمعنى (اللام) لا يصحُّ فيها أن يوصف فيها الاول والثاني ، والتي بمعنى (مِن) يصحَّ فيها ذلك"[٢] .

وقد أجاز ابن مالك أن تكون الإضافة بمعنى (في) ؛ إذ ذكر أنَّ الإضافة تكون بمعنى (في) إن حَسُن تقدير أحدهما وحده ، فإنَّ لم يحسن تقديره أحدهما فلإضافة بمعنى اللام[٣] ، وبيّن أنَّ معنى اللام فيها هو الأصل ، ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها وتقدير غيرها[٤] .

والمُستفاد من ذلك كلّه أنَّ جمهور النحويين قد أنكروا الإضافة بمعنى (في) ، وقد أثبت ابن مالك ذلك ، بعد أن أشار إلى اغفال النحويين له بقوله " وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في) ، وهي ثابته في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح "[٥] .

وأثبت ابن مالك صحة قاعدته بنصوص قرآنية عديدة[٦] ، وهي قوله تعالى ((وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ)) [البقرة : ٢٠٤] ، وقوله تعالى ((لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَآؤُوا فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ))[البقرة : ٢٢٦] ، وقوله تعالى ((يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ)) [يوسف : ٣٩] ، وقوله تعالى ((وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَندَاداً وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)) [سبأ : ٣٣] ، ومثل ذلك قول النبي (صلى الله عليه واله)((رباطُ يومٍ وليلةٍ أفضلُ من صيام شهرٍ وقيامه))[٧] ، وبيّن معنى الإضافة (في) ، وقد جاء ذلك في الشعر كثيراً ، نحو قول حسان بن ثابت[٨] :

تسائلْ عن قومٍ هجانٍ سَمَيْدعٍ لدى البأس مِغوار الصباحِ جسورُ

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب : ٣/ ٨٠ ، شرح الاشموني : ٣/ ٣١٧ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣/ ١٣٢

(٢) اللباب في علل البناء والاعراب : ١/ ٣٨٨

(٣) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ١/ ٤٨١

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية : ١/ ٤٠٦

(٥) شرح التسهيل : ٣/ ٢٢١

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية : ٢/ ٩٠٧-٩٠٨ ، شرح عمدة الحافظ وعدّة الحافظ : ١/٤٨٣- ٤٨٤

(٧) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٢/ ٩٠٨

(٨) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

ومثله قول الأعشى ميمون[١] :

مَهادي النهار بجاراتِهم وبالليل هُنَّ عليهِمْ حُرُم

ويدخل في هذا الباب قول عمر بن أبي ربيعة[٢] :

من الحُرِ مَيْسانُ الضُّحى بُخْتُرِيّةٌ ثقَالُ متى تَنْهَضْ إلى الشّر تَفْتُرِ

وهذا إنَّ دلَّ على شيء إنّما يدل على إنَّ النحويين أغفلوا هذه القاعدة على الرغم من وجودها رغم وجودها في النص القرآني المبارك ، ولم يتعرضوا لها ، بل إنّ بعضهم قد صرحوا بانَّه لايوجد من قال بها إلاَّ ابن مالك .

قال أبو حيان " ولا أعلم أحداً قد ذهب إلى هذه الإضافة غيره"[٣] ، ويقصد بذلك ابن مالك ، وقد تناول المفسرون هذه القاعدة في تفسيرهم الآيات المباركة ، فمنهم من قال بها ، ومنهم من جعلها ضمن احتمالات متعددة ، ولم يجز برأي قاطع ، ومنهم مَنْ رفضها .

فعندما تناول الفرَاء وقوله تعالى ((لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَآؤُوا فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)) [البقرة ٢٢٦]، ذهب إلى أنَّ الإضافة بمعنى (إلى) ، ولم يتعرض إلى كونها بمعنى (في) ، وهذا واضح من قوله " التربص إلى الأربعة ... ولو قيل في مثله من الكلام : تَربُصٌ أربعةَ أشهر كان صواباً"[٤] .

ولم يذهب ابن حيَّان بعيداً عن باب الاحتمالات ، فقدم احتمالان بقوله " ياصاحبي السجن أن يكون من باب الاضافة إلى الظرف ، والمعنى ياصاحبي في السجن ، واحتمل أن يكون من اضافته إلى شبه المفعول كأنّه قيل ياساكني السجن "[٥] ، وتابعه على ذلك محيي الدين درويش ، إذ قدّم هو الآخر احتمالين ، وجعل منها الإضافة بمعنى (في) ، لكنه لم يجزم وكانه جعل كل احتمال صححه في نظره ، وهذا مافهمناه من كلامه وهو يفسر قوله تعالى ((يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ))[يوسف : ٣٩] فقال " وصاحبي السجن منادى مضاف وعلامة نصبه الياء ، والسجن مضاف إليّه ، ويجوز أن تكون هذه الاضافة من باب الاضافة للظرف ؛ إذ الاصل ياصاحبي في السجن ، ويجوز أن تكون من باب الإضافة إلى التشبيه بالمفعول به[٦] .

---

(١) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٢) شرح الكافية الشافية : ١/ ٤٠٨
(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٤/ ١٨٠١
(٤) معاني القرآن ، الفرّاء : ١/ ١٤٥
(٥) البحر المحيط : ٥/ ٣٠٩
(٦) اعراب القرآن الكريم وبيانه : ٩/ ٥٤٧

وقد أيّد بعض النحويين ماذهب إليه ابن مالك ، فبرأيه قال ابن الحاجب[١] ، كما ذهب إليه ابن هشام[٢] ، والسيّوطي في المطالع السعيدة[٣] ، بيد أنَّ ما ذهب إليه ابن مالك قد قال به عبد القاهر الجرجاني من قبل[٤] ، كما أيّده الدارسون المحدثون مثل الدكتور عباس حسن[٥]، والشيخ مصطفى الغلاييني[٦] .

التوابع

التوابع في العربية خمسة أنواع هي : النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف نسق[٧] ، وسميت بهذا الاسم ؛ لأنّها تتبع ماقبلها من حيث حركة الإعراب لفظاً أو محلاً ، ومايهمني في النحو القرآني في باب التوابع دراسة المسائل الآتية :

- جواز الفصل بين العاطف والمعطوف بشبه الجملة .
- جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار
- التوكيد بأجمع من غير أن يسبق بـ (كلّ) .
- مجيء الجملة بدلاً من المفرد .

جواز الفصل بين العاطف والمعطوف بشبه الجملة :

قسَّم النحويون العطف إلى بيان ونسق ، فأمَّا عطف البيّان فوصفوه بأنّه " كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما ، وإنّما سمي عطف بيَّان ولم يسموه نعتاً ؛ لأنَّه اسم غير مشتق من فعل ، ولا هو ضرب من ضروب الصفات"[٨] ، ومعنى ذلك أنَّ عطف البيان هو الجاري

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٢٠٦، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣/ ٢٦٧
(٢) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣/ ٨٥
(٣) المطالع السعيدة في شرح الفريدة : ٢/ ٨٧
(٤) ينظر المقتصد في شرح الايضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، مجلد٢ / ٨٧١
(٥) ينظر النحو الوافي : ٤/ ١٦
(٦) جامع الدروس العربية : ٣/ ٢٠٦/٢٠٧
(٧) ينظر المطالع السعيدة في شرح الفريدة : ٢/ ٢٠٩ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٥/ ١٦٥
(٨) الأصول في النحو : ٢/ ٤٥

مجرى النعت في تكميل متبوعه توضيحاً أو تخصيصاً ، وتجب موافقة متبوعه في الإعراب والتنكير والتعريف والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع[١] .

أمّا عطف النسق فهو التابع المتوسط بيَّنه وبيَّن متبوعه أحد الحروف العاطفة[٢] .

وجواز الفصل بين العاطف والمعطوف بشبه الجملة من المسائل من التي انفرد بها ابن مالك من بيّن النحويين ، فلم نجد عند أكثر النحويين الذين سبقوه حديثاً عنها ، سواء بالرفض أم بالقبول ، وقد تناول ابن مالك في كتبه رأيًا لأبي علي الفارسي ، وقد ردَّه ؛ لأنَّه كان مخالفاً لما أسس له ابن مالك في كتبه ، إذ ذكر ابن مالك أنَّ أبا علي الفارسي كان لايجيز الفصل بين العاطف والمعطوف بشبه الجملة ، فقال " منع ابو علي الفصل بين العاطف والمعطوف بظرفٍ أو جار ومجرور ، وجعل من الضرورات قول الشاعر"[٣] :

يوماً تراها كشِبْهِ أرْدِيَةٍ ال عصْبِ ويوماً أديمُها نغلَا "

وقد ردَّ ابن مالك على رأي ابي علي بقوله " وليس الأمر كما زعم ، بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز في الاختيار"[٤] ، وقد اشترط ابن مالك لجواز الفصل بين العاطف والمعطوف " أنْ لم يكون المعطوف فعلاً ولا أسماً مجروراً"[٥] .

واكد ابن مالك أنَّ وجود شبه الجملة بين العاطف والمعطوف في القرآن كثير واعتمد في القول بهذه القاعدة على اربعة نصوص قرآنية ، وعلق على كلّ نصٍ منها ، وهي :

قوله تعالى ((إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً))[النساء : ٥٨] ، ففصل بـ (إذا) وما أضيفت إليه بين الواو و (أن تحكموا) وهو معطوف على (أن تؤدوا)"[٦] ، وكذلك قوله تعالى ((وِمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ)) [البقرة : ٢١٠] ، وكان تعليق ابن مالك عليها بقوله" ففصل بـ (في الآخرة) بين (الواو) و حسنة"[٧] .

---

(١) ينظر المطالع السعيدة في شرح الفريدة : ٢/ ٢١٨
(٢) ينظر الدرر اللوامع على همع الهوامع ، أحمد بن الامين الشنقيطي : ٢/ ٣٧٩
(٣) شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٢٣٩
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٦) شرح الكافية الشافية : ١٢٣٩
(٧) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

ومثله قوله تعالى ((وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدّاً وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدّاً فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لاَيُبْصِرُونَ)) [يس : ٩] ، ففصل بـ (خَلفهم) بين الواو وسداً[١] .

ويدخل في هذا الباب قوله تعالى ((اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً)) [الطلاق : ١٢] " ففصل بـ (مِن الارض) بين الواو ومثلهنَّ"[٢] .

ويلاحظ في النصوص القرآنية البارعة أنَّ العاطف هو الواو ؛ ولهذا السبب عدّ ابن مالك ظاهرة جواز الفصل بين العاطف والمعطوف بشبه الجملة مقصورة على الواو دون غيرها من أدوات العطف ؛ فقال : " وتنفرد الواو أيضاً بجواز فصلها من معطوفها بظرف أو عديله وهو الجار والمجرور"[٣] .

وقد تناولت كتب التفسير الآيات القرآنية التي عدَّها ابن مالك دليلاً على القاعدة النحوية التي أسسها ، ومنهم من ذهب إلى تأويل العطف مذهباً بعيداً عمَّا اراده ابن مالك من خلال ذكر قاعدته ، ومنهم من أيّد ماذهب إليه ؛ فالسمين الحلبي حسنَ فسّر قوله تعالى ((إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً))[النساء : ٥٨] ، قال " والظاهر أنَّ قوله (أن تحكموا) معطوفة على (أن تؤدوا) أي : يأمركم بتأدية الأمانات وبالحكم بالعدول ، فيكون قد فصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف "[٤] ، وهو بكلامه هذا يؤيد كون الظرف فاصلاً بيَّن العاطف والمعطوف .

وأمّا الأستاذ محيي الدين درويش في أثناء تناوله النصوص القرآنية التي جعلها ابن مالك أساساً لقاعدته ؛ فقد أجاز ماذهب إليه ابن مالك ، وعلامة ذلك أنّه أكّد على جواز الفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالظرف ، ويمكن أن نعرف ذلك من خلال تفسير قوله تعالى ((إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً))[النساء : ٥٨] ؛ إذ ذكر أنَّ بين الناس ظرف متعلق بحكمتم ، وأنّ (تحكموا) مصدر مؤول معطوف على (أن تؤدوا) ، فيكون قد فصل بين حرف العطف والمعطوف بشبه الجملة[٥] .

---

(١) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : ٢/ ٦٣٦
(٤) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٤/ ٩-١٠
(٥) اعراب القرآن الكريم وبيانه : ٥/ ٤٥

وبيّن الأستاذ محي الدين درويش ، من خلال تفسيره قوله تعالى ((وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدّاً وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدّاً فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لاَ يُبْصِرُونَ)) [النساء : ٥٨] ، بأنَّ جملة (من خلفهم سداً) عطفت على من بين ايديهم سداً[١] .

وعدّ تلك المسألة خلافية ، وبيَّن ذلك بقوله" ولنفتتح محل الخلاف أولاً : فالقول : إنّ حرف العطف إذا كان على حرف واحد كالواو والفاء : هل يجوز أن يفصل بينه وبيَّن ما عطفه بالظرف وشبهه أم لا ؟ ذهب الفارسي إلى منعه مُستدلاً بأنَّه إذا كان على حرف واحد فقد ضَعْفَ ، فلا يتوسط بيَّنه وبيَّن ما عطفه شيء إلاَّ في ضرورة ... وذهب غيره إلى جوازه .... [٢] .

والقائل بالمنع وهو أبو عليَّ الفارسي ، فقد استشهد بقول الشاعر[٣] :

يوماً تراها كَبِشة أردية الـ ـعصبِ ويوماً أدِيمُها نَغلَا

وعلّق السميَّن الحلبي على البيت الشعري الذي قال به المانعون لمجيء شبه الجملة او الظرف بيَّن العاطف والمعطوف بقوله " فإمَّا ما أستشهد به مؤول .... فإنَّ قيل : إنَّما لم يجعله أبو علي من ذلك ؛ لأنَّه يؤدي إلى تخصيص الظرف الثاني بما وقع في الاول ، وهو أنَّه (تراها) كـ (أردية العصب) في اليوم الاول والثاني ؛ لأنَّ حكم المعطوف حكمُ المعطوفِ عليَّه "[٤] .

وكان له جواباً على ذلك بقوله " والجواب : أنّه لو تركنا والظاهر من تقيَّد الظرف الثاني بمعنى أخر ، كما حكم كما ذكرت ؛ لأنّه الظاهر ذكرت في مثالك (ضربتُ زيداً يوم الجمعة ويوم السبت) ، أمَّا إذا قيدته بشيء آخر فقد تُرك ذلك الظاهر لهذا النص ، آلا تراك تقول : (ضربتُ زيداً يوم الجمعة وعمراً يوم السبت) ، فكذلك هذا[٥] .

وعلّق على نص قرآني نقله في كتابه وهو قوله تعالى ((وَامْرَأَتُهُ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ))[هود : ٧١] ، بقوله " وأمّا (فبشرناه بإسحاق) فـ (يعقوب) ليس مجروراً عطفاً على إسحاق ، بل منصوباً بإضمار فعل أي : ووهبنا يعقوب ، ويدل عليه قراءة الرفع ؛ فإنّها مؤذنة بانقطاعه من البشارة به ، كيف وقد تقدم أنَّ هذا القائل : إنّه متى كان المعطوف عليَّه مجروراً أعيد مع المعطوف الجر"[٦].

---

(١) المصدر نفسه : ٢١/ ٣٠٧
(٢) المصدر نفسه : ٤/ ١٠
(٣) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٤/ ٩-١٠
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٦) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون :٤/ ٩-١٠

جواز عطف الأسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار:

قرّر جمهور النحويين امتناع عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بدون إعادة حرف الجر ، وهذا مانقله لنا ابن يعيش بقوله " وأمَّا إذا كان الضمير مخفوضاً لم يجز العطف عليه إلاَّ بإعادة الخافض لو قلت : (مررتُ بك وزيدٍ ، أو به وخالدٍ) ، لم يجز حتى تعيد الخافض ، فتقول (مررتُ بك وبزيدٍ ، وبه وبخالد)[١] .

وجاء في البحر المحيط قول أبي حيان :" العطف المضمر المجرور فيه مذاهب ، أحدهما : أنّه لايجوز الا باعادة الجار إلا بالضرورة فإنّه يجوز بغير إعادة الجار فيها ، وهذا مذهب جمهور النحويين"[٢] .

وذكر السيوطي أنّ الضمير المتصل إذا كان مجروراً فلايجوز العطف عليه عند أهل النحويين إلا بإعادة الجار[٣] ، نحو قوله تعالى ((وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)) [المؤمنون : ٢٢] ، وقوله تعالى ((ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ اِئْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ))[فصلت : ١١] .

وقد أجاز ابن مالك عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور من غير إعادة الجار ، جاء في شرح عمدة الحافظ " ويعطف على ضمير الجرّ بإعادة الجارّ كثيراً ... وبغير إعادته قليلاً"[٤] ، ومعنى ذلك أنَّ إعادة الجار مختارة لا واجبة[٥] .

وعرض ابن مالك حجة القائلين بوجود إعادة حرف الجر ، ولخصها في حجتين[٦] :

أحدهما : أنَّ ضمير الجر شبيه بالتنوين ، ومعاقب له ، فلا يعطف عليه كما لايعطف على التنوين ، والأخرى أنَّ حقّ المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كلِّ واحدٍ منهما محل الآخر ، وضمير الجرّ غير صالح لحلوله محل مايعطف عليه ، فامتنع العطف عليه إلاَّ مع إعادة الجارّ .

وعدّ ابن مالك هاتين الحجتين ضعيفتين وقام بالرَّد عليهما بقوله " وفي الحجتين من الضعف ما لايخفى ؛ لأنَّ شبَّه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجارّ لمنع منه مع الاعادة ؛ لأنَّ التنوين لا يعطف عليَّه بوجه ؛ ولأنَّه لو منع من العطف عليَّه لمنع

---

(١) شرح المفصل : ٢/ ٢٨٢
(٢) البحر المحيط : ٢/ ١٥٦
(٣) المطالع السعيدة في شرح الفريدة : ٢/ ٢٤٨
(٤) شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : ٢/ ٦٥٩
(٥) شرح التسهيل : ٣/ ٣٧٥
(٦) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٠٧

من توكيده والابدال منه ؛ لأنَّ التنوين لا يؤكد ولا يبدَّل منه ، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع فللعطف أسوة بهما ، قد تبيَّن ضعف الحجة الأولى ، وأمَّا الثانية فيدَّل على ضعفها أنَّه لو كان حلول كلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليّه شرطاً في صحة العطف لم يجز : ربّ رجلٍ وأخيه ، ولا أي فتى هيجاءً أنت وجارِها ، ولا كلّ شاةٍ وسخلتها بدرهم ، ولا الواهب المائةِ وعبدِها ، وأمثال ذلك كثيرة ، فكما لم يمتنع فيها العطف لايمتنع في نحو مررتُ بك وزيدٍ ، وإذا بطل كون ماتعلقوا به مانعاً ، وجب الاعتراف بصحة الجواز[١].

وبعد أن قدَّم ابن مالك حجج النحويين القائلين بالمنع ، وأخذ بردها ، قدَّم حجته بجواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون أن يعاد حرف الجر ، فاستشهد بقوله تعالى ((يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)) [البقرة : ٢١٧] ، وبيَّن ابن مالك حجته من هذه الآية الكريمة ؛ فذكر أنَّ لفظ (المسجدِ) قد جرَّ بالعطف على الهاء المجرورة بالباء ، لا بالعطف على سبيل ؛ لاستلزامه العطف على الموصول وهو الصدّ قبل تمام صلته ؛ لأنَّ (عن سبيل) صلة له ، إذ هو متعلق بها ، وكفرٌ معطوف على الصدّ ، فإن جُعل المسجد معطوفاً على سبيل كان من تمام الصلة للصدّ ، وكفر معطوف عليه ، وذلك يستلزم العطف على الموصول قبل تمام الصلة ، وهذا عندهم غير جائز بالإجماع[٢] .

ولم يكتفِ ابن مالك بتأييد ماذهب إليه النص القرآني الوارد على رسم المصحف ، بل أيّد ماذهب إليه بقراءة حمزة قوله تعالى ((وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)) [النساء : ١] ، إذ قرأ الأرحام بجر الميم هكذا : والأرحامِ ، وهي قراءة تنسب إلى بعض القرّآء مثل : ابن عباس والحسن والأعمش ويحيى بن وناب ، وقرأ جمهور النحويين بفتح الميم[٣] .

وقد بيّن ابن مالك أنَّ هذا اللون من العطف قد ورد في الحديث النبوي ، نحو قول النبي (صلى الله عليه واله)((إنّما مثلُكُم واليهودِ والنصارى كرجلٍ استعمل عمالاً)) فتضمن هذا الحديث عطف اليهود على الضمير المجرور (كم) من غير إعادة الجارّ[٤] .

---

(١) ينظر شرح التسهيل : ٣/ ٣٧٥- ٣٧٦
(٢) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٠٨
(٣) ينظر التيسير في القراءات السبع ، ابو عمرو عثمان بن سعيد الداني : ١٨
(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٠٧

كما بيّن ابن مالك أنّ هذا العطف قد ورد في بعض الشواهد النثرية الواردة في كلام العرب ، نحو قولهم ((ما فيها غيرُهُ وفرسِه))[١] فعطف (فرس) على الضمير المجرور في (غيره) ، كما ورد في الشعر العربي ، ومن ذلك قول الشاعر[٢] :

فاليوم قربتَ تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

وعلقَّ ابن يعيش على البيت الشعري بقوله :" عطف الايامِ على المضمر المتصل بالباء ، وذلك قبيحُ ، إنَّما يجوز في ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسعة الكلام "[٣] .

وانشد الفرّاء قول الشاعر[٤] :

تُعَلَّقُ في مثلِ السَّواري سيوفُنا وما بينها والكعب غوطُ نفانفُ

والقوال بجواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور من غير إعادة الجار رأي قال به بعض النحويين قبل ابن مالك مثل يونس وقطرب والأخفش الأوسط ، كما قال به الكوفيون[٥] ، وقال به أبو حيان لورود السماع به نثراً ونظماً[٦] .

وكان السميَّن الحلبي من المفسرين الذين أيدوا ماذهب إليه ابن مالك ، فقد تناول كل الارآء التي قال بها النحويون ، بخصوص هذا اللون من العطف ، وذكر أنَّ في هذه المسألة رأيين :

الرأي الاول : قد صرّح به جمهور وهو رفض جرّ الاسم بالحرف المحذوف ، ويلاحظ من عرضه رأي الجمهور أنّه لم يتقبل رأيهم ويتضح ذلك من قوله " وهذا مردود بأنَّه يؤدي إلى الفصل بين أبعاض الصِلة بأجنبي تقريره أنَّ (صداً) مصدر مقدَّر بأن والفعل ، و(أنْ) موصول ، وقد جعلتم (المسجدِ) عطفاً على (سبيل) فهو من تمام صلته ، وفُصل بينهما بأجنبي وهو (وكفر به) ، ومعنى كونه أجنبياً أنَّه لا تعلَّق له بالصلة . فإن قيل : يُتوسَّعُ في الظروف وحروف الجر مالم يُتَّسعُ في غيرها ، قيل : إنَّما قيل بذلك في التقديم لا في الفصل[٧] .

الرأي الثاني : أنَّه عطف على (الهاء) في (به) ، أي : وكفر به وبالمسجد ، وهذا تصريح على رأي الكوفيين ، وقال به ابن مالك ، وذهب البصريون أنَّه في حالة عطف الاسم على المجرور فلابد من إعادة الجار ، وإن جاء حرف الجر فانّه ضرورة[٨] .

---

(١) شرح التسهيل : ٣/ ٣٦٧
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٣) المصدر نفسه : ٣/ ٣٧٧
(٤) شرح المفصل : ٢/ ٢٨٢
(٥) ينظر شرح التسهيل : ٣/ ٣٧٦ ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٠٧ ، المطالع السعيدة في شرح الفريدة : ٢/ ٢٤٨-٢٤٩
(٦) ينظر البحر المحيط : ٢/ ١٥٦، المطالع السعيدة في شرح الفريدة : ٢/ ٢٤٨- ٢٤٩
(٧) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٢/ ٣٩٣
(٨) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

التوكيد بأجمع من غير أن يسبق بكلّ :

عرّف النحويون التوكيد بأنّه تابع يذكر تقريراً لمتبوعه ؛ لرفع احتمال التجوّز أو السهو ، وهو على نوعين : لفظي ومعنوي[١] ، ويحصل التوكيد اللفظي بإعادة اللفظ الأول اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أو جملة[٢] ، وأمّا التوكيد المعنوي فيحصل بألفاظ مخصوصة ، أشهرها النفس والعين ، وكلا ، وكلتا ، وكل ، وجميع ، وعامة ، واجمع ويشترط في مجيئها للتوكيد أن تتصل بضمير يعود على الموكَّد[٣] .

" التوكيد مصدر وَكَد ، ويقال أيضاً أكَّد تأكيداً ، لفتان ، وهو معنوي ولفظي ، والمعنوي هو المعتد به في التوابع ..... فالمعنوي هو التابع الرابع توهم إضافة إلى المتبوع"[٤] .

وكلّ وأجمع معناهما واحد في التوكيد ، إذ يستعملان لإفادة معنى العموم والشمول[٥] ، ولهذا تناول النحويون اجتماع (أجمع) و (كلّ) معاً في كثير من النصوص ، منها (جاء الجيشُ كُلُّه أجمعُ) ، (والقبيلة كلُّها جمعاء) و (الرجال كلُّهم اجمعون) ، و (النساء كُلَّهنَّ اجمع) وكذلك نقلوا نصوصاً قرآنية تبيَّن هذا الجمع[٦] ، كقوله تعالى ((فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ))[الحجر : ٣٠].

ولكن وقع الخلاف في جواز استغناء (أجمع) في ورودها في الجمل من غير (كُلُّ) ، فذهب جمهور النحويين إلى منع ذلك ، وإنَّه لايصح مجيء (أجمع) من دون (كُلُّ) ، وقد بيّن السيوطي ذلك المنع بقوله " والجمهور على أنَّه لا يؤكد به ، أي : بأجمع دون (كُلُّ) اختياراً "[٧] .

وذهب ابن مالك إلى جواز الفصل بين (كُلِّ) و (أجمع) ، والتوكيد بأجمع من غير استعمال كلّ في الكلام[٨] ، ومن الشواهد التي ذكرها من القرآن الكريم قوله تعالى ((قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ))[الحجر : ٣٩] ، وقوله تعالى ((وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ)) [الحجر : ٤٣] .

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد : ٣/ ٣٨٤ ، النحو القرآني قواعد وشواهد : ٤٩٣
(٢) البسيط في شرح المفصل : ١/ ٣٦١
(٣) ينظر إرتشاف الضرب من لسان العرب : ٤/ ١٩٤٧- ١٩٥١ ، نزهة الالباب وبشرة الأحباب : ٢٩٣
(٤) المساعد على تسهيل الفوائد : ٣/ ٣٨٤
(٥) البسيط في شرح المفصل : ١/ ٢٢١
(٦) شرح التسهيل : ٣/ ٢٩٤، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣/ ١٤٠
(٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣/ ١٤٠
(٨) شرح التسهيل : ٣/ ٢٩٤

وقد ذكر الزمخشري في مفصَّله عندم جواز استغناء (أجمع) عن (كلٍّ) بقوله" ومتى أكدت بـ (كلٍّ) و (أجمع) غير جَمَعَ ، فلا مذهب لصحته حتى تقصد اجزاءه ، كقولك : قراتُ الكتابَ ، وسرتُ النهار كلَّه ، وأجمع ، وتبحرت الارض ، وسرتُ الليلة كلَّها وجمعاء"[١] .

وقد خالف ابن يعيش ماذهب إليّه الزمخشري في شرحه كتاب المفصل ؛ إذ ذكر جواز أن تأتي (أجمع) مستغنية عن (كُلٍّ) بقوله" و (كُلُّ) و (أجمع) يُجْديان الشمول والعموم ، والتأكيد بهما لإفادة ذلك ، فاذا قلتَ (جاءني القوم كلُّهم اجمعون) ؛ جئت بالتأكيد لئلا يُفهم غير المراد ، ولك أن تأتي بـ (كلٍّ) وحدها ، وبـ (اجمع) وحدها ؛ لأنَّ معناها واحد في التأكيد من جهة الاضافة والعموم ، فإنْ جئت بهما فللمبالغة في التأكيد[٢] .

ويرى بعض النحويين أنَّ في (أجمع) فائدة ليست موجودة في (كُلٍّ) ، وحجّتهم في ذلك " إنَّك إذا قلتَ (جاءني القوم كلُّهم) جاز أن يجيؤك مجتمعين ، ومفترقين ، فإذا قلتَ : (أجمعون) صارت حال القوم الاجتماع لا غير"[٣] .

وقد وصف ابن يعيش هذا الرأي بأنّه ليس بسديد ، وأنَّ الصواب : أنَّ (كلّ) و (أجمع) معناهما واحد.

يتبيّن لنا ممّا تقدم أنّ الرأي الذي قال به ابن مالك يرجع في الأصل إلى ابن يعيش ، وهذا يعني أنَّ ابن مالك قد وافق ابن يعيش في المسألة التي ذهب إليها ، وهي صحة استغناء (أجمع) عن (كُلٍّ) في التأكيد .

ولم يذهب الرضي بعيداً عن رأي ابن مالك ، فأخذ برأيَّه ووافق فكره ، فقال بصحة ماقاله ابن مالك ، من خلال قوله " وإنْ لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على أيِّهما شئت ؛ ومن النفس إلى أجمع لا يلزم أن يكون الأخير تابعاً للمُقدَّم ، بل لك أن تذكر العين من دون النفس ، وأجمع ومتصرفاته واخواته دون كُلٍّ"[٤] .

وقد واكب ابي حيَّان ابن مالك في صحة مجيء (أجمع) في التوكيد من غير كلّ ، ولكنه اعترض على لفظة ابن مالك استغناء (أجمع) عن (كلٍّ) بقوله " وكثر ورود (أجمعين) في القرآن الكريم دون (كُلُّ) ، فهو يؤكدُ كما يؤكَّد بـ (كلُّ) ، وليس من باب الاستغناء به عن (كلُّ) كما زعم ابن مالك"[٥] .

---

(١) شرح المفصل : ٤/ ١١٣
(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٢٢١- ٢٢٢
(٣) المصدر نفسه : ٢/ ٢٢٢
(٤) شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٣٧٦
(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١٩٥٢

وذهب السيّوطي إلى صحة ماقال به ابن مالك ، ولكنَّه في قوله أشار إلى ابي حيَّان ، وإنَّه اختار ماذهب إليَّه بقوله" والمختار وفاقاً لابن حيَّان جوازه ؛ لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح"[١] .

مجيء الجملة بدلاً من المفرد :

إنَّ الغرض مِن البَدل هو الايضاح ، ورفع الالتباس ، وكذلك إزالة التوسع والمجاز، وقسم النحويون البدل على أربعة أقسام : بدل الكل من الكُلِّ ، وبدل البعض من الكُلِّ وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط [٢] .

و" البدل يقومُ مقام المُبدل مِنه ، وموضوعه على أنَّك تُريد في أوَّل الأمرِ شيئاً ، ثُمَّ تتركه إلى شيء آخر[٣] ، وذكر الرضي بأنّ البدل " تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع منه"[٤] . ويقُصد ببدل الكلّ من الكلّ هو ما اتَّحدا معنىً ، وقد قيل بدل شيء من شيء لوجوده فيما لايطلق عليه (كُلُّ) ، أمّا بدل كلُّ من بعض فهو مادلَّ على بعض ما دلَّ عليه الأول ، وبدل الاشتمال هو ما دلَّ على معنى في الأول أو استلزمه فيه[٥] .

وظاهرة بدل شيء من شيء وردت في كتب النحويين ، فصحَّ ابدال المعرفة من المعرفة والنكرة محل النكرة ، والنكرة محل المعرفة ، والنكرة محل النكرة ، أمَّا الفعل فلا يستبدل محل الفعل إلاَّ إذا كان بمعناه[٦] .

وقد رجعت إلى كتب النحويين ، ولم أرَ نلاحظ أنَّهم ذكروا بدل الجملة من المفرد في أثناء كلامهم عن بدل المعرفة من المعرفة ، وبدل النكرة من المعرفة ، وبدل المعرفة من النكرة ، وبدل النكرة من النكرة . ومسألة بدل الجملة من المفرد قد تناولها ابن مالك في كتبه ، وقد أشار إليها بعض النحويين في كتبهم حينَ تناولوا موضوع البدل ، وقد بيّنوا إنَّ من قال بذلك ابن مالك ، ولم يردْ في كتب النحويين .

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣/ ١٤٠
(٢) شرح الجمل في النحو ،عبد القاهر الجرجاني : ٢٦٩ ، ينظر أسرار العربية ، لأبي بركات الأنباري : ٢٩٨
(٣) شرح الجمل في النحو : ٢٦٩
(٤) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٣٧١
(٥) ينظر النحو الوافي : ٣/ ٦٦٥
(٦) ينظر اسرار العربية : ٢٩٨

ومعنى ذلك أنَّ جمهور النحويين قد سكتوا في كتبهم عن هذه المسألة ، فلم نجد أحداً منهم قد تناولها في كتبه إلاَّ السيوطي ، الذي ذكر هذه المسألة ، ونسبها إلى ابن جني والزمخشري وابن مالك ، جاء في كتاب همع الهوامع " قال ابن جني والزمخشري وابن مالك وتبدَّل الجملة من المفرد"[١] ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[٢] :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان

وعلق صاحب همع الهوامع على هذا البيت الشعري ، ويستشف من تعليقه الرفض ، فقال " فكيف يلتقيان بدل من حاجةٍ واخرى ، كأنّه قال : أشكو هاتين الحاجتين لتعذرُ التقائهما"[٣] .

وقد قال ابن مالك بصحة استبدال الجملة من المفرد[٤] ، واستشهد على ماقاله بنصيين قرآنيين وهو قوله تعالى ((مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ))[فصلت : ٤٣] ، وقوله تعالى ((لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ))[الانبياء : ٣] .

وعلق ابن مالك على النص القرآني الأول بقوله " فإنَّ وما عملت فيه بدل من (ما) وصلتها ، على تقدير : ما يقال لك إلاَّ أنَّ ربَّك لذو مغفرة وذو عقاب أليم "[٥] .

وقد علق السيّوطي على هذا النص القرآني الذي جاء به ابن مالك حجة على قاعدته بقوله " والجمهور لم يذكروا ذلك "[٦] .

ولم يكتفِ ابن مالك بالنص القرآني لتعزيز قوة القاعدة التي قال بها ، بل عززها بنص شعري ، وهو قول الشاعر[٧] :

لقد أذهلتني أمُّ سَعْد بكلمةٍ تصبرُ ليوم البين أم لستَ تصبرُ

وعلق على البيت الشعري بقوله " فالجملة الاستفهامية التي بعد (كلمة) بدل منها ؛ لأنَّ الكلمة هنا بمعنى الكلام"[٨] .

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٥/ ٢٢١
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٤) ينظر شرح التسهيل : ٣/ ٣٤٠
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٥/ ٢٢١
(٧) شرح التسهيل : ٣/ ٣٣٩- ٣٤٠
(٨) المصدر نفسه : ٣/ ٣٤٠

ويبدو أنَّ القول بجواز إبدال الجملة من المفرد رأي يعود إلى ابن جني ، إذ ذكر ابن مالك في تعليقه على قول الشاعر :

إلى الله اشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان

مانصه " قال ابن جني : كيف يلتقيان بدل من حاجة ، كأنَّه قال : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذَّر التقائهما"[١] .

وذكر ابن مالك في تعليقه على قوله تعالى ((لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ))[الأنبياء : ٣] أنّ الزمخشري كان يقول " وهذا الكلام كلّه في محل نصب بدلاً من النجوى"[٢] .

ثم جاء السيوطي وأكّد ماقاله ابن مالك حين أشار إلى مّن قال بهذا الرأي على وجه الترتيب ، هم أبن جني والزمخشري وابن مالك ، بقوله " قال ابن جني والزمخشري وابن مالك وتبدَّل الجملة من المفرد "[٣] .

على أنَّ الزمخشري في كشافه قد ذكر الرأيين فقد ذكر رأيان ، أحدهما هو أنّ الجملة الاستفهامية (هل هذا إلاَّ بشرا) في محل نصب بدلاً من (النجوى) ، وهو موافق لما قال به ابن مالك والرأي الاخر يصح أن يتعلق بقالوا مضمراً[٤] .

ولم يكن السمَّن الحلبي بعيداً عن منهج الاحتمالية ، فلم يجزم براي واحدٍ ، فقال " (هل هذا) إلى قوله (تبصرون) ، يجوز في هاتين الجملتين الاستفهاميتين أن يكونا في محل نصب بدلاً من (النجوى) ، وأن يكونا في محل نصب على أنهما محكيتان بالنجوى ؛ لأنَّها في معنى القول (وأنتم تبصرون) جملة حاليَّة من فاعل (تأتون)[٥] .

ومن النحويين الذين وافقوا ابن مالك في ماذهب إليه هو ابن هشام ، وآية ذلك أنّه وصف جملة (كيف يلتقيان) في البيت الشعري الثاني الذي ذكره ابن مالك بأنّهما بدل من قوله (حاجة) ، وقوله (أخرى) ، فيكون فيَّه أبدال الجملة من المفرد ، وإنَّما صحَّ ذلك ؛ لأنَّ الجملة راجعة بالتأويل إلى المفرد ، وكأنَّه قد قال : اشكو إلى الله حاجة بالمدينة وحاجة بالشام تعذَّر التقائهما"[٦] .

---

(١)) المصدر نفسه : ٣/ ٣٣٩-٣٤٠
(٢)) المصدر نفسه : ٣/ ٣٤٠
(٣)) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٥/ ٢٢١
(٤)) ينظر الكشاف : ٤/ ١٢٦
(٥)) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٨/ ١٣٣- ١٣٤
(٦)) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣/ ٤٠٨

وعلَّق على الأولى بقوله " فإنَّ جملة (كيف خلقت) بدل من (الإبل)"[١] ، وعلَّق على الثانية بقوله" فإنَّ جملة (مَدَّ الظلَّ) بدل من الاسم الظاهر قبلها ، قالوا : ومن هذه الباب كلّ جملة بدأت بـ (كيف) بعد اسم مفرد"[٢] .

وممن سار على وفق منهج التأييد من النحويين المحدثين الدكتور عباس حسن ، الذي أجاز مجيء الجملة من المفرد ، واستشهد بالشاهد الشعري نفسه الذي قال به ابن مالك وقدَّم تعليقته عليه ، وبيَّن أنّ سبب هذا الاستبدال أنَّ كيفية الالتقاء هي الحاجة التي يشكو منها ، وصحّ الاستبدال ، لأنّ الجملة بمنزلة المفرد ، ويمكن أن يكون التقدير : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذَّر اجتماعهما ، لذلك تؤول الجملة بالمفرد حتى يصح اعرابها بدلاً[٣] .

ومثله فعل الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد محقق كتاب أوضح المسالك ؛ فلم يرَ من ضيرٍ في أبدال الجملة من المفرد[٤]هي قوله تعالى ((أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ))[الغاشية : ١٧]، وقوله تعالى ((أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاء لَجَعَلَهُ سَاكِناً ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلاً)) [الفرقان : ٤٥] .

وذهب الأستاذ محيي الدين درويش حين وقف على قوله تعالى ((لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ))[الانبياء : ٣] إلى احتمالين هما :

الأول الجملة الاستفهامية (هل هذا إلا بشر) بدل من لفظ (النجوى) ؛ لأنَّها بمنزلة التفسير لها .

والثاني : أنَّه لايرى مانعاً من أن تكون جملة (هل هذا إلاّ بشر) لا محل لها ؛ لأنَّها مفسرة[٥] .

---

(١) المصدر نفسه : ٣/ ٤٠٩
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٣) ينظر النحو الوافي : ٣/ ٦٨٧
(٤) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، الهامش : ٣/ ٤٠٩
(٥) اعراب القرآن وبيانه : ٦/ ١٧

مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضيا :

تتكون الجملة الشرطية من أداة الشرط ، وفعل الشرط ، وجواب الشرط ، ويأتي فعل الشرط وفعل جواب الشرط من حيث اللفظ على أنواع أربعة[١] :

وتقتضي الجملة الشرطية ، تسمى الاولى الجملة الشرطية ، وتسمى الثانية جملة جواب الشرط ، وتكون جملة الشرط وجملة جواب الشرط على أنواع أربعة :

النوع الأول : أن يكون فعل الشرط وجوابه فعلان مضارعان ، وفي هذه الحال يجب جزم الفعلين : فعل الشرط ، وجواب الشرط .

الثاني : أن يكونا فعلين ماضيين ، وفي هذه الحال يكون كلّ من فعل الشرط وجواب الشرط في محل جزم .

الثالث : أن يكون فعل الشرط ماضياً وجوابه مضارعاً ، وفي هذه الحال يكون فعل الشرط في محل جزم ، ويجوز في جواب الشرط الجزم والرفع .

الرابع : أن يكون فعل الشرط مضارعاً ، وجواب الشرط ماضياً .

ولاخلاف بين النحويين في مجيء فعل الشرط وجوابه على نوع من الأنواع الثلاثة الأولى ، وقد وقع الخلاف في النوع الرابع ، وهو أن يكون فعل الشرط مضارعاً ، وجواب الشرط ماضياً ، وهذا ما لم يرتضيه جمهور النحويين ، وجعلوا وجوده في الجملة ضرورة أو قليلاً ، قال الرضي " وإن كانا ، الأول مضارعاً ، والثاني ماضياً ، فالأول مجزوم ، ومثله قليل ، لم يأتِ في الكتاب العزيز ، وقال بعضهم لايجب إلا في ضرورة الشعر "[٢].

واستشهدوا لذلك ببيت من الشعر ، وهو قول الشاعر[٣] :

مِن يكِدني بسَيِّئ كنتُ منه كالشَّجا بين حلقهِ والوريد

وقد بيَّن النحويون أنَّ النوع الرابع ، وهو كون فعل الشرط مضارعاً ، والجواب ماضيا قد خصَّه جمهور النحويين بالضرورة ، أي جعله مقصوراً على الشعر ، ومنعوا وجوده في سعة الكلام[٤] .

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : ١/ ٣٧٠-٣٧١
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤/ ١٠٥-١٠٦
(٣) شرح الرضي على الكافية : ٤/ ١٠٥-١٠٦
(٤) شرح التصريح على التوضيح : ٢/ ٤٠١ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ٣٢٢

وحجة جمهور النحويين في منعهم أن يأتي فعل الشرط مضارعاً وجواب الشرط ماضياً هو أنّنا إذا أعملنا الأداة في فعل الشرط ، ثم جِئنا بجواب الشرط ماضياً يكون بمنزلة من هيّأ العامل للعمل ، ثم قطعه عنه ، وهذا غير جائز عندهم[١] .

وذكر ابن مالك أنَّ النحويين يستضعفون مجيء الفعل المضارع في جملة فعل الشرط ، ووجود الفعل الماضي في جملة جواب الشرط وذكر أنّ بعضهم يرى ذلك مخصوصاً بالضرورة ، وقال : " والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً ؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء"[٢] .

واستشهد ابن مالك بنص قرآني بين صحة ماذهب إليَّه ، وهو قوله تعالى ((إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّن السَّمَاء آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ))[الشعراء : ٤] ، وعلّق على النص القرآني الذي عرضه بقوله" لأنَّ (فَظَلَّتْ) بلفظ الماضي وقد عُطف على (نُنَزِّلْ) ، وحق المعطوف أن يصلحَ لحلولِه محلَّ المعطوف عليَّه"[٣] ، ومثله قول النبي (صلى الله عليه واله) : ((مَنْ يَقُمْ ليلةَ القدرِ إيماناً وإحتساباً غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه))[٤].

ومن الشواهد النثرية على ذلك قول عائشة ((إنَّ أبا بكر رجلٌ أسْيفٌ متى يَقُمْ مقامَك رقَّ))[٥] . ذكر ابن مالك عدد غير قليل من الشواهد الشعرية التي جاء فيها فعل الشرط مضاعاً وجواب الشرط ماضياً ، وكان بوسع الشاعر أن يجعل فعل الشرط ماضياً أو يجعل جواب الشرط مضارعاً[٦] .

وعند مراجعة كتب النحويين وجدتً إنَّ هذا الراي قد قال به الفراء قبل ابن مالك ، وقد ذكر النحويون ذلك ، وأشاروا إليه بما فيهم ابن مالك[٧] ، وقد وجدتُ هذا الرأي في كتاب معاني النحو للفراء ، وهو يفسر قوله تعالى ((إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّن السَّمَاء آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ))[الشعراء : ٣].

إذا ذكر الفرّاء أنّ القرآن قال : (فَظَلَّتْ) ، ولم يقلْ (فتظلّ) كما قال (نُنَزِّلْ) ، وذلك صواب أن تعطف على مجزوم الجزم الجزاء بِفَعَلَ ؛ لأنَّ الجزاء يصلح في موضع فَعَلَ

---

(١) ينظر شرح التصريح على التوضيح : ٢/ ٤٠١
(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٦٧
(٣) شرح الكافية الشافية : ١٥٨٨/٣
(٤) شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : ١/ ٣٧١
(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها ، شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح : ٦٧
(٦) ينظر شرح الكافية الشافية : ٢/ ١٤٧-١٤٨ ، شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح : ٦٧- ٦٩
(٧) شرح الكافية الشافية :٣/ ١٥٨٨ ، شرح التصريح والتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٢/ ٤٠١ ، شرح الأشموني : ٣/ ٥٨٥

يَفْعلُ ، وفي موضع يَفعلُ فَعَلَ ، ألا ترى أنّك تقول : إن زرتني زرتُكَ ، وإنْ تزُرنِي أزورك والمعنى واحد ... فلذلك صَلح قوله (فَظَلَّتْ) مردودة على يَفعل"[١] .

ورأى الزمخشري صحة مجيء (فعل الشرط) مضارعاً ، وجواب الشرط ماضيًّا ، من خلال قوله" (فظَلَّت) معطوفة على الجزء الذي هو (نُنَزِّلْ) ؛ لأنَّه لو قيل (أنزلنا) لكان صحيحاً"[٢] .

وحاول العكبري أن يوفق بين الواقع اللغوي ورأي جمهور النحويين فرأى أنَّ (فظلّت) في محل الجزم عطفاً على جواب الشرط ، ويجوز أن يكون محله الرفع على الاستئناف[٣]

وليس غريباً على السميَّن الحلبي أن يذهب مذهب الاحتمالات ، ولا يجزم برأي واحد ، إذ ذكر رأيين ، أحدهما : أنَّ (ظلّت) عطف على (نُنَزِّلْ) ، فهو في محل جزم ، والرأي الأخر : جواز أن يكون مُستأنفاً غير معطوف على الجزاء[٤] .

وقد تابع الأشموني ماذهب إليه ابن مالك ؛ فوصف رأيه بأنّه صحيح ؛ لوجود أمثلة كثيرة تؤيده ؛ فقد جاء فعل الشرط مضارعاً وجواب الشرط ماضياً في القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب شعراً ونثراً[٥] .

وذهب إلى جواز مجيء الفعل الماضي جواباً في جملة الشرط ، مع وجود الفعل المضارع في جملة الشرط صاحب تفسير جامع البيَّان في تفسير القرآن بقوله " وعطف بصيغة الماضي على المضارع ، الذي هو الجزء ، استشعاراً على انقيادهم أمر مقطوع به ؛ كأنَّه مضى فيخبر عنه"[٦] .

جواز حذف الموصول الاسمي :

عرّفوا الموصول الاسمي بأنّه الذي لايتمّ معناه إلا بصلة ، ولابدّ في جملة من ضمير يعود إلى الموصول يربطها به[٧] ، ومنه الذي للمفرد المذكر عاقلاً أو غيره ، و (التي) للمفرد المؤنث كذلك "[٨] .

---

(١) معاني القرآن ، الفراء : ٢/ ٢٧٦
(٢) الكشاف : ٤/ ٥٠٩
(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٩٣٣
(٤) ينظر الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٤/ ٥١٠
(٥) ينظر شرح الأشموني : ٣ / ٥٨٥
(٦) جامع البيان في تفسير القرآن : ٣ / ١٧٠- ١٧١
(٧) ينظر المطالع السعيدة في شرح الفريدة : ١/ ٢٤٣
(٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ٢٦٧

فكلمة (الذي) و (التي) وأشباههما تسمى (اسم موصول) ، وهو اسم غامض مبهم يحتاج دائماً في تعيين مدلوله ، وإيضاح المراد منه إلى أحد شيئيين ؛ أمَّا جملة ، وإمَّا شبهها ، وكلاهما يسمى (صلة الموصول) ، ولا بدَّ في الجملة من ضمير يعود على اسم الموصول ، أو ما يغنى عن الضمير ، وهذه الصلة هي التي تفيد الموصول الاسمي التعريف .

اختلف النحويون في حذف الموصول الاسمي وقد عرض صاحب تعليق الفوائد رأيين ، أحدهما للكوفيين ، الذين أجازوا حذف الموصول الاسمي ، والآخر للبصريين الذين منعوا ذلك ، وقد أشار إلى هذا المعنى بقوله " وقد يحذف ما عُلم من موصول اسمي غير الألف واللام ، وهذا مذهب قال به الكوفيون والبغداديون والأخفش ، ومنعه غيره من البصريين"[١] .

وقد خصَّ البصريون الحذف في الشعر ، ومن هنا قال صاحب تعليق الفرائد " وهذا كلّه مخصوص بالشعر عند البصريين "[٢] .

وتناول الرضي في شرح الكافية الرأيين معاً ونسب الجواز إلى الكوفيين ، والمنع إلى البصريين فقال " وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية خلافاً للبصريين"[٣] .

وأستدل الكوفيون لإثبات رأيهم بقوله تعالى ((وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ)) [الصافات : ١٦٤] ، وعلَّق الرضي عليه بقوله " أي (إلاَّ مَنْ له مقام معلوم)"[٤] ، ومثله عند الرضي قول المتنبي[٥] :

بِئس الليالي سهرت من طربي شوقاً إلى مَنْ يَبيتْ يرقدها

وذكر السيَّوطي ثلاثة أراء في حذف الموصول الاسمي وهي[٦] :

الأول : جواز حذفه في غير (أل) ، وعليَّه الكوفيون والبغداديون والاخفش ، وابن مالك

الثاني : منع حذفه وعليَّه البصريون ، وأولوا الآيات ، وحملوا الأبيات على الضرورة.

الثالث : جواز حذفه إذا عطف على مثله ، والمنع إن لم يعطف عليه .

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٢٩٨
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٧٠
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٧٠
(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ٢٨٩-٢٩٠

وهذا يعني أنَّ جمهور النحويين الذين يمثلهم رأي البصريين قالوا بمنع حذف الموصول الاسمي ، وأنَّ المنع إنْ حصل فسيكون ضرورة أو قليل أو مختص بالشعر .

وقد نظر ابن مالك في آراء النحويين الذين سبقوه بخصوص هذه المسألة نظرة الباحث المتخصص المتأمل ، فأيّد رأي الكوفيين في هذه المسألة ، فقال " إذا كان الموصول أسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا علم ، وبقولهم أقول ، وإن كان ذلك خلاف قول البصريين ، إلاَّ الأخفش ؛ لأنَّ ذلك ثابت بالقياس والسماع"[١] ، وبيّن أنَّ حذف الموصول الاسمي قد ورد في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى ((وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ)) [العنكبوت : ٤٦] ، وتقدير الكلام بالذي أنزل إلينا وبالذي أنزل إليكم"[٢] ، ليكون مثل قوله تعالى ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ آمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِيَ أَنزَلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيداً))[النساء : ١٣٦] .

وقد قاس ابن مالك جواز حذف الموصول الاسمي على جواز حذف أن المصدرية ، وهي موصول حرفي ، وكان تعليقه على القياس بقوله " فالقياس على (أنْ) فإنَّ حذفها مكتَفًى بصلتها جائز بإجماع ، مع أنَّ دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الاسماء عليه ؛ لأنَّ صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ، ويميل المذهب إليَّه ، وفي ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة ، وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها . فكان الموصول الاسمي أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي . وأيضاً فإنَّ الموصول الاسمي كالمضاف ، وصلته كالمضاف إليَّه ، وحذف المضاف إذا علم جائز ، فكذلك ما أشبهه"[٣] .

وقد وقوى ابن مالك الرأي الذي يجيز حذف الموصول الاسمي بكلام للنبي (صلى الله عليه واله) ، وبيّن أنَّ هذا الحذف قد ورد غير مرة مع حذف أكثر الصلة في قوله صلى الله عليه واله ؛ فقد ذكر أنَّ أحسن مايستدل به على هذا الحكم هو قول النبي (صلى الله عليه واله) : ((مثلُ المهجّر كالذي يُهدي بَدَنَةً ، ثم كالذي يُهدي بقرةً ، ثم كبشاً ، ثم دجاجة ، ثم بيضة))[٤] ، والتقدير ثم كالذي يهدي كبشاً ، ثم كالذي يهدي دجاجة ، ثم كالذي يهدي بيضة[٥] .

---

(١) شرح التسهيل : ١/ ٢٣٥
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) شرح التسهيل : ١/ ٢٣٥
(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٣٤
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

وإذا حذف الاسم الموصول وأكثر الصلة فإنَّ حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته على حالها أحق بالجواز وأولى[١] .

وكما قوى ابن مالك ماذهب إليه في جواز حذف الموصول الاسمي بكلام العرب ، فبعد أن اعتمد في دليله على القرآن الكريم والحديث النبوي ، ذكر نصوصاً شعرية من كلام العرب أثبت صحة ماتبناه ، مثل قول حسان[٢]:

والله ما نلِتم ولا نِيل منكم بمُعْتدلٍ وَفقٍ ولا متقارِبِ

والتقدير : ما الذي نلتم وما نيل منكم .

ومنه قول بعض الطائيين[٣] :

ما الذي دَأبَه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان

وأراد الشاعر: والذي هواه أطاع"[٤].

وممّن تبنى رأي ابن مالك فيما ذهب إليه ، وأجاز حذف الموصول الاسمي رضي الدين الاسترابادي ، وبيّن أنَّ القياس يؤيد هذا الرأي ، وعاب على البصريين منعهم حذفه ؛ فقال " ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس ، إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة ، وإن كانت فاءً أو عيناً ... وليس الموصول بألزق"[٥] .

وممّن أيّد ابن مالك في جواز حذف الموصول الاسمي من الدارسين المحدثين الدكتور عبد العال سالم مُكرّم ؛ إذ بيّن أنَّ القائلين بهذا الرأي مصيبون ، ومن دلائل صحة رأيهم وجود أمثلة له في القرآن الكريم[٦] .

---

(١) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٢) شرح التسهيل : ١/ ٢٣٥
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٥) شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٧١
(٦) القرآن وآثره في الدراسات النحوية : ٣١٥

رو افـد الـبـحث

روافد البحث

- القرآن الكريم .

- ائتلاف النُّصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشَرجي الزّبيدي (ت ٨٠٢هـ) ، تحقيق الدكتور طارق الجنابي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٧م .

- الاتقان في علوم القرآن ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق مركز الدراسات القرآنية ، السعودية ، ١٤٢٦هـ .

- آثر القرآن والقرآءات القرآنية في النحو العربي ، الدكتور محمد سمير اللَّبدي ، ط١، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ١٩٧٨م .

- الأدوات النحوية في كتب التفسير ، محمود أحمد الصغير ، ط١ ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، ٢٠٠١م .

- الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن ، محمد أحمد خضير ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠١م .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيّان التوحيدي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق الدكتور رجب عثمان ، والدكتور محمد رمضان عبد التواب ، ط١، مطبعة المدني ، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

- الأزهرية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ) ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، ط٢ ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٩٣م .

- الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث ، الدكتور محمد عيد ، ط٣ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٨هـ

- الاستغناء في الاستثناء ، شهاب الدين أحمد بن ادريس بن عبد الرحمن القرافي (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٦م .

- أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧م .

- أسرار النحو ، شمس الدين جبار بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ) ، تحقيق احمد حسن حامد ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٢م .

- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السّري بن سهل النحوي ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق محمد عثمان ، ط١ مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ٢٠٠٩م .

- أصول النحو العربي ، الدكتور محمد خير الحلواني ، ط٢ ، مطبعة أفريقيا الشرق ، الرباط ، ١٩٨٣م .

- أصول النحو العربي ، الدكتور محمد خان ، مطبعة جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ٢٠١٢م .

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر ، لبنان ١٩٩٥م .

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، ط١، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٨٥.

- الإعراب عن قواعد الإعراب ، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق الدكتور علي فودة نيل ، ط١ ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، ١٩٨١م .

- إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٥م .

- إعراب القرآن الكريم وبيانه ،الأستاذ محيي الدين الدرويش ، ط٣، دار الرشاد ، سوريا ، ١٩٩٢م

- الإغراب في جدل الإعراب ، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٥٧م .

- الاقتراح في علم أصول النحو ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيّوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق عبد الحكيم عطيّه ، ط٢ ، دار البيروتي ، دمشق ، ٢٠٠٦م .

- أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي أبو السعادات ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق محمود محمد محمد الطناحي ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٢م .

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ناصر الدين البيضاوي أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٩١هـ) ، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩٨هـ

- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، المكتبة العصرية ، بيروت ، بدون تاريخ .

- الإيضاح العضدي ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، ط١ ، ١٩٦٩م .

- تفسير البحر المحيط ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الاندلسي (ت ٦٥٤هـ) ، ط١ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٢٨هـ .

- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٥٧م .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبد الله الاشبيلي (ت ٦٨٨هـ) ، تحقيق الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦م .

- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الانباري ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٨٠م .

- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد المرتضى الزّبيدي ، ط٢ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، ١٩٩٨م .

- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، الدكتور محمد المختار وَلَد أبَّاه ، ط٢ ، دار الكتب العالمية ، بيروت ، ٢٠٠٨م .

- التبيان في إعراب القرآن ، عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري، (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، ١٩٧٦م .

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ابو حيّان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٦م .

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٨هـ) ، تحقيق محمد عبد الرحمن بن محمد المفدى ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٣

- التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن عاشور ، ط٢ ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ٢٠٠٨م.

- تفسير ابن عرفه ، محمد بن محمد بن عرفة الورغمي (ت ٨٠٣هـ) ، تحقيق جلال الأسيّوطي ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٨م .

- توجيه اللمع ، أحمد بن الحُسين بن الخباز(ت ٦٣٨هـ) ، تحقيق فايز محمد دياب ، ط٢ ، دار السلام ، مصر ، ٢٠٠٧م

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك ، المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق عبد الرحمن علي سُليمان ، ط١، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠١م .

- التوطئة ، أبو علي عمر بن محمد الشلوبيني (ت ٦٤٥هـ) ، ط٣٤ تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع ، مؤسسة الرسالة ، ٢٠٠١م .

- التيسير في القراءات السبع ، عثمان بن سعيد الداني (٤٤٤هـ) ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٤م .

- جامع البيان في تفسير القرآن ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير غالب الاملي أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط١ ، دار هجر للطباعة والنشر ، ٢٠٠١م

- جامع البيان في تفسير القرآن ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأيجي الشيرازي الشافعي (ت ٩٠٥هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٤م .

- جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، ط٣٠ ، المكتبة العصرية ، مصر ، ١٩٩٤م

- جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧م

- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسين بن القاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة الاستاذ محمد نديم فاضل ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣م .

- حروف المعاني ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، تحقيق علي توفيق الحمد ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، الأردن ، ١٩٨٦م .

- الحفاية بتوضيح الكفاية ، عبد الله بن محمد الكردي البيتوشي ، تحقيق طه صالح أمين أغا ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠١٢م .

- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط٤ ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ١٩٩٧م .

- الخصائص ، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، ط١ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢م .

- الخلاف النحوي في المنصوبات ، منصور صالح محمد علي الوليدي ، ط١ ، عالم الكتب الحديث الاردن ، ٢٠٠٦م .

- دراسات في نظرية النحو القرآني ، الدكتور صاحب أبو جناح ، ط١ ، دار الفكر للطباعة والنشر الاردن ، ١٩٩٨م .

- دراسات في النحو القرآني ، الدكتور عبد الجبار فتحي زيدان ، ط١ مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ٢٠٠٦م .

- دراسات في النحو القرآني ، الدكتور صباح علاوي السامرائي ، ط١، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠١٠م .

- دراسات لإسلوب القرآن الكريم ، الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، ط١ ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٢م

- دراسات نقدية في اللغة والنحو ، الدكتور كاصد الزيدي ، ط١ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠٠٣م .

- دراسات نقدية في النحو العربي ، الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب ، ط١ ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، ١٩٥٧م .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٩م

- الدرالمصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسميّن الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخرّاط ، دارالقلم ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

- دستور العلماء ، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ١٢٥٨هـ) ، تحقيق قطب الدين محمود بن غياث الدين الحيدرآبادي ، ط١، مطبعة دار المعارف النظامية ، حيدر آباد دكن ، الهند ، ٢٠١٥م .

- الدلالة الزمنية في الجملة العربية ، الدكتورعلي جابر منصوري ، ط١، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢م

- دليل السالك شرح ألفية ابن مالك ، عبد الله فوزان ، ط١، دار المسلم ، الاردن ، ١٩٩٩م .

- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار ، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ط١ ، مؤسسة الاعلمي ، بيروت ، ١٤١٢هـ .

- رصف المباني في حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ) ، تحقيق احمد الخرّاط ، مجمع اللغة العربية ، دمشق بدون تاريخ .

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) ، تحقيق علي عبد الباري عطيه ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٥هـ .

- الزمن واللغة ، الدكتور مالك يوسف المطلبي ، الهيأة المصرية للترجمة والتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩م

- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني أبو الفتح ، تحقيق حسن هنداوي ، ط١ ، دار الكتب للملايين ، بيروت ، ١٩٩٥م

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٤م

- شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، ط٢، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٨٠م

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ابن الناظم(ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق محمد باسل ابو العيون ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الاشموني ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، ط٢ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر ، ١٩٣٩م .

- شرح الألفية ، ابن معطي ، تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي ، ط١ مكتبة الخريجي ، الرياض ، ١٩٨٥م .

- شرح التسهيل ، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الاندلسي (ت ٦٧٢هـ) ،تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد ، الدكتور محمد بدوي المختون ، ط١ ، دار هجر للطباعة والنشر ، الاردن ، ١٩٩٠م .

- شرح التصريح على التوضيح ، خالد ابن عبد الله الازهري (٩٠٥هـ) ، تحقيق محمد باسل العيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م .

- شرح جمل الزجَّاجي ، لابن عصفور الأشبيلي (ت ٧٦١هـ) ، وضع هوامشه وفهارسه فوّاد الشعّار ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .

- شرح الجمل في النحو ، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق خديجة محمد حسين باكسياني ، رسالة ماجستير ، بإشراف محسن سالم العمري ، جامعة أم القرى – السعودية ، ١٤٠٨هـ .

- شرح الدماميني على مغني اللبيب ، محمد بن ابي بكر الدماميني (ت ٨٢٨هـ) ، تحقيق احمد عزو عناية ، ط١ ، مؤسسة التاريخ العربي ،بيروت ، ٢٠٠٧م .

- شرح الرضي على الكافية (ت ٦٨٦هـ) ، رضي الدين الاستراباذي ، تحقيق يوسف حسن عمر ، ط٢ ، جامعة قاز يونس ، بنغازي ، ١٩٩٦م .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، عبد الله بن يوسف ابن هشام جمال الدين ابو محمد الانصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق محمد ابو الفضل عاشور ، ط١ ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١م .

- شرح الشواهد الشعرية في أُمَّات الكتب النحوية ، محمد محمد حسن شُرَّاب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٧م .

- شرح شواهد المغني ، عبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق محمد كامل البركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٦م .

- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ، جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، ط١ مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧م .

- شرح الكافية الشافية ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١ ، دار المأمون للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢م .

- شرح كتاب الحدود في النحو ، عبد الله بن أحمد الفاكِهّي النحوي (ت ٩٧٢هـ) ، تحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري ، ط٢ ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٩٣م .

- شرح كتاب سيبويه ، الحسن بن عبد الله بن المزبان السيرافي ، تحقيق أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣م .

- شرح اللمع في النحو ، أبو الحسن الباقولي الاصفهاني (ت ٥٤٣هـ) ، تحقيق الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة ابن سعود الإسلامية ، السعودية ، ١٩٩٠م .

- شرح المفصل ، موفق الدين أبو البقاء ، ابن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ) تحقيق إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١ .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠هـ) ، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني البركاني ، ط١ دار الفصيلية ، مكة المكرمة ، ١٩٨٦م .

- شواهد ابن عقيل ، عبد المنعم الجرجاوي ، ط١، دار الفكر ، القاهرة ، ٢٠٠٦م .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : جمال الدين بن مالك الاندلسي (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق طه محسن ، ط١ ، مكتبة ابن تيمية ، ١٤٠٥هـ .

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ابو الحسن (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق أحمد حسن بسج ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧م .

- علم اللغة المعاصر ، مقدمات وتطبيقات ، يحيى الزغبي ، ط١ ، دار الكتاب الثقافي ، بيروت ، ٢٠٠٥م .

- الغرة في شرح اللمع ، سعيد بن مبارك بن الدهان أبو محمد (ت ٥٦٩هـ) ، تحقيق فريد بن عبد العزيز الزامل السليم ، ط١ ، دار التدمرية ، الأردن ، ٢٠١١م .

- فتح ربّ البرية في شرح نظم الأجرومية (ت ٧٢٣هـ) ، محمد بن آب القلاوي الشنقيطي ، أحمد بن عمر الحازمي ، ط١ ، دار الرشد ، الرياض ، ١٩٩٧م .

- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ابن حزم الظهري الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم نصر ، الدكتور عبد الرحمن عُميرة ، ط٢ ، دار الجيل ، بيروت ،١٩٩٦م .

- فقه اللغة وخصائصها ، إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٢م .

- الفوائد والقواعد في النحو ، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٢٤٤هـ) ، تحقيق عبد الله بن عمر الحاج ابراهيم ، جامعة الملك فهد للبترول والتعاون ، السعودية .

- في أصول النحو ، الأستاذ سعيد الأفغاني ، المكتب الاسلامي ، بيروت ، ١٩٨٧م .

- قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني ، للدكتور أحمد مكي الانصاري ، الدكتور محمد حسن عواد ، المجلة الاردنية للدراسات الاسلامية ، المجلد السابع ، العدد (١/أ) ، ٢٠١١م .

- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، الدكتور عبد العال سالم مُكرَّم ، ط٢ ، مؤسسة علي جرّاح الصباح ، ١٩٧٨م .

- قضايا نحوية ، الدكتور مهدي المخزومي ، ط١ ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٢م .

- قواعد بناء المفردات والجمل في لهجة قبائل الأزد ، الدكتور عباس علي إسماعيل ، مجلة أهل البيت ، كربلاء ، العدد الثامن ، ٢٠٠٩م .

- الكامل في اللغة والأدب ، المُبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق الدكتور محمد عبد أبو فضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، مصر ، ١٩٩٧م .

- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٨م .

- كتاب الشعر ، الحسن بن أحمد عبد الغفار الفارسي أبو علي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، ط١ ، مكتبة الخانجي مصر ، ١٩٨٨م .

- الكشاف ، جار الله أبو القاسم محمود بن عُمر الزمخشري(ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمّد معوّض ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٩٩٨م .

- كتاب الجمل في النحو ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن شقير النحوي البغدادي (ت ٣١٧هـ) ، رسالة ماجستير ، تحقيق ودراسة علي بن سليمان بن علي الحكمي ، إشراف الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية .

- كشّاف اصطلاحات العلوم والفنون (ت ١١٩١هـ) ، محمد علي التهانوي ، تحقيق رفيق العجم ، علي دحروج ، ط١، مكتبة لبنان ، لبنان ، ١٩٩٦م

- كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان الحيدرة اليمني(ت ٥٩٩هـ) ، تحقيق الدكتور هادي عطيه مطر ، ط١ ، مطبعة الرشاد ، بغداد ، ١٩٨٤م .

- اللباب في علل البناء والاعراب ، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الإله النبهان ، ط١ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ١٩٩٥م .

- اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص عُمر بن علي بن عادل الدمشقي (ت ٨٨٩هـ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي مُحمّد مُعوّض ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .

- اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمّام حسّان عمر ، ط٥ ، عالم الكتب ، بيروت ، ٢٠٠٦م .

- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق الدكتور سمير ابو مُغلي ، دار مجدلاوي للنشر عمّان ، ١٩٨٨م .

- علل النحو ، ابو الحسن محمد عبد الله الوراق (ت ٣٢٥هـ) ، تحقيق الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش ، ط١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٩٩٩م .

- علم اللغة المعاصر – مقدمات وتطبيقات ، الدكتور يحيى عباينه ، والدكتورة آمنة الزغبي ، ط١ ، دار الكتاب ، بيروت ، ٢٠٠٥م

- المباحث الصرفيَّة والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي لفضل الله الراوندي ، عبَّاس علي إسماعيل ، رسالة دكتوراه ، إشراف الدكتور سلام موجد ، كلية التربية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٥م .

- محاضرات مادة النحو القرآني للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، الدكتور عبّاس علي إسماعيل ، مُدوّنتي

- المُحتسب في تبيّن وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، أبوالفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق علي النَّجدي ناصيف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، وزارة الاوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، مصر ، ١٩٩٤م .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، أبو محمد عبد الحق بن عطيّه الاندلسي (ت ٥٤٦هـ) ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١م .

- المحلَّى ، أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي (ت ٣١٧هـ) ، تحقيق فايز فارس ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، دمشق ، ١٩٨٧م .

- المدارس النحوية – أسطورة وواقع ، الدكتور أبراهيم السامرائي ط١ ، دار الفكر ، عمّان ، ١٩٨٧م .

- المدارس النحوية ، الدكتورة خديجة الحديثي ، ط٣ ، دار الأمل الأردن ، ٢٠٠١م .

- مدرسة الكوفة ، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي ، ط١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر ، ١٩٨٥م .

-المرتجل في شرح الجمل ، عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) ، تحقيق علي حيدر ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٧٢م .

- المسائل الحلبيات ، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق حسن هنداوي ، ط١، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٨٧م .

- المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٢م .

- المسائل المُشكلة المعروفة بالبغداديات ، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق صلاح الدين عبد الله الشّيكَاوي ، مكتبة العاني ، بغداد ، بدون تاريخ .

- المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط ، جلال الدين السيّوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق الدكتور نبهان ياسين حسين ، ط١ ، دار الرسالة للطباعة والنشر ، العراق ، ١٩٧٧م .

- معالم التنزيل ، الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق محمد عبد الله النمر ، وعثمان جمعة ضميرية ، وسليمان مسلم الحرش ، دار طيبة ، الرياض ، ١٩٨٩م

- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) ، ط٣ عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣م .

- معاني القرآن ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٠م .

- معاني القرآن وإعرابه ، أبو اسحاق إبراهيم بن السّري الزجّاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده الشلبي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م .

- معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ط٢ ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .

- التعريفات ،علي بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، المحقق محمد صديق المنشاوي ، ط١ دار الفضيلة ، مكة المكرمة ، ٢٠١١م .

- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيّوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم عبادة ، ط١ ، مكتبة الأداب ، القاهرة ، ٢٠٠٤م

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الانصاري(ت ٧٦١هـ) ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث ، الكويت ، ٢٠٠٦م .

- مفاتيح الغيب ، فخر الدين ضياء الدين عمر الرازي (ت ٦٠٤هـ) ، ط١، دار الفكر للطباعة ، لبنان ، ١٩٨١م .

- مفهوم النحو القرآني في المؤلفات التي حملت عنوان النحو القرآني ، مجلة دراسات إسلامية معاصرة ، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة كربلاء ، العدد (١٩) ، ٢٠١٨م .

- المُفسر ومستويات الاستعمال اللغوي ، الدكتور علي كاظم أسد ، ط١ دار الضياء ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٧م .

- المفصل في صنعة الإعراب ، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق الدكتور علي بو ملحم ، ط١ ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٣م .

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ) ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنّا ، و الدكتور سليمان بن ابراهيم العايد ، ، الدكتور السيّد تقي ، ط١ ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، السعودية ، ٢٠٠٧م

- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المُبرَد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٣ ، وزارة الاوقاف ، المجلس الاعلى للشؤون الدينية ، مصر ، ١٩٩٤م .

- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٢م .

- مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن بن خلدون (ت ٨٠٨هـ) ، تحقيق عبد الله محمد الدرويش ، ط١ ، دار يعرب ، دمشق ، ٢٠٠٤م .

- المقدمة الجزولية في النحو ، عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦١٠هـ) ، تحقيق شعبان عبد الوهاب عبد ، مطبعة أم القرى ، السعودية ، ٢٠١٤م .

- المقرب ، ابو الحسن علي بن مؤمن بن محمد المعروف بـ (ابن عصفور) الحضرمي الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد مَعوّض ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨هـ .

- من أسرار العربية ، الدكتور إبراهيم أنيس ، ط٦ ، مكتبة الأجلو المصرية ، مصر ، ١٩٨٧م .

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق سندي جلازر ، ط١ ، دار اضواء السلف ، الجمعية الشرقية الأمريكية ، نيوهافن ، ١٩٤٧م .

- موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي ، الدكتور مُطير بن حسين المالكي ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٣هـ

- نتاج الفكر في أحكام الذكر ، عبد الله بن مانع الرُّقي ، ط١، دار التدمرية ، الرياض ، ٢٠١٤م

- النحو العربي مذاهبه وتيسيره ، الدكتور مجهد جيهان الدليمي والدكتورمحمد صالح التكريتي ، والدكتور عايد كريم الحريزي ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ١٩٩٢م .

- نحو القرآن ، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٧٤م .

- النحو القرآني بين الحقيقة والخيال ، الدكتور محمد بن حجر ، العدد (٣٤)، مجلة الممارسات اللغوية ، جامعة مولودي معمري ، ٢٠١٥م .

- النحو القرآني في ضوء لسانيات النص ، الدكتورة هناء محمود إسماعيل ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ٢٠١٢م .

- النحو القرآني قواعد وشواهد ، الدكتور جميل أحمد ظفر، ط٢، مكتبة الملك فهد الوطنية السعودية ، ١٩٩٨م .

- النحو الوافي ، الدكتور عباس حسن ، ط٣ ، دار المعارف ، مصر، ٢٠٠٧م .

- النحويون والقرآن ، الدكتور خليل بنيان الحسون ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمّان ، ٢٠٠٢م .

- النظام القرآني – مقدمة في المنهج اللفظي ، الأستاذ عالم سبيط النيلي ، ط١ ، دار أسامة ، عمّان ، ١٤١٩هـ .

- نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوّماتها ، الدكتور أحمد مكي الانصاري ، ط١ ، دار القبلة ، مكة المكرمة ، ١٩٨٤م .

- نزهة الألباب فيما لايوجد في كتاب ، شهاب الدين التيفاشي (ت ٦٥١هـ) ، تحقيق جمال نعمة ، ط١ رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٩٢م .

- نزهة الألباب وبشرة الأحباب في فك وحل مباني ومعاني ملحة الاعراب ، محمد أمين بن عبد الله الهروي (ت ٩١٥هـ) ، ط١ ، مكتبة الأسدي ، مكة المكرمة ، ١٩٩٩م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيّوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .

- الواضح في العربية ، أبو بكر الزبيدي الأشبيلي النحوي (ت ٣٧٩هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة ، ط٢ ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١١م .

Conclusion

The main findings of the research can be summarized as follows :

- Modern scholars did not agree on a single definition of the Qur'anic text. Some of them believe that its Qur'anic grammar includes the familiar grammar that has Qur'anic evidence plus the special grammatical rules that have been created on the basis of the Qur'an with its various readings .

Some of them see that each linguistic or non-linguistic study of the Holy Qur'an is included in the section of the Qur'anic text. A third section of the scholars mentions grammatical rules agreed upon by the grammarians .

-This is normal because the Qur'anic grammar is part of the Arabic grammar, but the familiar grammar needs some modifications to be consistent with the structures of the Quran and its evidences. The building is sound, giving it strength, bringing it upright, making it easy to learn in ease and ease, and getting rid of the interpretations and philosophies it ha .

-The grammarians were looking at the Koran and the words of the Arabs with one eye, did not distinguish between the open code is the words of the Arabs and the closed code is the word of God, and then the grammarians applied to these two sources who counted them one source of their famous theory is to rely on the much-needed common words of Arabs And the Koran, so they obey their rules on the Afshi and the Koran from the Koran and the Arabs .

-The majority of the Hanawis had different positions of rooting the grammatical base - through the Quranic text; they often took the position of the author of these texts and excluded them from their real purpose in raising the grammatical base, and the son of Malik took the lead in putting points on the letters, Of the Koranic texts violate the grammatical rules that humbled them, so that the texts became equivalent to the Poetic Poem, to prove that we have no grammatical base but have one or more of the Koran, as well as the poetic heritage .

- We noticed that he found a group of grammarians who had the effect of searching for the Qur'anic grammatical rule, and did not agree with an audience of grammarians in what they went to. Rather, they had a dissenting opinion on those who preceded them, including the son of Malik, who did not stop behind the ancients .

-Ibn Malik is once again in the grammatical base and out of the familiar of the ancient grammarians by increasing his reliance on the Qur'anic text and leaving it to interpret it,

but gave the Qur'anic grammar base its right . - The son of Malik has an important impact in the statement of many of the issues that can be said that they .

- were hidden on the grammarians and did not address them finally, and enrich the Arabic grammar, the rules, that many of these rules have been referred to some investigators and grammarians such as fur and obscurity.

- Ibn Malik highlighted issues that were not answered by his contemporaries or those - who lagged behind him, from those who stood on their books, and with their Quranic evidence, and makes Ibn Malik the first to draw attention to it based on the Qur'anic text.

- We were able to view the views that the son of Malik agreed between the view of the school of Kufa and Ibn Malik's opinion on many issues .

-The son of Malik revealed the issues buried in the stomachs of grammatical books or in the mother of grammatical books, and the modern grammarians needed them and applied them.

- We have not seen the son of the owner has adhered to the methodology of mentioning those who believe in the opinion that he adopted, and if we find that it is very few, and we had the role in returning the opinion to its origins, and mentioned by the former and supporters of the modern, relying on the Koranic and poetic evidence.

- We were careful not to overlap the Quranic text contained in the dear book between us and the Quranic readings on which the grammarians relied on rooting their rules. We found a very small percentage of the texts based on the Qur'anic readings on which Ibn Malik relied on a specific rule statement, We include it in our research, and we took the texts that were mentioned in the Holy Quran that is in our hands with the story of Hafs from Asim.

-The views of Ibn Malik al-Nahwiya the impact of those who came after him, and we found that the proportion of the Mufsin of the interpreters agreed to the son of Malik in what went to him.

-Ibn Malik was the most authoritative of the Qur'anic observant, but he built his most grammatical opinions on the basis of the Holy Quran. Hence, many of his grammatical opinions were contrary to the opinions of the majority of grammarians.

-That the so-called grammar grammar has evidence of the words of the Arabs poetry and prose, but the approach adopted by the grammarians - a steady reliance a lot of the words of the Arabs - in the development of grammatical rules make them beat the forgiveness of them, did not take them when they formulated their grammatical rules.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala University / College of Islamic Sciences

The Department of Arabic language

Quranic grammar in the thought of Ibn Malik through his works

A letter submitted by the student

Zahid Hamid Obaid

To the Council of the College of Islamic Sciences - University of Karbala It is part of the requirements for obtaining a master's degree in the language and literature of the Qur'an

Supervisor

Professor Dr. Abbas Ali Ismail

2019م **1440هـ**